الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس

الأبعاد القانونيّة والإنسانيّة ومستقبل القدس

تم السحب في مطبعة الإيسيسكو
الرباط ـ المملكة المغربية

سلسلة «القدس في الضمير» (٢٠١٤/٢)

الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس

١

الأبعاد القانونيّة والإنسانيّة ومستقبل القدس

مراجعة وتحرير وتقديم

الدكتورة نادية سعد الدّين

منتدى الفكر العربي

١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

ISBN 978-9957-417-42-0 (ردمك)

الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس
الأبعاد القانونيّة والإنسانيّة ومستقبل القدس

الطّبعة الأولى: ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤ م

الإشراف العام
د. الصادق الفقيه

مراجعة وتحرير وتقديم
دة. نادية سعد الدّين

التنسيق والمتابعة
كايد هاشم

الإخراج الفني
ميساء خلف

أمانة السرّ
سهام مسعد

تفريغ التسجيلات
نسرين مصفر

عنوان الكتاب من خطوط
الخطاط صالح نسب

المملكة الأردنيّة الهاشميّة
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنيّة
(٢٠١٤/٨/٣٧٧٨)

٩٥٦,٤٠٢
الأوقاف الإسلاميّة والمسيحيّة في القدس: الأبعاد القانونية والإنسانيّة ومستقبل القدس/منتدى الفكر العربي.- عمّان: منتدى الفكر العربيّ، ٢٠١٤
( ) ص.
ر.إ.: ٢٠١٤/٨/٣٧٧٨
الواصفات: /القدس// المباني الدينية //الحريات الدينية/ القانون
* يتحمّل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ISBN 978-9957-417-42-0 (ردمك)

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار الكتاب أو تخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أو نقله بأي شكل كان أو بواسطة وسائل إلكترونيةأو كهروستاتية، أو أشرطة ممغنطة، أو وسائل ميكانيكية، أو الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل وغيره دون إذن خطي من الناشر.

منتدى الفكر العربي

ص.ب: ١٥٤١ عمان ١١٩٤١ الأردنّ - تلفون: ٥٣٣٣٢٦١ - ٥٣٣٣٦١٧ - ٥٣٣٣٧١٥(٦-٩٦٢+) - ناسوخ (فاكس): ٥٣٣١١٩٧ (٦-٩٦٢+)
E-mail: *atf@atf.org.jo* - **URL**: *www.atf.org.jo*

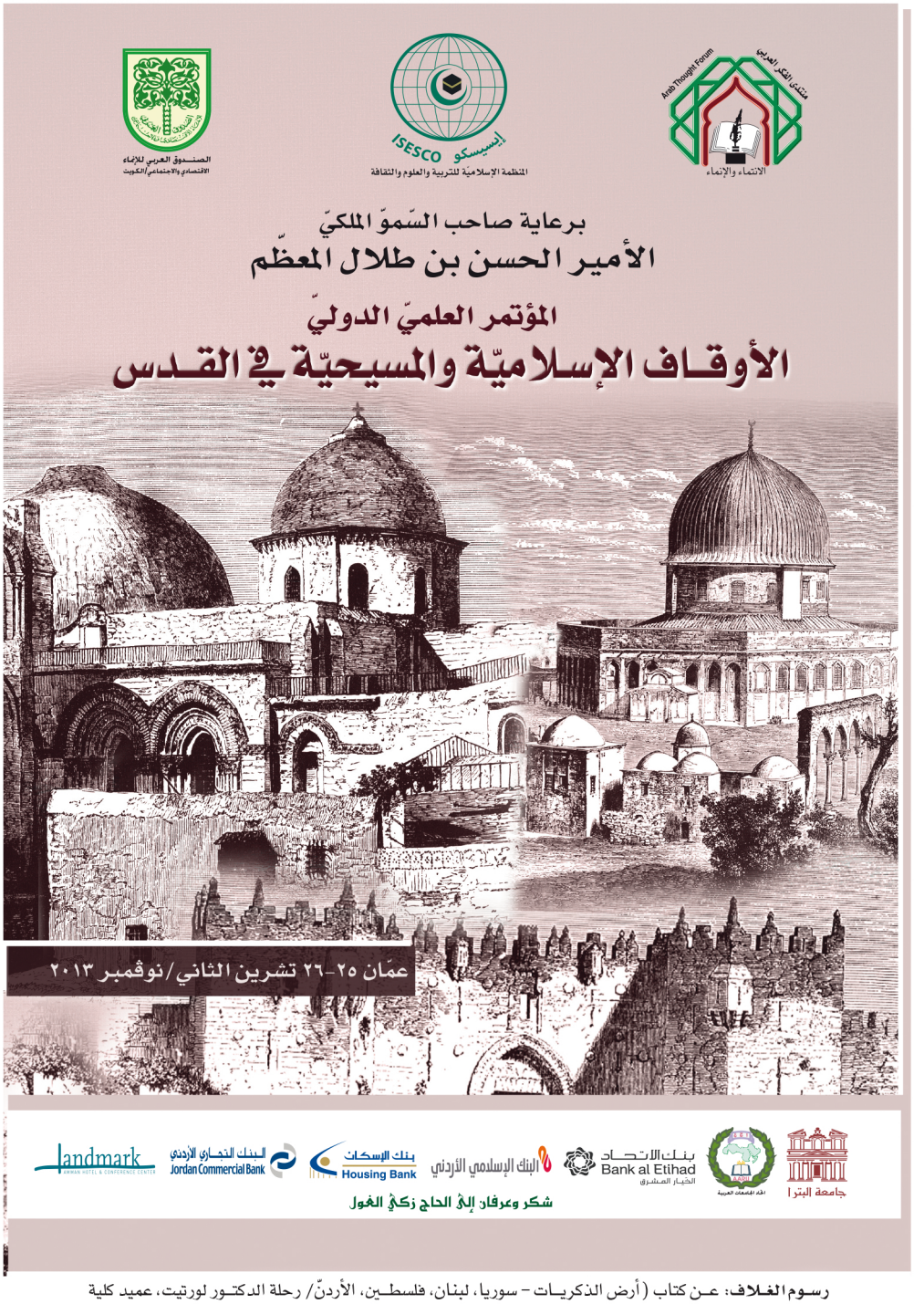

رسوم الغلاف: عن كتاب (أرض الذكريات – سوريا، لبنان، فلسطين، الأردنّ/ رحلة الدكتور لورتيت، عميد كلية الطب في ليون بفرنسا ١٨٧٥ – ١٨٨٠م)، ترجمة: حميد شلق. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥.

شكر وعرفان إلى

المحتـــويـــــات

- **مقدمة (دة. نادية سعد الدين)** ٩
- **كلمات الافتتاح** ٢١
  - **كلمة صاحب السموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال المعظَّم**
  - **كلمة الأمين العام لمنتدى الفكر العربي الدكتور الصادق الفقيه**
  - **كلمة رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر معالي الدكتور هشام الخطيب**
  - **كلمة أمين القدس الشريف الحاج زكي الغول**
  - **كلمة المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة «الإيسيسكو»**
    معالي الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري
    (ألقاها بالإنابة معالي الأستاذ الدكتور صلاح جرار)
  - **كلمـة المشـــاركين**
    الأستاذ الدكتور فاضل مهدي بيات/تركيا

- **الباب الأول: الأبعاد القانونيّة**

(١) الإعمار الهاشمي ودور وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلاميّة في الحفاظ على الأماكن المقدسة في القدس
م. عبد الله العبادي ٣٩

(٢) الوضع القانونيّ للأوقاف ودورها في القدس
د. أنيس فوزي قاسم ٥١

(٣) الأمـلاك والعقـارات العربيـّة في الشـطر الغربيّ لمدينة القدس المحتلة في غياب القانون الدوليّ وقرارات الأمم المتحدة
د. عدنان عبد الرازق ٦٩

(٤) الوضع القانوني للأوقاف المسيحيّة في القدس
أ. معين خوري ٨١

(٥) الوقف الذريّ في القدس المحتلة من منظور تجارب شخصية
أ. عزام توفيق أبو السعود ٨٥

• **الباب الثّاني: الأبعاد الإنسانيّة**

(١) الأوقاف الإسلاميّة في القدس: الأبعاد الإنسانيّة

أ.د. عبد السلام العبادي ٩٥

(٢) الأوقاف في القدس: البشر والحجر

د. صبحي غوشة، م. عبد الله العبادي..... ١٠٣

(٣) الأوضاع الإنسانيّة الراهنة للمواطنين العرب في القدس المحتلة

أ. يوسف الدجاني ١١٣

• **الباب الثّالث: الأبعاد المستقبليّة**

القسم الأول

(١) مستقبل القدس: الخيارات المحتملة

أ. عبد الله كنعان..... ١١٩

(٢) نحو سياسة مدنية عربية إسلامية دولية في القدس الشريف

أ. د. عبد الكبير العلوي المدغري..... ١٤١

(٣) دور منظمات المجتمع المدني ومؤسساته في الدفاع عن القدس الشريف

أ. د. عزت جرادات..... ١٥٥

• **القسم الثاني: مائدة مستديرة حول «مستقبل القدس»**..... ١٦٧

• **خلاصة توصيات مؤتمر «الأوقاف الإسلامية والمسيحيّة في القدس الشريف»** ١٧٩

• **الملاحـــق**

- خرائط القدس المحتلة ١٨٩
- برنامج المؤتمر ٢٠٧
- اللجنة التحضيرية للمؤتمر..... ٢١٥
- قائمة المشاركين بالمؤتمر ٢١٦
- من ألبوم المؤتمر ٢١٩
- مطبوعات المنتدى ٢٢٥

مقدّمة

دة. نادية سعد الدين*

يضمّ هذا الكتاب، فحوى خلاصة جهد منتدى الفكر العربي في تنظيم المؤتمر العلمي الدولي حول «**الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس**»، الذي عقد تحت رعاية سمو الأمير الحسن بن طلال، في عمان خلال يومي ٢٥-٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٣، بمشاركة نخبة متميزة من السياسيين والباحثين والأكاديميين من مختلف الدول العربية والإسلامية.

وقد استلّت المساهمات الفكرية، البحثية والحوارية، التي قدمت في المؤتمر، من واقع مدينة القدس المحتلة، بأوقافها ومقدساتها الدينية ومواطنيها، محورًا أساسيًا لرصد آفاقها المحتملة، في ظل سياسة إسرائيلية محمومة لتهويدها وتغيير معالمها وطمس هويتها العربية الإسلامية، إزاء ما تعتقده فعلاً بعيدًا عن ضغط المساءلة والعقوبة، نظير الإسناد الأمريكي المفتوح، وضعف الدعم العربي الإسلامي للقضية الفلسطينية.

ولما كان «واقع» المدينة المقدسة مغرقًا بمعاول الاستيطان والتهويد والانتهاك، التي نشطت عقب العام ١٩٦٧، فإن مسألة «تكييفه» مستقبلاً تمثّل الوجه المقابل لمخطط فرض الوقائع المغايرة، المفتعلة مسبقًا، في مخرجات عملية التسوية السلمية، وذلك غداة تقويض ركائز «حل الدولتين»، وقضم المساحة المخصصة لإقامة الدولة الفلسطينية المنشودة ضمنها، واستلاب القدس من مطلب التقسيم، مما يخالف قرارات الشرعية الدولية المطالبة بإزالة الاحتلال والمقرّة «بعدم شرعية ولا قانونية» الإجراءات التي ينفذها في الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧، بما فيها القدس.

---

* مديرة تحرير الشؤون الفلسطينية في جريدة «**الغد**» الأردنية، ومحاضرة غير متفرغة في العلوم السياسية في جامعة الزيتونة الأردنية الخاصة.

بيد أن الاحتلال الإسرائيلي يتجاوز البعد الأممي صوب المضي في نمط عدوانه الثابت، بعدما أوجد مسار «أوسلو» (١٩٩٣) مأزقًا ناجمًا عن تأجيل قضايا الوضع النهائي، ومنها القدس، إلى مرحلة التفاوض النهائية، فيما كان يفترض انتهاء مرحلته الانتقالية في العام ١٩٩٩، ليس لأن الاتفاق يحمل بذور فشله أو لاختلال موازين القوى لصالح الاحتلال، فحسب، وإنما، أيضًا، لإصرار الأخير على تحكيم هذا الخلل في عملية فرض تسوية لا تحقق الحدّ الأدنى من الحقوق الفلسطينية.

ورغم انكفاء «أوسلو» حبرًا ورقيًا؛ خلا مساحة الانتقاء الإسرائيلي لجانبيه الأمني والاقتصادي فقط، إلا أن التطورات اللاحقة التي أصابت جهة الاعتراف الدولي بفلسطين دولة «مراقب»، غير عضو، في الأمم المتحدة، في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٢، لم تلزم الاحتلال بنواتجها، كما لم تغير الوقائع على الأرض.

في حين لم يحقق مسار المفاوضات الممتد، منذ العام ١٩٩١، نتائج ملموسة، أمام «اللاءات» الإسرائيلية ضد الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وحق العودة وتقسيم القدس ووقف الاستيطان، مقابل اشتراط الاعتراف «بيهودية الدولة» لبلوغ اتفاق نهائي للتسوية السلمية، بما يناقض الموقف الفلسطيني العربي من مآل التفاوض، ويمسّ جوهر القضية الفلسطينية، وركائز المبادرة العربية للسلام[١]، التي لم يتعاط معها الاحتلال.

واستلالاً منه لخط مغاير؛ طوّع الاحتلال مسار المفاوضات تجاه تعميق الخلل القائم في الأراضي المحتلة لمصلحته، أسوة بحال القدس المحتلة[٢]، تحت مزاعم «القدس العاصمة الأبدية والموحدة لإسرائيل»، وذلك عبر انتهاك الأوقاف والمقدسات الدينية، الإسلامية والمسيحية، في القدس المحتلة، مثلما يتجلى في الاعتداء المتواتر على كنيسة القيامة، وضدّ المسجد الأقصى المبارك، في ظل مخطط تقسيمه، زمنيًا ومكانيًا، وتهويده، تمهيدًا لإحكام السيطرة عليه.

(١) أقرت المبادرة العربية للسلام في قمة بيروت، التي عقدت يومي ٢٧ و٢٨ آذار (مارس) عام ٢٠٠٢، وتنص على «الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، والتوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي المحتلة منذ ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعاصمتها القدس الشريف، مقابل التطبيع».

(٢) انظر: تقرير دائرة شؤون القدس في منظمة التحرير الفلسطينية، جريدة **الغد**، عمّان، ٢٠١٤/١/٢٣.

في حين أصاب معالم القدس المحتلة تغييرًا فادحًا؛ إزاء تطويق ١٥ مستوطنة ضخمة، تضمّ زهاء ٢٠٠ ألف مستوطن، للمدن والقرى والبلدات العربية فيها، عبر امتدادها على ثلث مساحة الأراضي التي تمت مصادرتها منذ عام ١٩٦٧، وتقطيع أوصال أحيائها بثمانية بؤر استيطانية يقيم فيها ألفا مستوطن بين منازل المواطنين المقدسيين، و«مزاحمة» حوالي ٤ آلاف مستوطن يهودي، ضمن أربع كتل استيطانية و٥٦ وحدة استيطانية، لنحو ٣٣ ألف مواطن فلسطيني داخل البلدة القديمة، التي لا تتجاوز مساحتها كيلو متر مربع واحد، والتفاف جدار الفصل العنصري[٣] حول القدس بطول ١٤٢ كم، مسنودًا بنحو ١٢ حاجزًا عسكريًا لتعقيد حياة المقدسيين وفصلهم عن نسيجهم المجتمعي الفلسطيني، فضلاً عن طرد أكثر من ١٠٠ ألف مواطن فلسطيني خارج الجدار، وهدم زهاء ١١٢٠ منشأة وإغلاق ٨٨ مؤسسة وطنية فلسطينية ومصادرة ١٤٦٢١ بطاقة هوية منذ عدوان ١٩٦٧، بينما «تسببت سياسته في ارتفاع نسبة الفقر وضرب الاقتصاد والحركة التجارية واستهداف الأطفال المقدسيين، الذي يعيش ٨٢٪ منهم تحت خط الفقر، ويتسرب ٤٠٪ من طلبة المرحلة الثانوية من المدارس».

ولأن الإشكالية تأخذ مداها من طبيعة الصراع العربي- الإسرائيلي نفسه، بجذوره وأبعاده وأطرافه، فقد أنتجت صراعًا معقدًا وممتدًا، ومأزقًا متأصلاً وعميقًا، بسبب طبيعة الاحتلال الصهيوني الاستعماري الاستيطاني الإحلالي، الذي اقتلع شعبًا من جذوره وطرد معظمه في فضاءات دول الشتات، ليحل مكانه يهودًا مهاجرين من أصقاع البلاد المختلفة، منكرًا الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني والعربي، وبخاصة العودة وتقرير المصير، فكانت تلك الحقوق المستلبة الوجه الآخر للصراع، مثلما شكلت المقاومة والنضال لاسترداد ما أستلب والحيلولة دون اغتصاب ما تبقى، عاملاً رئيسيًا من عوامل استمراره وتأجيجه، إضافة إلى الأبعاد السياسية والقانونية والدينية والحضارية والاقتصادية للصراع، إلى جانب العوامل والأطراف الإقليمية والدولية المتداخلة والحاضرة فيه بجلاء، فإذا كان للحركة الصهيونية عمقها الغربي الاستعماري، فإن للقضية الفلسطينية، وما يزال، عمقها العربي الإسلامي، حتى وإن لم يصل إلى درجة التلاحم بين مكوناته وبلغ أحيانًا حدّ الوهن والضعف، كما هو عليه الحال اليوم.

(٣) شرعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في العام ٢٠٠٢ ببناء جدار الفصل العنصري في أراضي الضفة الغربية المحتلة، قرب الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، بذريعة أمنية، إلا أنه يستهدف قضم أراضي الضفة لصالح الكيان الإسرائيلي ومنع أي تواصل جغرافي فلسطيني، حيث يمتد الجدار عند الانتهاء منه بطول ٧٠٣ كم قابل للزيادة.

وأمام ذلك؛ كان من الطبيعي أن تنشغل الأوراق البحثية والمداخلات الحوارية المقدمة للمؤتمر في تناول مختلف أبعاد الصراع، وفق قاعدة إنهاء الاحتلال وتحقيق الحقوق الوطنية الفلسطينية في التحرير وتقرير المصير وحق العودة. وقد تم تصنيف المساهمات الفكرية تبعًا لذلك، ولأغراض الدراسة فقط، إلى ثلاثة محاور أساسية متداخلة، تغطي الأبعاد القانونية، والأبعاد الإنسانية، والأبعاد المستقبليّة؛ والذي جرى تقسيمه إلى قسمين؛ حيث عرض الجزء الأول منه أوراق عمل متخصصة، فيما أورد الجزء الثاني وقائع المائدة المستديرة حول «مستقبل القدس»، التي تناولت وجهات نظر مختلفة بمشاركة نخبة من السياسيين والباحثين والأكاديميين.

وبسبب التداخل، بطبيعة الحال، بين واقع الأوقاف والمقدسات الدينية وحال مدينتهم المحتلة، فقد تجاوزت مضمون الأوراق دائرة الاهتمام بحيثيات عنوان المؤتمر فقط، صوبّ التشبيك العلائقي بينهما.

الأبعاد القانونية

إزاء الدور المهم الذي تؤديه الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس المحتلة، وما تزال، في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني ضد العدوان الإسرائيلي، ولما كانت الأبعاد القانونية حاضرة في المشروع الصهيوني منذ قيامه في فلسطين، العام ١٩٤٨، عبر إضفاء المشروعية التاريخية والقانونية والدينية المزعومة على سياسة نهب الأملاك الوقفية ومصادرتها لصالح الاستيطان، فقد كان من الطبيعي أن تنشغل المساهمات البحثية المندرجة ضمن سياق هذا المحور في تناول الجانبين معًا.

ويبدأ هذا المحور بمساهمة المهندس عبد الله العبادي الذي قدم مدخلاً حيويًا للدور الأردني الشمولي في رعاية الأماكن المقدسة في القدس المحتلة والحفاظ عليها، وهي، كما يقول الباحث، «رعاية هاشمية، معنوية ومادية، ممتدة تاريخيًا، ونابعة من أسيّ البعد الديني والواجب الإسلامي العربي، لما تحتله من مكانة دينية عند سائر المسلمين والعرب جميعًا».

وأبرز العبادي مواطن الإعمار الهاشمي في الحفاظ على الأوقاف والمقدسات الدينية، بالإضافة إلى دور وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الحيويّ والمجتمعيّ لتعزيز صمود أهالي القدس وتثبيتهم في وطنهم وأرضهم، أمام الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية المستمرة ضدّ الأوقاف والمقدسات في القدس المحتلة، لا سيما

المسجد الأقصى المبارك. وهنا ينبّه الباحث إلى خطورة مساعي الاحتلال في حصر المسجد ضمن قبة الصخرة المشرفة حينًا أو المسجد القبلي أحيانًا أخرى تبعًا لمخطط السيطرة عليه، بينما يضمّ، في الأصل، مساحة بالغة ١٤٤ دونمًا وما عليها من أبنية ومساجد وقباب ومصاطب وساحات.

وإزاء ذلك؛ يرى الباحث ضرورة تأمين الدعم العربي الإسلامي الجاد للحفاظ على الأماكن والمقدسات الدينية من خطر التهويد والاستلاب الإسرائيلي.

في حين يعالج أنيس فوزي قاسم دور الأوقاف، بعيدًا عن صبغته الدينية، رغم أهميتها، صوبّ «تكييفه» دنيويًا، عبر تطبيقه الفعلي وصولاً إلى «حيث يفيد المستفيدين منه»، مقترحًا في ذلك إناطة مهامها إلى هيئة مستقلة عن وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية تعُنى ببحث سبل الاستثمار وتنويعه وتعدّد جهاته، لضمان الانتقال باستغلال الأوقاف إلى مراحل متقدمة من أشكال الاستثمار بما يحفظ ديمومتها ويعزز دورها كأداة تطوير وتنمية وتلاحم مجتمعي، لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

ومن خلال إيراد النصوص القانونية الدولية ذات العلاقة؛ أكد الباحث تمتع الأوقاف في فلسطين، بما فيها مدينة القدس، بالحماية القانونية الدولية المقررة للأملاك الخاصة، وذلك في وضع الاحتلال القائم، بما يعني عدم جواز مصادرتها أو السيطرة عليها أو تدميرها، أو وضع اليدّ عليها، مهما تذرع الاحتلال بأن القدس عاصمة له، إزاء عدم اعتراف أي دولة بقرار ضمّ القدس الشرقية للكيان الإسرائيلي.

ويعدّ الاستيطان، في نظر الباحث، عنصرًا مهددًا للأوقاف، فيما وقفت القوانين الإسرائيلية العنصرية، مثل قانون «أملاك الغائب»، كأحد أخطر الأساليب المنظمة قانونيًا لعملية نهبها ومصادرتها، عقب إقرار مآل ملكية الوقف لما يسمى «حارس أملاك الغائبين».

ويجد قاسم ضرورة التحرك الأردني – الفلسطيني، بدعم عربي إسلامي، لاتخاذ الإجراءات القانونية الدولية ضدّ سلطة الاحتلال لحماية الأوقاف من السطو الإسرائيلي عليها، مقترحًا «استصدار رأي استشاري من محكمة العدل الدولية حول حصانة الأوقاف من المصادرة، والحشد الدبلوماسي الواسع لشرح الممارسات الإسرائيلية العدوانية وشن حملة دولية مضادّة لها».

ويستأنف عدنان عبد الرازق السير على الطريق نفسه، بمناقشة مصير الأملاك والعقارات الفلسطينية العربية في الشطر الغربي من مدينة القدس المحتلة، والتي استولت عليها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بطريقة منهجية منظمة، بذريعة أنها «متروكة»، ما يخالف قرارات الأمم المتحدة حول «الحفاظ على سلامة وسيادة أملاك اللاجئين وعدم التصرف بها»، نظير تهجيرهم من ديارهم وأراضيهم بفعل العدوان الصهيوني في العام ١٩٤٨.

ويقول الباحث «لا جدال في أن سياسة الاحتلال في تحويل ملكية أملاك وعقارات اللاجئين إلى أفراد وجماعات ومؤسسات إسرائيلية، تعدّ خطوات غير شرعية ولا قانونية دوليًا»، داعيًا إلى «إعادة تفعيل لجنه التوفيق الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة، التي تشكلت بعد العام ١٩٤٨، بصلاحيات مشددة لتنفيذ مشروع تحويل العائدات إلى صندوق دولي ضمن آلية منفصلة عن القضايا المتعلقة بحقوق اللاجئين، واستخدام صلاحيات «اللجنة المعنية بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني» لتقديم مشروع قرار للجمعية العامة، بالاشتراك مع المجموعتين العربية والإسلامية، يعطي الأمين العام ولجنه التوفيق الصلاحيات اللازمة لتنفيذ المشروع، وقيام هذه اللجنة بتخصيص مبلغ مالي من ميزانيتها السنوية لدراسة وحصر عائدات أملاك اللاجئين، بالتعاون مع وكاله الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، ودراسة إمكانية التوجه إلى محكمه العدل الدولية بدعوى قضائية جماعية باسم المتضررين».

ويستكمل معين خوري الحديث عن الاعتداءات الإسرائيلية ضدّ الأوقاف والمقدسات الدينية في القدس المحتلة، بالتركيز على الأوقاف المسيحية، التي شهدت عدوانًا متصاعدًا عقب العام ١٩٦٧، عبر الاستيلاء على الكنائس والأديرة، والسطو على محتوياتها، وتحطيم مقتنياتها، وتعرّض بعضها للحريق المتعمد من قبل الاحتلال، والاستيلاء على أراضى وممتلكات مسيحية ومصادرتها لأغراض الاستيطان، وتحويل الكثير من بنايات الأوقاف المسيحية في وسط القدس المحتلة إلى مبانٍ ووزارات ودوائر حكومية إسرائيلية ومتنزهات وساحات سيارات، فيما طال عدوان الاحتلال رجال الدين أنفسهم، بالاعتداء والاعتقال والقتل أيضًا.

ويرى الباحث أن «ما تشهده الأوقاف المسيحية في القدس المحتلة، كما الإسلامية، من عدوان إسرائيلي متواصل يتطلب تحركًا عربيًا إسلاميًا فاعلاً لحمايتها والحفاظ عليها، تزامنًا مع دعم صمود أهالي القدس ونصرّة ثباتهم في وطنهم وأرضهم، عبر تنفيذ مشاريع اقتصادية سكنية وتعليمية وصحية عاجلة، وعدم الاكتفاء بموقف التنديد والشجب الذي لا يرقى إلى مستوى خطورة الوضع الراهن».

كما يقتضي الأمر، بالنسبة إليه، «وضع استراتيجية وطنية موحدة مبنية على دراسات وأبحاث تاريخية واجتماعية خاصة بكل وقفية ومكان مقدس وطائفة مهما كانت، ضمن مدة زمنية محددة لبلورتها وصياغة آلياتها وطرق نفاذها، من أجل حمايتها وإنقاذها من يد الاحتلال».

في حين يعرض عزام أبو السعود الإشكاليات المرافقة للأوقاف الذرية في القدس المحتلة من منظور تجربته الشخصية، معتبرًا أنها «قضية متداخلة بين الحق الفلسطيني غير القابل للتصرف، والممارسات الفعلية الإسرائيلية للاستيلاء عليه تمهيدًا لإسقاطه».

وبين ثنايا بحثه في وقف الزاوية الفخرية، والإشكاليات المضادّة لها، ولنماذج وقفية أخرى، بفعل الاحتلال، ومراجعة ملخصات عدد من الوقفيات الذريّة التي سجلت ضمن أسانيد المحاكم الشرعية في القرون السابقة بدءًا من القرن السادس عشر، وما صاحبها من مشاكل تفاوت المستفيدين الموقوف عليهم (عقار أو أرض زراعية أو غراس وثمار)، يجد الباحث أن «الأولوية تقتضي تنفيذ مشروع وطني في القدس المحتلة لجمع وتوثيق ملكية الأراضي والعقارات الوقفية، عبر سجلات المحكمة الشرعية، والوثائق المتبقية بحوزة متولي الأوقاف الذرية، والمتولين السابقين، من أجل الحفاظ عليها ومنع تسرب البقية الخارجة عن يد الاحتلال الإسرائيلي إلى حيز عدوانه».

الأبعاد الإنسانية

يشخص دور الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس المحتلة، بجانبيه الإنساني المجتمعي، لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني، كفعل مضاد لانتهاكات الاحتلال للحقوق الإنسانية والمعيشية والحياتية في الأراضي المحتلة، بصفتهما وجهين متضادّين لواقع الاحتلال البغيض وسعيه المستمر لاستلاب الحق في الحياة والعيش الكريم.

ويستهل عبد السلام العبادي مساهمته في استعراض الأبعاد الإنسانية لقانون الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، الصادر في العام ٢٠٠١، والساري المفعول على الأوقاف الإسلامية في القدس الشريف، عبر إيراد دورها البارز في المجالات التنموية المجتمعية المختلفة، من رعاية المساجد والتعليم والصحة ومساعدة المحتاجين وذوي الحالات الخاصة، فضلاً عن اللجنة الخاصة بإعمار المسجد الأقصى المبارك وقبّة الصخرة المشرفة، بما ينطبق أيضًا على دور الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة، والذي غطى مجالات خيرية وإنسانية وحيوية مهمة.

ويرى العبادي أهمية «عمل أرشفة حاسوبية لكل الأراضي الوقفية الخيرية والذرية في القدس المحتلة، وتفعيل آليات التحصيل واستخدام الوسائل الممكنة لتحصيل حقوق الأوقاف، وإعادة النظر في موازنة الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة لرصد الأموال لمستحقيها».

وإمعانًا في ذلك؛ يؤكد كل من صبحي غوشة وعبد الله العبادي مسألة تجاوز الأوقاف، الإسلامية والمسيحية، حيزّها الدينيّ، في الوعظ والإرشاد، صوبّ التشبيك مع نطاقها الأوسع في بث روح المقاومة والصمود ضدّ الاحتلال، «خلافًا للمعتقد السائد بانحسار مهامها، بصفتها مجرد عمارات وأطيان من القرون الغابرة، في البعد الديني لرعاية المقدسات وإقامة الشعائر فقط، حيث لعبت، وما تزال، دورًا مجتمعيًا دناميًا يحمل صفة الديمومة بحكم تجذرها وطنيًا منذ آلاف السنين، ويجد هذا الدور قنواته في التكافل الاجتماعي، والمجال السياسي المهم في تاريخ المجتمعات الإسلامية ونمو دول الشرق الأوسط»، بحسبهما.

وقد حضرت «بصماتها» الإيجابية، بالنسبة إلى الباحثين، في مناحي مختلفة، عبر تعزيز صمود أهالي القدس المحتلة، وترميم المباني الوقفية من آثار دينية وأبنية سكنية، وتنفيذ المشاريع السكنية لاستيعاب أعداد كبيرة من المواطنين، ودعم الفقراء والمعوزين، ضمن مساعي حثيثة لتطوير أساليبها المعهودة وتحسينها من أجل مواكبة التقدم التقني والإداري الإنساني، وإلغاء صفة الجمود عنها، والحفاظ على الإرث والهوية العربية الإسلامية في القدس المحتلة.

ويرى الباحثان أن «التصدي لعدوان الاحتلال ضدّ القدس المحتلة يتطلب دعمًا عربيًا إسلاميًا، يتجلى، في أحد صوره، بإقامة وقفيات داخل القدس وخارجها، لنصرة القدس، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، حاضنة الأقصى والمقدسات الإسلامية والمسيحية، وجوهر الصراع العربي – الصهيوني، ومفتاح الحرب والسلام معًا في العالم».

أما يوسف الدجاني فيعتبر أن «الحديث عن المناحي المعيشية المجتمعية في القدس المحتلة، الآخذة بالتدهور إزاء مخطط التهويد الإسرائيلي المتواتر، يعدّ استلالاً للمنغصات والتحديات المتداخلة مع جذوة مقاومة الاحتلال ومقارعة عدوانه، فهو حديث في نزعتي القهر والظلم بفعل الاستعمار الاستيطاني، ومتلازمة التحدي والأمل المضادّة لهما، ما يتطلب دعمًا عربيًا وإسلاميًا عاجلاً لنصرة مواطني المدينة المحتلة وتثبيتهم في وطنهم».

ويتوقف الباحث عند واقع الحال الراهن، عبر إيراد معطيات «تخصّ ما يسمى «حدود بلدية الاحتلال»، التي تم تعديلها مؤخرًا لتنسجم مع مسار جدار الفصل العنصري، الذي طوق المدينة من أجل عزلها عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتسبب في تشتيت النسيج المجتمعي، وإضعاف التواصل العائلي، والذي جرى استكماله مع الحواجز العسكرية والمعابر الأمنية الإسرائيلية».

ويتفق الدجاني مع مطلب «وقفة عربية وإسلامية جادة لنصرة مواطني المدينة المقدسة وتثبيت صمودهم في أرضهم ووطنهم، وعدم تركهم وحدهم يقارعون عدوان الاحتلال، وذلك عبر إيجاد رؤية استراتيجية موحدة تساعد المقدسين على تلمس طريقهم، وتكون بمثابة الشمعة التي تقودهم في النفق المظلم نحو برّ الأمن والسلام، وسط الهجمة الصهيونية المحمومة للنيل منهم».

الأبعاد المستقبلية

تنقلت المساهمات الفكرية التي قدمت ضمن المحور الثالث من هذا الكتاب، في قسمه الأول، بين البحث في الخيارات المحتملة لمستقبل القدس، في ضوء الوضع الراهن ومأزق التسوية السلمية ومحددات المعطيات الإقليمية الدولية، وبين الانشغال في آليات الدور المطلوب عربيًا وإسلاميًا من أجل الحفاظ عليها وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني المضادّ للعدوان الإسرائيلي، بينما اهتم القسم الثاني منه بطرح وجهات نظر حول ضرورة وضع استراتيجية موحدة للمرحلة المقبلة، شريطة توفر الإرادة السياسية الجادة وتحييد تدخل الأطراف الخارجية المضادّة.

وبدأ عبد الله كنعان مساهمته، حول «الخيارات المحتملة لمستقبل القدس»، عند ربط الحديث عن مستقبل القدس بأسّ مصير الصراع العربي– الإسرائيلي، وفي جوهره القضية الفلسطينية، وبمآل عملية السلام في المنطقة، باعتبارها إحدى قضايا الوضع النهائي المؤجلة بموجب اتفاق أوسلو الفلسطيني- الإسرائيلي (العام ١٩٩٣) والتي كان من المفترض تسويتها بانتهاء المرحلة الانتقالية عام ١٩٩٩، إلا أن مسار المفاوضات الممتد، منذ مؤتمر مدريد للسلام، في العام ١٩٩١، لم يسفر، حتى الآن، عن تحقيق تقدم على صعيد الحقوق الوطنية الفلسطينية والعربية المشروعة.

ويقول الباحث «إزاء حاضر المدينة المحتلة، ومحددات رؤى أطراف الصراع المتباينة حيال مصيرها، ومستوى التشبيك مع الموقف الأمريكي، فإن محاولة رسم السيناريوهات

المحتملة لمستقبل القدس لا تخرج عن احتمالات أربعة، متدرجة في منسوب احتمالية وقوعها، تتمثل في: استمرارية الوضع الراهن في القدس، القدس عاصمة لدولتين: الكيان الإسرائيلي القائم حاليًا والكيان الفلسطيني المنشود، تدويل القدس، استعادة القدس».

وأفاض الباحث في تحليل الحيثيات المتصلة بمستقبل القدس ضمن احتمالات إما «الوضع الراهن» أو «حل الدولتين» أو «التدويل» أو «الاسترجاع»، وأفق مآل كل منها، وصولاً إلى ترجيح الاحتمال الأقرب للتحقيق.

ومن بين ثنايا الوضع الراهن؛ تحدث كنعان عن السياسة الإسرائيلية تجاه القدس تحت مزاعم «العاصمة الأبدية والموحدة لإسرائيل»، مقابل انتهاج الأردن «لسياسة وقائية» بغية الحفاظ على الطابع العربي الإسلامي للمدينة المقدسة، فيما قدّر بأن خيار «تدويل القدس» كاملة، من الناحية النظرية، لا يزال قائمًا، وإن كان ذلك، واقعيًا، مستحيلاً» بسبب إصرار الاحتلال على موقفه وضمّه للقدس ومحيطها إليه، من جهة، ولأن اتفاقيات أوسلو كفّت، إلى حدّ ما، اليد الأممية عن القضية الفلسطينية حتى تبقى رهينة مفاوضات غير متوازنة برعاية أمريكية منحازة للاحتلال، من جهة أخرى».

ورأى أن «الخيار الأول، المتمثل في بقاء «الوضع الراهن»، والأخير المتعلق «بخيار المواجهة»، لهما خياران متصادمان بالاتجاه والمضمون: كون الأول يستند إلى منهج الاتجاه الاستعماري الاستيطاني الإحلالي، في حين يقوم الثاني على منهج التحرير، سواء أكان ذلك بقوة السياسة أم بسياسة القوة».

ينتقل عبد الكبير العلوي المدغري، في مساهمته، إلى الجانب الفعلي من التحرك، عبر «سياسة مدنية إيجابية ومنهجية في الأراضي الفلسطينية المحتلة»، من منطلق أن «المسؤولية الكبرى ملقاة على عاتق مكونات الأمة العربية والإسلامية لتقديم الدعم اللازم إلى المجتمع المدني في القدس الشريف، في سعيه لإرساء دعائم السياسة المدنية التي من شأنها تأطير المجتمع المقدسي بالجمعيات والمؤسسات والهيئات الاجتماعية، وتشجيع العمل الجماعي الكفيل بتوفير الخدمات، وسدّ النقص الحاصل في البنى التحتية، وتحسين ظروف العيش، ورعاية الطفولة والمرأة والشباب، وايجاد البيئة الحيوية لخلق فرص العمل وتنشيط التجارة والسياحة داخل المدينة المحتلة».

وجزم بأن «العدوان الإسرائيلي ضدّ الوجود العربي الإسلامي والمسيحي في المدينة المقدسة، لا يمكن مواجهته بالكلمات والمؤتمرات والاجتماعات، رغم أهميتها، بل بالدعم السياسي والمالي لتعزيز صمود المقدسيين وتثبيت وجودهم في أرضهم، من خلال سياسة مدنية إسلامية عربية إنسانية، تسهم في تخفيف معاناة سكان بيت المقدس، وتوفير الخدمات الحيوية وضمان الحدّ الأدنى من العيش الكريم لهم، ولو في ظل الاحتلال».

ومن خلال استعراض تجربة «وكالة بيت مال القدس الشريف»، خلص الباحث إلى «نجاعة السياسة المدنية، كأداة مقاومة التهويد والتصدي لعدوان الاحتلال ورفع معنويات مواطني القدس المحتلة، وتعزيز صمودهم ودعم وجودهم».

غير أنه رهن نجاحها «بالتمسك بالسياسة المدنية العربية الإسلامية التي رافقت تأسيس لجنة القدس، ودعم لجنة القدس كعنوان وحضن لها، واحترام الدول العربية والإسلامية لتعهداتها والتزاماتها، والقرارات التي اتخذت في مؤتمرات القمة، ومؤتمرات وزراء الخارجية، بتوفير الدعم المالي اللازم لتمويل مشاريع «وكالة بيت مال القدس الشريف»، وانخراط المجتمع المدني والإنساني وأصحاب التوجه السلمي من أتباع الديانات السماوية في هذه السياسة المدنية لتصبح سياسة مدنية إنسانية عالمية، بصرف النظر عن الدين أو العرق، وعن ظروف الاحتلال التي تمرّ بها المدينة المقدسة»، بحسب رأيه.

وعلى ذات النهج، توقف عزت جرادات عند حيوية دور «المجتمع المدني في الدفاع عن مدينة القدس المحتلة»، معتبرًا أن «الأمة مدعوّة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، لإيجاد مشروع عربي - إسلامي للدفاع عن المدينة المقدسة، يستند إلى مقومات الأمة وطاقاتها وإمكانياتها الفكرية والثقافية والسكانية والمادية والتقنية، لمواجهة المشروع الصهيوني».

ولكن؛ إذا ما أريد لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني نجاح العمل وفق الأهداف والنتائج المرجّوة؛ فان الأمر يتطلب، وفق رؤية الباحث، وضع استراتيجية للدفاع المدني عن القدس، تقوم على عناصر «التنسيق والتضامن والتكامل والتخصص»، واعتماد وحدات أو شبكات مركزية تلتقي عندها المنظمات والمؤسسات التي تُعنى بشؤون القدس والدفاع عنها، من أجل ترجمتها فعليًا.

المائدة المستديرة حول «مستقبل القدس»

تقاطر نخبة من الساسة والمفكرين والباحثين والأكاديميين، من الدول العربية والإسلامية، حول مائدة عصف ذهني مستديرة لبحث «مستقبل القدس»، في ضوء أوراق النقاش المختصة التي قدمت للمؤتمر وتناولت الأبعاد القانونية والإنسانية والسياسية للأوقاف والمقدسات الدينية في القدس، في ظل ما تشهده، مع مدينتهم المحتلة، من عدوان إسرائيلي مستمر لاستلاب التاريخ والأرض معًا.

وقد وسم محذور المرحلة الراهنة منطلق الانشغال البحثي في مطلب «وقفة عربية إسلامية جادة»، أمام مسار تفاوضي ممتد، منذ العام ١٩٩١، لم يسفر عن تحقيق أي نتائج ملموسة على صعيد الحقوق الفلسطينية العربية المشروعة، بينما يمضي الاحتلال في نمط عدوانه الثابت، إزاء ما يعتقده مناخًا مواتيًا في المنطقة لتعميق الخلل القائم في الأراضي المحتلة لمصلحته والانفلات من ضغط المساءلة.

ولخلق فعل عربي مضاد؛ نادى المشاركون بالتشبيك المشترك تجاه بلورة خطة استراتيجية واضحة الأهداف وآليات النفاذ، ومشفوعة بظهير عربي إسلامي «معنوي ومالي للحفاظ على المقدسات الدينية، وحماية القدس من محاولات الاحتلال المتوالية لطمس معالمها وهويتها العربية الإسلامية، وتثبيت صمود مواطنيها في وطنهم وأرضهم».

وتوقفوا عند حيوية استلال حملة دبلوماسية واسعة النطاق ومتعددة الوسائل، يدخل في إطارها الإعلام الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي، «لفضح ممارسات الاحتلال العنصرية بحق القدس، وحشد التأييد اللازم عبر المنبر الأممي لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالصراع العربي - الإسرائيلي، وفي جوهره القضية الفلسطينية».

وخلاصة القول؛ يتبين مما سبق أن هذا الكتاب، بما ينطوي عليه من أفكار وتحليلات متنوعة حول واقع «الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس المحتلة»، ودورها الحيوي في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني، والانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة ضدّها من أجل تهويدها واستلابها، ضمن سياق مخطط تهويد المدينة المحتلة، يعكس رؤية شاملة وقيمة نوعية تسهم في تقديم صورة كاملة عن المخاطر المحدقة بالقدس المحتلة، وتداعياتها المستقبلية، لأجل التحرك العربي الإسلامي الجاد لدعمها.

* * *

كلمـــات الافتتـــاح

كلمة صاحب السموّ الملكيّ
الأمير الحسن بن طلال المعظَّم*

(خلاصة)

دعا سمو الأمير الحسن بن طلال إلى «صيحة عقل وضمير لإنقاذ القدس المحتلة بدعمها وتمكين مواطنها العربي وفق رؤية ناظمة للأولويات أمام الاعتداءات الإسرائيلية اليومية»، لافتًا إلى «الدور الهاشمي والشرعية الممتدة تاريخيًا» و«وجوب احترامها ووضعها في المكانة السليمة».

وحذر سموه، من خطورة «انتهاكات الاحتلال ضد المدينة المقدسة ومخالفاته القانونية والدولية المتوالية منذ ضمها وتوحيدها بلديًا».

وأكد ضرورة «التقاطر الجمعي حول الصالح العام للأمة بعيدًا عن المصالح الضيقة وغياب التنسيق واستنكاف جهود أصحاب الأموال، بهدف تمكين وتفعيل المواطنة العربية في القدس المحتلة».

ورأى أن «المواطن في المدينة المقدسة، نتيجة ممارسات العرب والمسلمين، بات محرومًا من كثير من الخدمات وأشكال الرعاية التي تفرضها الهوية المشتركة إذا أريد منه الحفاظ على الصمود والبناء».

وقال إن «حال المدينة اليوم يعدّ جزءًا من مآلات الضم المرفوض»، غير أن «الرفض الصادر عن عمّان أو القاهرة مختلف تمامًا عن ذلك المنطلق من داخل الأراضي المحتلة».

وأشار إلى «تدمير الأملاك الخاصة المستمر يوميًا في كافة الأراضي المحتلة، بسبب غياب أعمال الصيانة والترميم المناسبة والتي تستخدم ذريعة من قبل المعتدي».

ودعا إلى «الرصد المتفرد على الصعيد الإسلامي للوقوف على حجم المتغيرات الناتجة عن إقامة المستعمرات في القدس المحتلة، بما يعكس، أيضًا، المتابعة والاهتمام اليومي أمام الشعب العربي الفلسطيني الذي يعاني من الاحتلال، من دون الاكتفاء بموقف الشجب والاستنكار فقط».

---

* رئيس منتدى الفكر العربيّ وراعيه.

وتوقف عند ما اعتبره «غياب المشتركات الخلاقة المولدة للمبادرات ضمن أرضية واضحة لإعمار القدس»، متساءلاً عن «الزكاة المشروطة والإعمار في السبل والتكايا والزوايا وتحديث المكتبات بهدف تجسير الفجوة الرقمية ورصد الأضرار اللاحقة بالمقدسيين وبالحضارة العربية الإسلامية والإنتاج المقروء بفعل الظروف الطبيعية وعنصر الاحتلال».

ولفت إلى «تدمير أملاك الأوقاف الإسلامية والمسيحية وتجريدها من طابعها الديني»، منتقدًا «تقصير بعض المؤسسات المعنية في نقل معاناة المقدسيين وأوضاع القدس المحتلة، والقيام بما هو مطلوب منها فعليًا».

وشدد سموه على أهمية «تقديم الدعم المادي والمعنوي والفكري للقدس المحتلة وفق رؤية ناظمة ومحددة للأولويات»، غير أنه أكد أن «الحديث هنا يخص المدينة المقدسة وليس مشاريع تجارية أو دخل محدود لفئة معينة من الناس».

ونوه إلى ضرورة «إيلاء الاهتمام بمدينة القدس الروحانية والجمالية وإحكام التناسق والتكامل بين المفاعيل التاريخية والحداثية والمعاصرة»، منبهًا إلى «خطورة استمرار الإهمال في هذه الجوانب».

وقال إن «مكانة هذه المدينة المقدسة الجليلة تتجلى باحتضانها للديانات اليهودية والمسيحية والإسلامية المتعايشة زهاء ١٣ قرنًا، بما يمثل تراكم ذخيرة غنية من الحقوق والتقاليد المتعارف عليها بهدف الوصول إلى شتى الأماكن المقدسة، داخل القدس وخارجها، بحرية ومن دون عوائق».

ولفت سموه إلى «العلاقات المسيحية الإسلامية التاريخية وضرورة رصدها توثيقيًا»، ولكنه توقف عند ممارسات بعض الجهات المتطرفة باسم الإسلام والاقتتال الإسلامي المسيحي في إفريقيا الوسطى بأبشع صوره والاعتداءات الجارية على يد من يدعون الإسلام، والتي لا تقبل بأي منطق عقلاني».

وقدر أهمية «خروج اللقاءات المتخصصة عن مساهمات فاعلة لتطوير مشروع وفق الرؤية الناظمة والنظرة الاستشرافية بما يستحق من عناية مهنية متميزة»، معتبرًا أن «البداية حتى لو كانت متأخرة أفضل من المكوث والبقاء على الأطلال».

وأكد سموّه ضرورة وضع استراتيجية قابلة للتطبيق خلال المرحلة المقبلة للحفاظ على القدس المحتلة من اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي المتواصلة.

وقال سموه، إنه «من المهم ايجاد خطة موضوعية متوسطة المدى للمرحلة المقبلة»، شريطة «قابليتها للتطبيق على أرض الواقع»، من أجل دعم القدس المحتلة وإنقاذها من اعتداءات الاحتلال.

ولفت إلى حيوية «دور الأوقاف» في ذلك، ومدى إمكانية «الإسقاط الوقفي على أرض الواقع، بمعنى إيجاد خريطة علمية عملية موضوعية لإسقاط المواقع على الوقفيات، فيما يتعلق بمدينة القدس المحتلة».

وأشار إلى «وجود نحو ١٦٨٠ وقفًا إسلامية، و١٣٠ وقفًا مسيحيًا في المدينة المقدسة»، متساءلاً عن الحد الفاصل بين إدارة الفضاءين الديني والثقافي.

كلمة الأمين العام لمنتدى الفكر العربي

الدكتور الصادق الفقيه

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على أشرف رُسل الله؛

صاحب السموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال رئيس منتدى الفكر العربي وراعيه،

أصحاب الدولة والمعالي والسعادة؛ ضيوفنا الكرام

الإخوة والأخوات،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يسعدنا اللقاء بكم جميعًا في مناسبة تعدّ بعض جهد المنتدى المستمر حول القدس وعن القدس التي كما أكد سمو الأمير أنها في الضمير، وهكذا سمينا مشروعنا، مشروع «**القدس في الضمير**»، الذي بدأه المنتدى منذ سنوات وسيتصل، بإذن الله، يعالج قضية تلو الأخرى، لأن قضايا القدس كثيرة، والقدس لنا جميعًا والقدس في ضميرنا جميعًا والقدس كذلك هي حالنا جميعًا، عندما تشتكي نشتكي، وعندما تتألم نتألم، وعندما تتقطع نشعر بوخز القطع في أجسادنا، فلها العناية وينبغي أن تكون لها العناية منّا جميعًا.

إن منتدى الفكر العربي قدمّ نفسه ليكون حاضرًا دائمًا في كل قضية للقدس، فالقدس ليست قضية وقف جامد وليست قضية مبنى جامد، فالمبنى فيها مقدس كما هي مقدسة، والإنسان فيها معنيّ بهذه القداسة كما هي مقدسة، والأرض فيها مقدسة، وكل شيء فيها مقدسّ، ويجب أن ننظر إليها من خلال هذه السعة الكبيرة والمهمة التي خصّها الله سبحانه وتعالى أرضًا لكل الرسالات، فهي أرض ليست ككل الأراضي، ووقف فيها ليس ككل الأوقاف، إن الوقف معني بالحاضر كما كان معنيًا في الماضي، وهو معني قطعًا بالمستقبل.

وعندما نتحدث عن الوقف اليوم في هذا المؤتمر الهام، لا نتحدث عن مبانٍ، وإنما نتحدث عن معانٍ مستمرة في حياتنا، وينبغي أن تكون مستمرة، بانية لحياتنا اليومَ وغدًا، فالقدس حالة خاصة وينبغي أن نتعامل معها باستمرار بهذه الخصوصية، فالأوقاف، كانت مسيحية أم إسلامية، ينبغي أن يكون لها دائمًا العناية الخاصة، لهذا قررنا أن يكون هذا المؤتمر جزءًا من النشاط العام الذي ابتدأناه منذ سنوات، كما ذكرت آنفًا، حول القدس وللقدس ولإنسان القدس، لأننا نريد لإنسان القدس أن يكون فيها بوقفه وملكه وبوجوده الحقيقي في القدس، لا نستطيع أن نتحدث عن قدسٍ لا وجود للمقدسيين فيها، كما لا نستطيع أن نتحدث عن قدس والأملاك فيها تسرق، والأوقاف فيها تسرق، والأراضي فيها تتقطع، والإنسان فيها يُشرّد ويُهجّر، فالقدس بإنسانها ووقفها ومبانيها وبكل معانيها، فهي قدس الأرض، كما هي قدس السماء.

نرحب بكم اليوم ترحيبًا خاصًا في هذه المناسبة الخاصة، وفي هذا اليوم الخاص، لبحث موضوع لم نكن أول الباحثين فيه، ولم نكن أول المبتدئين به، ونرجو أن لا نكون آخر من يتحدث فيه وآخر من يوثق فيه، بل هو فرض عين على الناس جميعًا أن يستذكروا القدس في كل حين وحال، وأن يستذكروا أوقافها وأملاكها في أرضها وأكنافها في كل حين كذلك، لأن الحق مرتبط بهذا المعنى، بهذه الأرض، وبهذه الأوقاف، التي شكلت تاريخ القدس مثلما شكلت بنيان القدس الحضارية والإنسانية والدينية معًا.

فنحن هنا نرحب بكم؛ ونتمنى أن تكون المشاركة بقدر هذا الفهم الواسع لمعنى الوقف ولمعنى القدس في نفوسنا جميعًا، الوقف هو معنى للمستقبل، كيف نحميه، كيف نضمنه، كيف نحافظ عليه، وكيف نحافظ قبله وبعده على الإنسان الذي يجاور هذا الوقف ويرعاه ويساكنه أيضًا.

لا أريد أن أطيل؛ وكلمة ترحيب بكم جميعًا، خاصة أخوتنا الذين وفدوا إلينا من فلسطين ومن الخارج، وأخوتنا في أرض الرباط الذين جاؤوا من مدن الأردن المختلفة، والذين جاؤونا من كل حدبٍ وصوّب كذلك، الترحيب بكم جميعًا، أهلاً حللتم وسهلاً حللتم وتفضلوا معنا ليومين من العمل والنظر في هذه القضايا التي نعتقد أنها هامة وملحة، لا سيما في ظل ما تتعرض له المدينة المقدسة هذه الأيام من اعتداء وانتهاك وتجيّير للحقوق واغتصاب لها.

أشكركم جميعًا وأرحب بكم مرة ثانية وثالثة وأهلاً كما قلت وسهلاً حللتم.

كلمة رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر

معالي الدكتور هشام الخطيب

الإخوة والأخوات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أودّ أن أرحب، باسم اللجنة التحضرية، بجميع الإخوة والأخوات المشاركين والمشاركات، وخاصة الذين جاؤوا من مدينة القدس المحتلة خصيصًا لمشاركتنا في هذا اللقاء الطيب.

لقد عشت جزءًا كبيرًا من حياتي في مدينة القدس وأدرك جيدًا مدى أهمية الأوقاف الإسلامية والمسيحية فيها، والتي لولا وجودها لكانت القدس جزءًا من الجسم العربي، قد فقدت.

إن وجود الأوقاف والمحافظة عليها هو أساس في الوجود العربي في القدس، ومن هنا جاءت توجيهات سمو الأمير الحسن بن طلال بالتحضير لعقد هذا المؤتمر، وأنا شاكر لجهود سموه ومثابرته في هذا المجال وتوجيهاته لمنتدى الفكر العربي بأن يكون موضوع القدس الأساس في جهود المنتدى الآن وفي المستقبل، وإن شاء الله سيأتي المزيد من المساهمة من المنتدى في شؤون القدس والمحافظة على عروبتها.

أرحب بكم مرة أخرى، وأتطلع إلى مساهماتكم الفكرية والبحثية المتميزة، والتي ستوثق جميعها باللغة العربية وستصدر في كتاب، وآمل بعد ذلك أن تترجم إلى اللغة الإنجليزية، وأيضًا إلى الفرنسية، وتصدر في كتب توثق الحقوق العربية الوقفية الإسلامية والمسيحية.

فأهلاً وسهلاً بكم؛ والسلام عليكم ورحمة الله.

كلمة أمين القدس الشريف

الحاج زكي الغول

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم حفظه الله ورعاه

أصحاب الدولة والمعالي والعطوفة والسعادة

السادة والسيدات، الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أُحيي هذا المؤتمر العلمي الدولي المنعقد اليوم هنا في عمان برعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم، رئيس منتدى الفكر العربي الذي يقيم هذا المؤتمر، في إطار تبنيه لسلسلة أنشطة برنامج «**القدس في الضمير**» وبعنوان (**الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس**)، اليوم وغدًا، الخامس والعشرين والسادس والعشرين من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) عام ٢٠١٣، لمتابعة دراسة شؤون المدينة المقدسة وشجونها، وكيفية المحافظة على المدينة المقدسة أرضًا وسكانًا، وثقافة وحضارة، وعقيدة ووجودًا وكيانًا، ومقاومة لجميع أنواع الاعتداءات على المقدسات الدينية، وعلى السكان وممتلكاتهم وحرياتهم. وإضافة للاعتداءات على المقدسات، اعتداءات العدّو الغاصب على الممتلكات الدينية، بل ونزع الصفة الدينية عنها، واعتبارها أملاكًا عادية، صادروا منها الكثير واعتدوا على كثير منها. حتى مقابر المسلمين المجاهدين في مقبرة مأمن الله لم تنجُ من عبثهم بها، والاعتـداء على حـرمة الراقـدين فيها ونبشّ عظامهم وهياكلهم العظمية بلا حرمة للموت ولا للموتى.

القدس استبيحت بلا رادع وبلا مُدافع، ورد الفعل كأنه غير وارد. يقول الله تعالى: ﴿**فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ**﴾ (البقرة: ١٩٤)، فعلينا أن نفكر في هذا الأمر الإلهي برد الاعتداء بمثله، وعلى الأقل حاليًا، لو بالسعي لنيل حقوق

الفلسطينيين بقوة الحق والقانون الذي أعطى للفلسطينيين دولة على بقية أرضهم بعد سلخ جزء منها أعطاه لليهود في مشروع التقسيم الصادر عن هيئة الأمم المتحدة، في العام ١٩٤٧. فأين دولة الفلسطينيين هذه؟!، وغير ذلك من القرارات الكثيرة التي نامت عن تنفيذها هيئة الأمم المتحدة ومجلس أمنها تحت ضغط اليهود، وغياب المطالبة العربية الإسلامية بالتنفيذ.

أما موضوع هذا اللقاء حول (الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس) فهو أمر له أهميته وضرورته، لأن الأوقاف منذ صدر الإسلام حتى اليوم هي عبارة عن مؤسسات خيرية، متعددة الأهداف، تدعم مسؤوليات عديدة وهيئات إنسانية، تعليمية، غذائية، صحية، إسكانية، ودينية، وغيرها، وترصد العائدات التمويلية للمشاريع التي تقوم بإنشائها، كالمساجد وما يتبعها من مدارس لطلاب العلم، والوقف عليها وعلى الطلاب، وعلى المستشفيات وإداراتها، كما يعلمنا التاريخ عما كان من زمن الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين والإيوبيين، وأوقاف صلاح الدين الأيوبي والمماليك والعثمانيين وغيرهم إلى اليوم. وأغلبها أوقفت في أزمنة قديمة لم يكن خلالها وجود لليهود على أرض القدس، كما شهد بذلك طلب بطريرك القدس صفرونيوس من الفاتح الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن لا يسكن اليهود القدس مع أهلها العرب.

وسنتعرف على ذلك كله من كلمات المحاضرين الأفاضل.

أكرر الشكر والتقدير إلى سمو راعي مؤتمر الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس؛ سمو الأمير الحسن بن طلال المعظم على جهوده الدائمة المثمرة والمستمرة في متابعة أمور مدينة القدس وشؤونها. كما أشكر أمين عام منتدى الفكر العربي الدكتور الصادق الفقيه، حفظه الله، وجميع معاونيه لتنظيم هذا المؤتمر. وأرحب بالإخوة والأخوات المحاضرين والحاضرين. وجزى الله الجميع الخير والعافية على جهودهم المنظورة المشكورة.

وأخيرًا أرجو الله، يا صاحب السمو الملكي والحضور الكرام أن يمدّ في أعمارنا وأن:

نلتقيكم حول الأقصى ... في اجتماع من الأُخر
في رحاب طاهرات ... وتحية من رماة الحجر

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة «الإيسيسكو»

معالي الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري

(ألقاها بالإنابة **معالي الأستاذ الدكتور صلاح جرار** *)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه

أصحاب السمو

أصحاب المعالي

أصحاب السعادة

حضرات السادة والسيدات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يسعدني أن أوجه إليكم كلمتي هذه بمناسبة إنعقاد المؤتمر الدولي حول «**الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس**»، الذي يعقده منتدى الفكر العربي في مبادرة كريمة منه تدلّ على عظيم اهتمامه بهذا الموضوع الحضاري المتميز.

ويشرفني في البداية، أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان إلى صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال حفظه الله، وإلى معاونيه كافة، على جهودهم المقدّرة في تعزيز العمل المشترك لحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف.

كما أود أن أحيّي سعادة الدكتور الصادق الفقيه، الأمين العام لمنتدى الفكر العربي، وجميع أعضاء المنتدى، وأن أشيد بالرسالة السامية التي ينهضون بها، وبالتعاون المثمر القائم بين المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ومنتدى الفكر العربي.

* أ.د. **صلاح جرّار**: وزير الثقافة السابق، ونائب رئيس جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة؛ عضو المنتدى/ الأردنّ.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة

حضرات السادة والسيدات

يكتسب هذا المؤتمر أهمية خاصة في ظل الظروف التي تمرّ بها الأمة الإسلامية اليوم، حيث تواجه تحديات عاتية أصبحت تهدّد هويتها الثقافية، ويواجه التراث الإسلامي عددًا من المخاطر الطبيعية والمناخية والكوارث، فضلاً عن المخاطر المتمثلة في أعمال النهب والسلب والتخريب، وهو الأمر الذي يحتم على الدول الأعضاء أن تنهض بمسؤولياتها تجاه هذه التحديات والمخاطر، وبخاصة في ظل تصاعد الاعتداءات المتوالية على التراث الحضاري العريق في فلسطين بعامة، وفي القدس بخاصة، بهدف تهويده أو تدميره أو سلبه ونهبه، وكذلك الحفريات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في محيط المسجد الأقصى المبارك. وقد أكدت «الإيسيسكو» في هذا الشأن، على أن المعالم الأثرية والأوقاف الإسلامية في مدينة القدس الشريف، هي مقدسات للأمة كلها لا يُقبل المساس بها، بأي حال من الأحوال.

وإيمانًا من المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بأهمية التراث الحضاري والثقافي الفلسطيني، وإلتزامًا بمسؤولياتها في حماية مظاهره المادية والفكرية وصيانتها، وبخاصة في ظل الظروف الحالية التي يتعرض فيها هذا التراث الإنساني لكل أشكال التدمير، والتخريب، والسلب، والنهب، والتهويد، فإنها تواصل جهودها، في ظل هذا المجال، بتوثيق السياسات والانتهاكات الإسرائيلية، وإعداد التقارير الفنية عنها التي تؤكد مخالفتها للاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وفي هذا السياق، تم تشكيل لجنة خبراء «الإيسيسكو» الآثاريين المكلفين بإعداد التقارير الفنية الموثقة حول الانتهاكات الإسرائيلية في محيط المسجد الأقصى، وذلك بالتنسيق مع جهات الاختصاص الفلسطينية، حيث يتم تقديم هذه التقارير السنوية إلى «الإيسيسكو»، لتقديمها إلى الدول الأعضاء وإلى المنظمات الدولية. وقد عقدت «الإيسيسكو» خمسة اجتماعات للجنة الخبراء الآثاريين في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٢م، في مدينة عمّان، بالتعاون مع دائرة الآثار الأردنية، وبالتنسيق مع اللجنة الوطنية الأردنية للتربية والثقافة

والعلوم، واللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والعلوم والثقافة، تم فيها إعداد التقارير القانونية والفنية، وتحديد المواقع المعرّضة للأخطار ودراسة سبل حمايتها، وتقديم الأدلة العلمية والقانونية على عدم شرعية الممارسات الإجرامية لسلطات الاحتلال الإسرائيلي في محيط المسجد الأقصى ومخالفتها للاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وذلك بهدف إجهاض المشروع الإسرائيلي لتهويد مدينة القدس الشريف، ومطالبة المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية ذات الاختصاص، بالتنسيق مع الجهات الرسمية الفلسطينية، باتخاذ ما يلزم من الإجراءات لوقف هذه الانتهاكات، ولإرجاع الوضع إلى ما كان عليه قبل احتلال القدس في حزيران (يونيو) ١٩٦٧م.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة

حضرات السادة والسيدات

إن «الإيسيسكو» إذ تعرب عن رفضها الشديد للاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، وتنديدها بما تتعرض له، فإنها حرصت على إدراج مدينة القدس الشريف على رأس قائمة التراث في العالم الإسلامي، في الاجتماع الثالث للجنة التراث التابعة لها، الذي انعقد في مدينة تونس العاصمة، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٢م، وذلك لحثّ المجتمع الدولي على التدخل للضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي من أجل وقف أعمال الحفر المتواصل في مدينة القدس، وفي جميع المدن الفلسطينية، باعتبار أن ذلك انتهاك صارخ للمواثيق والمعاهدات الدولية ذات الاختصاص، ولقرارات لجنتَيْ التراث العالمي «لليونسكو»، والتراث في العالم الإسلامي في «الإيسيسكو».

إن موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على منح فلسطين صفة «دولة مراقب»، غير عضو، في الأمم المتحدة، وقبولها عضوًا في منظمة «اليونسكو»، سيفتحان الآفاق السياسية والقانونية المناسبة للشعب الفلسطيني وتراثه العريق، للاتجاه نحو توفير الحماية القانونية الدولية للمقدسات والأوقاف الإسلامية والمسيحية ومعالم التراث الحضاري الفلسطيني، بمفهومه الشامل، الذي يتعرض لجميع أشكال التدمير والتخريب والتهويد.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة

حضرات السادة والسيدات

إن التحديات التي تواجه الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف تحتاج منا إلى تكثيف الجهود لحمايتها من التدمير والتهويد، والعمل على وضع استراتيجيات فعالة للمحافظة عليها. وسنواصل العمل معكم في هذا المضمار، بمشيئة الله تعالى، من خلال التنسيق مع الجهات الوطنية والدولية، بهدف الحفاظ على الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، استشعارًا منا للمسؤولية الملقاة على عاتقنا جميعًا، للمحافظة على هذا الإرث الثقافي الكبير الذي يمثل جزءًا مهمًا من تراث أمتنا الإسلامية المجيدة.

وإننا لعلى يقين من أن هذا المؤتمر الموقرّ الذي يعقد في عمان، أرض العروبة والإسلام، سيكون متميزًا وناجحًا، بإذن الله، وجهدًا مكرسًا لإنقاذ الأوقاف الإسلامية والمسيحية الفلسطينية، والحفاظ على الهوية العربية الإسلامية للقدس الشريف.

أجدد الشكر والتقدير لكل الجهات التي ساهمت في عقد هذا المؤتمر، داعيًا الله عز وجل أن يكلل أعمالنا بالنجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمـــة المشـــاركين

الأستاذ الدكتور فاضل مهدي بيات/تركيا *

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم

أصحاب الدولة والمعالي والعطوفة

الأساتذة والباحثين الأفاضل

الإخوة الزملاء والأخوات الزميلات.

قبل البدء بكلمتي لا بد لي أن أقدم الشكر إلى راعي المؤتمر ومنظميه على حسن الاستقبال والوفادة.

لن أتطرق في كلمتي إلى تاريخ مدينة القدس، ولن أتحدث عن مكانتها ومنزلتها عند أتباع الديانات السماوية، كما لن أتناول ما لقيته هذه المدينة من اهتمام الدول التي تعاقبت على حكمها، لأنني لو تحدثت عن أيّ جانب منها سأحتاج إلى أيام وشهور وسنين، حتى وإن توفر لي هذا الوقت فلن أتمكن من الإيفاء بحقها، لا سيما في القرون الأربعة الأخيرة التي انضوت تحت حكم العثمانين.

وبكل ثقة أقول: لا نعرف عن تاريخ القدس في هذا العهد إلا غيضًا من فيض، رغم وجود حوالي ١٥٠ مليون وثيقة في مركز الأرشيف العثماني في إستانبول، وكمٌ كبير منها متعلق بتاريخ العرب والبلاد العربية، ومنها مدينتنا المغتصبة القدس.

السادة الحضور

نلتقي اليوم، نحن الباحثون، لنتناول جانبًا من أهم الجوانب الحساسة في تاريخ المدينة المقدسة وهو «الأوقاف». وبصرف النظر عن التكرار الممل في بطون بعض الأوراق، إلا أن هناك ما يستحق التوقف عنده وإبرازه، فهناك أمور كثيرة بحاجة إلى كشف الغطاء عنها وآن الآوان أن نعمل جاهدين من أجله.

---

* الخبير في مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية «إرسيكا»، منظمة التعاون الإسلامي/ تركيا.

لا نبالغ إذا قلنا أن معظم أراضي القدس، وما بني عليها، كانت وقفًا على جهة خيرية، ولكن أين هي هذه الأوقاف؟ هل هناك من يخبرني عمّا حلّ بها؟ هل أصبحنا ندرس الأوقاف كأي حدث تاريخي أصبح الآن في زمن كان؟

هناك وقفيات لأوقاف القدس لا تسعها المجلدات، وقفيات كلها مسجلة ومعظمها في سجلات محكمة القدس الشرعية، وقفيات نمتلكها وهي تُعدّ سندات الطابو لأوقافٍ ندرسُها ونعرف أماكنها بحدودها... ولكن نخشى أن نقول إنها اغتصبت من قبل العائلة الفلانية... نخشى أن نقول إن هذا المحل كان يومًا ما وقفًا للمسجد الأقصى أو الجامع العمري أو العمارة العامرة التي بنتها زوجة السلطان العثماني سليمان القانوني.

في الوثائق العثمانية أجد معلومات مفصلة عن قرى تمّ وقفها بالكامل لجهة وقفية في القدس، ولكن الجهة الوقفية قُطعت أوصالها وامتدت أيد لعينة إليها بعد أن تم بلع أوقافها... فأصبحت هي إلى جانب أوقافها في خبر كان، أصبحت تنادينا نحن الباحثين لنكشف عنها ونطالب أصحاب القوى باستردادها، ولكن علينا نحن الباحثين ألا نجامل على حساب حقوقنا، نحن لم نكن وعاظًا للسلاطين حتى نتزلف لأصحاب نفوذٍ جمعوا ثرواتهم بسرقة جهود أجدادنا.

السادة الحضور

لا أدّعي، ولا يمكن الإدعاء، بأن باحثينا يجاملون على حساب الحقيقة ليطمسّوها رغم الخوف الملازم لأقلامهم، بل ينبغي أن نُشيد بجهود الكثيرين منهم، ولكن ألا ينبغي أن نتساءل: هل أن كشف الحقائق وحده ينفع إذا لم تُخط خطوة بعدها؟ وإلا ما الفائدة من مؤتمراتنا وندواتنا ولقاءاتنا؟ هل نعقدها ليرى بعضنا بعضًا؟ أو لنسمع كلمات ننساها قبل فضّ الجلسات وكأننا لم نلتق؟

عذرًا إذا أطلت لأنني لا أريد الا
من هذا المنبر، رسالة موجهة إلى أي مسؤول قادر أن يُصدر أمرًا، أن يتفوه بكلمة قد تكون دستورًا ينفذه شعب بأكمله، والرسالة واضحة للكل.

فلنقتدي بالمستشرقين وحكامهم... كان المستشرقون يخططون وحكامهم ينفذون، ونشيد اليوم نحن بهم وبحكامهم رغم استعمارهم لبلادنا، أمّا عندنا فالآية مقلوبة ولا أرى داعيًا أن أذكر مَن يخطط ومَن ينفذ.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الباب الأول
الأبعاد القانونيّة

(١)

الإعمار الهاشميّ ودور وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في الحفاظ على الأماكن المقدسة في القدس

م. عبد الله العبادي*

المقدمة

جاء في قوله سبحانه وتعالى ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الإسراء: ١)، كما جاء في الأثر عن رسول الله ﷺ (من أراد أن ينظر إلى بقعة من بقع الجنة فلينظر إلى بيت المقدس)، وقال عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) «بيت المقدس بنته الأنبياء وعمرته وما فيه موضع شبرٍ إلا وقد سجد عليه نبي أو قام عليه ملك»، بما يجسّد عظم الموقع الديني للأماكن المقدسة في القدس المحتلة، لا سيما المسجد الأقصى المبارك، الذي يحتل، بمساحته البالغة ١٤٤ دونمًا وما عليها من أبنية ومساجد وقباب ومصاطب وساحات، خلافًا لمساعي الاحتلال الإسرائيلي في حصره ضمن قبة الصخرة المشرفة حينًا أو المسجد القبلي أحيانًا أخرى تبعًا لمخطط السيطرة عليه، مكانة دينية مهمة عند سائر المسلمين والعرب جميعًا.

وإزاء ما تشهده الأوقاف والمقدسات الدينية في القدس المحتلة من اعتداءات إسرائيلية متكررة، ضمن سياق مخطط تهويدها وطمس معالمها وهويتها العربية الإسلامية، فإن مطلب تأمين الدعم العربي الإسلامي الجاد، يبقى أمرًا حيويًا نافذ الوجوب للحفاظ عليها والدفاع عنها، عند الحديث عن حاضر المدينة المقدسة ومستقبلها.

---

* مدير المتابعة لشؤون المسجد الأقصى والقدس/ وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية- الأردن.

الرعاية الهاشمية للأماكن المقدسة

حظيت الأماكن المقدسة في القدس المحتلة برعاية أردنية حيوية لحمايتها والحفاظ عليها، نظير مكانة دينية تاريخية خاصة تنبع من أسيّ البعد الديني والواجب الإسلامي العربي لدور هاشمي معنوي ومادي ممتد، تجسّد فعليًا منذ عهد الشريف **الحسين بن علي** قائد الثورة العربية الكبرى (في العام ١٩١٦)، التي استهدفت تحرير الأرض والإنسان وتأسيس الدولة العربية الواحدة المستقلة، حيث قدم، طيّب الله ثراه، تبرعًا سخيًا لإعمار المسجد الأقصى، في العام ١٩٢٤، جاوز ٣٠ ألف ليرة ذهبية، والذي جاء في فترة دقيقة إثر تعرض جدرانه وسقوفه للتلف، فيما نقل جثمانه[١] إلى القدس ليوارى الثرى في المسجد الأقصى، بناءً على وصيته. وقد عُرف الشريف الحسين بن علي بثبات الموقف عند الحديث عن فلسطين حيث رفض كل المعاهدات والاتفاقيات التي لا تنص صراحة على عروبتها وعروبة القدس، تجسّد في قوله المشهور «لا أقبل إلا أن تكون فلسطين لأهلها العرب... ولا أقبل بالتجزئة ولا الانتداب... ولن أتوانى، وفي دمي عروق عربية، عن مطالبة الحكومة البريطانية بتنفيذ العهود التي قطعتها للعرب، وإذا رفضت التعديل الذي أطلبه فإني، بدوري، سأرفض المعاهدة كلها، ولن أوقعها قبل الحصول على رأي الأمة جمعاء».

ويتماثل ذلك مع موقف المغفور له الملك **عبد الله الأول بن الحسين**، طيبّ الله ثراه، مؤسسّ المملكة الأردنية الهاشمية، الذي قضى شهيدًا[٢] على عتبات المسجد الأقصى وعند مقربة من ضريح والده، حيث نقل عنه قوله المشهور إن «القدس وعروبتها عزائي عن كل ما أصابني من ظلم في حياتي، إذ هناك ألف دمشق وألف بغداد وألف بيروت ... ولكن لا يوجد سوى قدس واحدة (...) وقد طلب اليهود مني ممرًا إلى حائطهم فرفضت ... وطلب مني الفاتيكان تدويل الأماكن المقدسة فرفضت ... وطلبت مني بريطانيا تنفيذ ما ورد في قرار التقسيم[٣] بخصوص القدس فرفضت».

---

(١) في اليوم التالي من وفاته في ٣ حزيران (يونيو) ١٩٣١ (المحرر).

(٢) في ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٥١ (المحرر).

(٣) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ الذي صدر في ١٩٤٧/١١/٢٩ بتبني خطة تقسيم فلسطين بإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وتقسيم أراضيها إلى دولة عربية وأخرى يهودية، ووضع القدس وبيت لحم والأراضي المجاورة تحت الإشراف والوصاية الدولية (المحرر).

وقد سار على النهج نفسه المغفور له الملك **طلال**، طيّب الله ثراه، الذي نقل عنه قوله «جئت لأراكم وأزور مدينتكم القدس التي احتفظ بها عربيًا بعون الله وتوفيقه واطمئن العالم على مقدساته واطمئن العرب على أن ما في أيديهم أقدس ما فيه القدس»، ومن بعده جلالة المغفور له الملك **الحسين بن طلال**، طيّب الله ثراه، الذي صدر في عهده القانون الأردني رقم ٣٢ لسنه ١٩٥٤ الخاص بتشكيل لجنة إعمار المسجد الأقصى المبارك، حيث كان يؤكد دومًا بأن «القدس ليست موضع مساومة بيننا وبين «إسرائيل»، باعتبارها جزءًا من الأرض العربية، وعلى «إسرائيل» الانسحاب منها ومن غيرها من المناطق العربية المحتلة، لإحلال السلام»، وأن القدس «الرمز الحقيقي للسلام، وعودتها عربية هو المعيار الوحيد لصدق الداعين إلى السلام في المنطقة». في حين يواصل جلالة الملك **عبد الله الثاني بن الحسين** الدور الأردني الحيوي والرعاية الهاشمية الخاصة للأقصى والأماكن المقدسة في القدس المحتلة ودعم المواطنين المقدسيين لتثبيت صمودهم وتعزيز وجودهم في وطنهم وأرضهم، حيث صدر القانون الأردني رقم ١٥ لعام ٢٠٠٧ لتأسيس الصندوق الهاشمي لإعمار الأقصى وقبة الصخرة المشرفة ليكون ذراعًا ماليًا للجنة إعمار المسجد الأقصى المبارك، من منطلق تأكيد جلالته بأن «القدس يجب أن تبقى رمزًا للسلام والأمل في المنطقة»، وأن «إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود العام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، يُعدّ أمرًا ضروريًا لإحلال السلام والأمن بالمنطقة».

وحينما وقع الجانب الشرقي من القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي، في العام ١٩٦٧، الذي سارع إلى هدم حارة المغاربة، شكل المواطنون الهيئة الإسلامية العليا التي أعلنت في أول بيان أصدرته بأن «القدس عربية وجزء لا يتجزأ من الأردن، وأن ميثاق الأمم المتحدة يمنع الاحتلال الإسرائيلي من الاعتداء على الأراضي الأردنية»، فيما تشكل مجلس الأوقاف الإسلامية في القدس بقرار من مجلس الوزراء الأردني، وما يزال قائمًا حتى اليوم ومستمرًا في أداء عمله للحفاظ على الأملاك الوقفية في القدس المحتلة المقدرة بأكثر من ٥٠٪ من أملاك المدينة المحتلة، وذلك من منطلق موقف أردني ثابت بأن القدس وديعة وأمانة لديه يسلمها للفلسطينيين بعد قيام دولتهم الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، ما تجسد فعليًا في اتفاقية الوصاية

التاريخية[٤]، التي جرى توقيعها في ٢٠١٣/٣/٣١، عند تثبيت السيادة للفلسطينيين، والرعاية الملكية السامية للأقصى والأماكن المقدسة في القدس المحتلة للدفاع عنها وحمايتها ضدّ عدوان الاحتلال الإسرائيلي.

دور وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية

تمارس الوزارة، على مختلف الأصعدة المحلية والعربية والإسلامية، دورًا حيويًا للتعريف بأهمية القدس الدينية والروحية، وإبراز الدور الأردني في إعمار القدس والمقدسات الإسلامية، لا سيما المسجد الأقصى المبارك بكافة مرافقه وساحاته وقبابه وأروقته ومساجده ومصلياته ومصاطبه، من خلال لجنة الإعمار.

وقامت الوزارة بتوقيع مذكرات تفاهم مع العديد من المؤسسات المعنية لدعم القدس المحتلة، مثل مؤسسة التعاون في القدس Well Fair، ووكالة بيت مال القدس الشريف في المغرب، والهلال الأحمر الإماراتي، والبنك الإسلامي للتنمية في جدة لرعاية التعليم وتنفيذ مشروع توسعة طاقته الاستيعابية في المدينة المحتلة.

وتقوم الوزارة بمهام الإشراف على الأملاك الوقفية في القدس المحتلة بأنواعها المختلفة، الخيرية منها والذرية، والتي تزيد نسبتها عن ٥٠٪ من إجمالي الأملاك في مدينة القدس، عبر إدارتها وترميمها، من خلال مديرية أوقاف القدس التابعة لها، وتأجيرها لأهالي القدس بهدف تثبيت صمودهم على أرضهم ومساعدتهم في العيش الكريم، إلى جانب تأجير بعض الأملاك والأراضي الوقفية بأثمان رمزية لجمعيات خيرية تقوم بدورها بإنشاء المستشفيات والعيادات الصحية لرعاية المقدسيين، مثل مستشفى المقاصد الخيرية الإسلامية في القدس، وتخصيص عدد من قطع الأراضي

(٤) وقع جلالة الملك عبد الله الثاني ورئيس دولة فلسطين محمود عباس، في ٢٠١٣/٣/٣١، اتفاقية تاريخية أقرت الوصاية والرعاية الملكية للأماكن الدينية المقدسة في القدس المحتلة، لا سيما الحرم القدسي الشريف، وبذل الجهود القانونية للحفاظ عليها، وبذل المساعي الأردنية الفلسطينية المشتركة لحماية القدس والأماكن المقدسة والممتلكات الوقفية التابعة للمسجد الأقصى ضد محاولات التهويد وتغيير معالمها وهويتها العربية والإسلامية والمسيحية. ويشمل المسجد الأقصى، بموجب الاتفاقية، «مساحته الكلية البالغة ١٤٤ دونمًا، ويضم الجامع القبلي ومسجد قبة الصخرة المشرفة، وجميع مساجده ومبانيه وجدرانه وساحاته وتوابعه فوق الأرض وتحتها الموقوفة عليها أو على زواره، ويشار إليه بالحرم القدسي الشريف» (المحرر).

الوقفية لإسكان الموظفين وفق اتفاقيات تحفظ حق الوقف في ملكيتها وتحقق المصلحة الوطنية العامة، فضلاً عن رعاية المقابر والزوايا والتكايا، فيما تقوم لجنة زكاة القدس، التي تعمل تحت مظلة الأوقاف، بتوزيع الزكاة على مستحقيها.

وتعُنى الوزارة بمجال التربية والتعليم في القدس المحتلة، حيث أنشأت المدارس الشرعية التي تدرّس العلوم الشرعية إلى جانب المنهاج الوزاريّ، فيما تعمل مدارس التربية والتعليم تحت مظلة الأوقاف الإسلامية، ما حافظ على استمرارية وجودها وأداء مهامها التربوية، علمًا بأن عددها الإجمالي يزيد عن ٤٠ مدرسة وكلية تضمّ زهاء ١٣ ألف طالب وطالبة، فيما يتبع للأوقاف الإسلامية في البلدة القديمة بالقدس دارٌ للأيتام لإعدادهم وتأهيلهم وتعليمهم المهن والحرف الصناعية المختلفة لمساعدتهم على العيش الكريم وإفادة المجتمع المحلي منهم.

أما مديرية أوقاف القدس، التي يزيد عدد موظفيها عن ٥٥٩ موظفًا منهم قرابة ١٧٠ حارسًا للمسجد الأقصى يتم دفع رواتبهم من موازنة الوزارة، فتقوم بالإشراف على مساجد مدينة القدس، التي وصل عددها إلى ١٠١ مسجدًا، وإعمارها ورعايتها وصيانتها إلى جانب الوعظ والإرشاد، لتذكية الوعيّ الديني الوطني عند مواطني المدينة المحتلة.

وتشرف الوزارة على تنفيذ مشروعات خاصة بترميم المباني والعقارات والأملاك في القدس المحتلة، أسوة بسوق القطانين والمدرسة الطشتمرية ورباط علاء الدين البصيري ووقف الشهابي، بالإضافة إلى مشروع بناء وتشطيب مبنى كلية الأمة الجامعية المتوسطة في ضاحية البريد.

في حين تتولى لجنة إعمار المسجد الأقصى المبارك والصخرة المشرفة مهام الإدارة والرعاية والصيانة والترميم في المسجد الأقصى للمحافظة عليه، من خلال ٤٥ مهندسًا وفنيًا. وقد تمت ثلاثة إعمارات هاشمية للمسجد الأقصى، وهي:

١- الإعمار الهاشمي الأول (١٩٢٤)، حيث تبرع الشريف الحسين بن علي، طيب الله ثراه، بمبلغ جاوز ٣٠ ألف ليرة ذهبية لإعمار المسجد الأقصى المبارك، فيما استمر الملك المؤسس عبد الله الأول بن الحسين، طيب الله ثراه، على نفس النهج لدعم المسجد الأقصى والحفاظ عليه.

٢- الإعمار الهاشمي الثاني (١٩٥١- ١٩٦٤) حيث أمر جلالة المغفور له الملك الحسين بن طلال بتشكيل لجنة إعمار المسجد الأقصى المبارك والصخرة المشرفة، وفق قانون لجنة الإعمار رقم (٣٢) لسنة ١٩٥٤، وتم إنجاز الإعمار الشامل لقبة الصخرة المشرفة وترميم قبة السلسلة وسبيل قايتباي والمحاريب والقباب ومصلى النساء والأبنية والمصاطب في ساحة الحرم الشريف وإزالة آثار الحريق الذي وقع في ١٩٦٩/٨/٢١.

٣- الإعمار الهاشمي الثالث (١٩٦٤-حتى الآن) حيث تم تكسية قبة الصخرة المشرفة بألواح النحاس المذهب وتكسية أسقف أروقة مسجد قبة الصخرة بألواح الرصاص وتنفيذ أعمال أجهزة الإنذار والإطفاء من الحريق والأمر بإعادة تصنيع منبر صلاح الدين الأيوبي كما كان بعدما التهمته نيران الحريق عام ١٩٦٩ وبرعاية ملكية سامية، مستمرة حتى اليوم. فيما يتم حاليًا عمل تصفيح بألواح الرصاص لكافة مرافق وأبنية الحرم القدسي الشريف، بالإضافة إلى تنفيذ مشاريع حيوية أخرى.

٤- عطاءات المبادرات الملكية للقدس خلال ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ بتبرع شخصي من جلالة الملك عبد الله الثاني، والتي تتمثل في الآتي:

الرقم	بيان العطاء	القيمة بالدينار الأردني
٠١	عطاء شراء مولدات كهرباء للمسجد الأقصى المبارك رقم ٢٠٠٩/٢٦	٢٥٠٠٦٣
٠٢	عطاء إعادة تأهيل شبكة الإنارة الداخلية للجامع الأقصى رقم ٢٠٠٩/٢٧	٢٤٧٢٩٣
٠٣	عطاء شراء ألواح رصاص للمسجد الأقصى المبارك رقم ٢٠٠٩/٢٨	٤٩٣٢٦١
٠٤	عطاء توريد فرش وسجاد للمصلى المرواني في المسجد الأقصى المبارك رقم ٢٠٠٩/٣٠	١٩٠٩٣١
٠٥	ترميم الزخارف الجصية والفسيفسائية	٣٠٠٠٠٠
٠٦	عطاء شراء سيارة نظافة للمسجد الأقصى المبارك رقم ٢٠٠٩/٢٩	١٥٥٤٥٠
٠٧	نظام الإطفاء	٤٠٠٠٠٠
	المجموع	٢٠٣٦٩٩٨ دينارًا ويعادل ٢ مليون و٩٠٠ ألف دولار تقريبًا

وما يزال بعض تلك المشاريع مستمر النفاذ حتى الآن، مثل المولدات الكهربائية وإعادة تأهيل شبكة الإنارة الداخلية وألواح الرصاص وفرش السجاد للمسجد الأقصى وترميم الزخارف الجصية والفسيفسائية، الذي يعدّ من أهم المشاريع المرشح استكمالها خلال أربع إلى خمس سنوات قادمة، بالإضافة إلى نظام الإطفاء من الحريق، الذي يواجه عراقيل إسرائيلية، خلافًا لنظام الإنذار الذي جرى تنفيذه، وذلك بسبب منع سلطات الاحتلال دخول المقاول، من المجتمع المحلي المقدسي، الذي أحيل إليه العطاء، منذ سنتين، عقب إنجاز أعمال التصميم والدراسة اللازمة من قبل مهندسي الدفاع المدني الأردني، في ظل اتصالات جارية بين وزارة الخارجية مع سلطات الاحتلال من أجل تنفيذ المشروع.

ومن أهم المشاريع المنفذة، وتلك الجاري تنفيذها، من خلال لجنة الإعمار، ما يلي:

١- استكمال بناء المنبر الهاشمي للمسجد الأقصى المبارك/منبر صلاح الدين الأيوبي بنفس الهيئة التي بُني عليها وتم وضعه في مكانه في المسجد الأقصى في شهر كانون الثاني (يناير) عام ٢٠٠٧.

٢- ترميم الجدران الجنوبية والشرقية وجدران المدرسة الخنثية.

٣- تنفيذ نظام الإنذار من الحريق في المسجد الأقصى المبارك وفق المواصفات العالمية والانتهاء من إحالة عطاء نظام الإطفاء، وتزويد الحرم القدسي الشريف بعشر عربات إطفاء مجرورة من الدفاع المدني الأردني بالتعاون مع مديرية أوقاف القدس، في ظل عرقلة سلطات الاحتلال تنفيذ المشروع.

٤- ترميم الزخارف الجصية والفسيفسائية لقبة الصخرة المشرفة.

٥- مدة ميلان سطح الجامع الأقصى المبارك.

٦- ترميم بلاط وتبليط ثلاثة آلاف متر مربع من ساحات وممرات المسجد الأقصى، رغم الحاجة إلى تبليط ١٢٠٠٠ متر أو ترميم بلاط ١٢٠٠٠ متر مربع.

٧- ترميم مبنى المتحف الإسلامي تمهيدًا للبدء بمشروع إعادة تأهيله وتأثيثه وفرشه. وهناك مشروع مشترك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم الثقافة (اليونسكو) لإعادة تأهيل المتحف.

٨- تمديد كوابل الكهرباء الرئيسية للجامع الأقصى ومسجد قبة الصخرة المشرفة.

٩- تصفيح وزخرفة الأسقف داخل المسجد الأقصى المبارك وسقف محراب زكريا وترميم مقام الأربعين وشدادات الأقصى من الداخل.

١٠- ترميم وإنارة مآذن المسجد الأقصى (مئذنة باب الغوانمة ومئذنة باب السلسلة ومئذنة باب الأسباط والمئذنة الفخرية).

١١- ترميم المصلى المرواني وتنفيذ نظام قضبان الشد والربط داخله، إضافة إلى ترميم مهد عيسى الذي يقع في المنطقة الجنوبية الشرقية للمصلى المرواني.

١٢- إدخال أجهزة مختبر ترميم المخطوطات ومباشرة العمل فيه بعد إنجاز ترميم المبنى. وقد بقيت تلك الأجهزة سنتين وسبعة أشهر في ميناء أشدود بسبب منع سلطات الاحتلال إدخالها، إلى حين تدخل الأردن الذي دفع ٧٠٠٠٠ ألف دولار على نفقة جلالة الملك عبد الله الثاني الشخصية.

١٣- ترميم الشبابيك الجصية للمسجد الأقصى المبارك.

١٤- ترميم الرخام الداخلي والزخارف الداخلية لسقف وجدران مسجد قبة الصخرة المشرفة، بالإضافة إلى ترميم قاشاني رقبة القبة من الخارج.

١٥- ترميم وصيانة المحاريب والقباب والمصاطب في ساحات المسجد الأقصى.

١٦- ترميم قبة السلسلة وسبيل قايتباي.

١٧- إعداد المخططات والدراسات اللازمة، من قبل وزارة الأوقاف، لمشاريع البنية التحتية وتنفيذ أجزاء منها كمشاريع الصوتيات والإنارة.

قبة الصخرة المشرفة

أ- بعد إنجاز المرحلة الأولى للإعمار الهاشمي في قبة الصخرة المشرفة، باشرت وزارة الأوقاف، من خلال لجنة إعمار المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة، في ترميم الرخام الداخلي للقبة، حيث جرى إنجاز خمسة أضلاع من أصل ثمانية، فيما العمل جار في ضلعه السادس.

ب- إنجاز وتثبيت القاشاني حول رقبة قبة الصخرة المشرفة من الخارج بطريقة الحقن وترميم جميع القاشاني للقبة من الخارج.

ج- ترميم الفسيفساء والزخارف الجصية والرسومات في أسقف الأروقة الداخلية لقبة الصخرة المشرفة، التي يبلغ ارتفاعها ٣٦ مترًا، بكلفة حوالي (٢٥٠٠٠٠) دينار، حيث تم الانتهاء من ثلاث مراحل منه فيما يتم تنفيذ المرحلة الرابعة على نفقة جلالة الملك عبد الله الثاني الشخصية.

ترميمات سابقة في الجامع الأقصى

أ- ترميم جميع شدادات الجامع الزخرفية واستكمال الأجزاء الناقصة.

ب- إنجاز الزخارف الخشبية للسقف الداخلي من المسجد الأقصى مكان الجزء الذي أكلته نيران الحريق في العام ١٩٦٩.

ج- ترميم جميع الشبابيك الجصية في المسجد الأقصى.

مشاريع أخرى

أ - ترميم رقبة القبة من الفسيفساء الداخلي.

ب- تصفيح الأجزاء المتبقية من سقف الجامع الذي انهار في حريق العام ١٩٦٩ بالخشب وإعداد الرسومات الكاملة لها، وتكسية سطح الأروقة الشرقية بالرصاص وعمل مدة الميلان اللازمة.

ج- ترميم ما مساحته (٣٠٠) متر مربع من الجدار الشرقي من الخارج والداخل.

د- ترميم ما مساحته (٣٠٠) متر مربع من الجدار الجنوبي.

هـ- إنجاز مشروع قضبان الشد والربط، وترميم خمسة أروقة في المصلى المرواني وعمل التمديدات اللازمة لتنفيذ مشروعات الإنارة والصوت وفق مخططات البنية التحتية التي أُعدت من قبل وزارة الأوقاف، فيما ما يزال العمل جاريًا في ترميم باقي أجزاء المصلى المرواني رغم محاولات الشرطة الإسرائيلية إعاقته.

و- تحتاج الساحات والممرات الداخلية ما بين مرافق الحرم الشريف إلى ترميم البلاط بسبب وجود تلف كبير فيها، وقد تم ترميم وتبليط مساحة ٣٠٠٠ متر مربع حتى الآن.

ز- إنجاز مشروع إعادة بناء منبر صلاح الدين (منبر المسجد الأقصى المبارك) حيث تم نقله وتركيبه في مكانه داخل الجامع الأقصى.

ي- إدخال السجاد المتبرع به من قبل جلالة الملك عبد الله الثاني بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٢.

وقد حضرت بصمات وزارة الأوقاف في عدد من المشاريع الحيوية الأخرى، مثل:

أولاً: مكتبة المسجد الأقصى، التي تأسست بقرار المجلس الإسلامي الأعلى، في العام ١٩٢١ وافتتحت في شهر تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٢٢، باسم «دار كتب المسجد الأقصى»، وكانت في القبة النحوية الواقعة على الجهة الجنوبية الغربية لسطح الصخرة المشرفة، بهدف خدمة العلماء وعامة الناس. وقد تم جمع المخطوطات المتناثرة في مدارس القدس ومساجدها ونقلها إلى مبنى المتحف الإسلامي في الأربعينيات من القرن العشرين، وفي اليوم الأول من العام ١٩٧٧ نقلت إلى مبنى المدرسة الأشرفية تحت اسم «مكتبة المسجد الأقصى»، ومن ثم نقلت مجددًا في العام ٢٠٠٠ إلى مسجد النساء المجاور للمتحف الإسلامي في الجهة الجنوبية من المسجد الأقصى.

تضم مكتبة المسجد الأقصى حوالي ألفي عنوان لمخطوطات ورسائل مختلفة، كتب القسم الأكبر منها باللغة العربية وجزء بسيط باللغتين العثمانية والفارسية، كما تحتوي على خمسة عشر ألف عنوان ومئات من النشرات والمجلات المحلية والعربية، وقد أضيف لها مكتبة مفتي الشافعية في القدس الشيخ محمد الخليلي (الذي توفي في عام ١١٧٤هـ - ١٧٣٤م) وما تبقى من مكتبة الشيخ خليل الخالدي رحمهما الله.

ثانيًا: مكتبة ثانوية الأقصى الشرعية، وتضم قرابة (٢٧٠٠) كتاب في شتى أنواع المعرفة، وخاصة المتعلقة منها بالعلوم الإسلامية، حيث جرى فهرستها وتنظيمها. وفي ظل ظروف الاحتلال الصعبة اضطرت إدارة المدرسة إلى استعمال غرفة المكتبة كغرفة صفية يتناوب عليها طلبة الصفين الثاني عشر والحادي عشر.

وتحتوي المكتبة على كتب علوم القران والحديث والفقه والتاريخ واللغة العربية وعلم الاجتماع وعلم النفس والقانون والإدارة والسياسة والجغرافيا، وغيرها من صنوف العلوم.

ثالثًا: المكتبة الخنثية، والتي أسستها دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس عام ٢٠٠١، وتقع في الجزء الجنوبي من تسوية الجامع القبلي وبمساحه تقدر بنحو (٣٠٠م٢) تقريبًا، وتضم عشرات الكتب لأنواع المعرفة خاصة الشرعية واللغوية والتاريخية وسيتم الانتهاء قريبًا من برمجتها على الحاسوب.

يوجد في المكتبة ستة حواسيب، حيث تم إدخال ٨٠ ألف مجلد من المكتبات العربية والإسلامية خدمة للرواد وتسهيلاً لهم، كما تم رفدها بأجهزة كاميرات مراقبة وآلات لتصوير الكتب وطابعة كمبيوتر وحواسيب مربوطة بالإنترنت، فيما تعقد فيها دورات في علوم القران والحديث والفقه ومواضيع التنمية البشرية.

«باب المغاربة»

بناء على طلب الحكومة الأردنية؛ أدرجت البلدة القديمة في القدس وأسوارها على لائحة التراث العالمي عام ١٩٨١ وضمن لائحة التراث العالمي المهدد بالخطر عام ١٩٨٢، فيما تواصل الوزارة جهودها الحثيثة، بالتنسيق مع الجهات المعنية، للتصدي لمشاريع سلطات الاحتلال المضادّة التي تقدمها في «اليونسكو»، أسوّة بحفر طريق باب المغاربة في العام ٢٠٠٧، وتقديم مشروع بناء جسر «حديدي» يؤدي إلى باب المغاربة في المسجد الأقصى المبارك، حيث بادر الأردن، بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية، لتقديم مشروع متكامل إلى «اليونسكو»، في العام ٢٠١١، لحل مشكلة طريق باب المغاربة، وإعادة ترميم تلة باب المغاربة، بما يؤكد أصالة الموقع وركائز وأسس التراث العالمي، ويحافظ على الحرم القدسي الشريف والتراث الإسلامي العربي في القدس المحتلة.

لقد قامت سلطات الاحتلال بتنفيذ حفريات، في العام ٢٠٠٧، في طريق باب المغاربة، بزعم وجود باب «الهيكل» على الحائط الغربي للمسجد الأقصى المبارك، فيما تجري محاولات متواترة من جانبها للاستمرار في الحفر تحت الطريق، إلا أن الأردن يقاوم ذلك، وهناك صراع حاد منذ العام ٢٠٠٧ حتى اليوم مع سلطات الاحتلال حول ذلك الأمر في «اليونسكو» ومختلف المنابر الدولية.

وبموازاة ذلك؛ تقوم الوزارة بإعداد المذكرات والتقارير الخاصة عن مختلف الأوضاع في مدينة القدس المحتلة، والتي تأخذ دورها المهم في وضع المسؤولين والرأي العام أمام ما يجري من اعتداءات وانتهاكات إسرائيلية متواصلة ضدّ المدينة المقدسة، وذلك من أجل الدفاع عنها في المحافل الدولية.

(٢)

الوضع القانونيّ للأوقاف ودورها في القدس

د. أنيس فوزي قاسم*

ملاحظات أولية

رغم أن الأوقاف، في أصلها، فعل قربى من الله تعالى، إلا أنها أدّت، وما تزال، دورًا مهمًا في بناء المجتمعات وتطويرها، وتنشيط التجارة، بالإضافة إلى مقاومة الغزو الأجنبي وتحصين الحدود[١]. غير أن استلال الحكومات الإسلامية، تاريخيًا، لناصية شقها التأصيلي فحسب، قادها، عند الشروع في إنشاء وزارات متخصصة بها، إلى إناطة مهامها لأساتذة من خريجي جامعة الأزهر الشريف وكليات الشريعة والمعاهد الدينية، بعيدًا، في ممارستها الممتدة، عن تكليف وزراء يتمتعون بالخبرات الهندسية والاستثمارية والمصرفية حتى تتم الاستفادة المثلى من الأملاك الوقفية، من منطلق أن دور الأوقاف ليس دينيًا بل دنيويًا في تطبيقه وسبل إدارته.

وقد لا يتناسب ذلك مع القاعدة الذهبية التي تقول: «إن الأصل في الأشياء الإباحة»، بما يعني إطلاق طاقات الإنسان وخيالاته وأنشطته وتفجير تصوراته، لا يحدّه إلاّ ما ورد النص على تحريمه أو تقييده. وقد جاءت المحرمات في النصّ الكريم محدودة للغاية ومعرّفة تعريفًا واضحًا، وفيما عداه حلالاً مطلقًا. ولا شك أن هناك تفسيرات أو تأويلات من نتاج البشر زادت، في عصور الانحطاط، من مساحات المحرمات على حساب الإباحة، إلا أنها تظل اجتهادات فقهية لا ترقى إلى مرتبة المقدّس، فالنصّ وحده هو المقدس، وما عداه عرضة للمناضلة، التي بطبيعتها ليست تجريحًا بل نقدًا واعيًا يفرضه تبدل الظروف وفق تغيّر الأحكام دون المساس بالأصول.

---

* خبير القانون الدولي – الأردن.

(١) انظر IV/أ أدناه.

ولا جدال في أن الأوقاف في مدينة القدس وأكنافها كانت الأسبق والأوسع في فلسطين، بصفتها أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ومسرى الرسول الكريم. وإزاء قداستها؛ فقد استحوذت على اهتمام الخلفاء والسلاطين عبر المراحل التاريخية كافة، لا سيما في عصر صلاح الدين الأيوبي، فيما بلغ مداه في عصر الخلافة العثمانية. وقد أفاد تقرير مجلس إدارة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بإدارة الأوقاف الإسلامية لنحو ١٥٠٠ وقفية في القدس، مما يجعلها المالك الأكبر للأوقاف في القدس القديمة[٢]. ورغم هذه الأهمية التي تتمتع بها المدينة المقدسة، إلاّ أن الوضع القانوني للأوقاف فيها، ودور الأخيرة، لا يختلف كثيرًا عن نظيرتها داخل فلسطين والبلاد العربية والإسلامية.

وفي ضوء ما سبق؛ تركز الورقة على هذا الجانب للضرورة الملّحة في تفعيل الأوقاف وتنشيطها دعمًا لصمود الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، ومن ضمنها المدينة المقدسة.

أولاً: الوقف مؤسسة

لقد تطوّر الوقف، تاريخيًا، من مرحلة النشاط الفردي إلى مؤسسة قائمة بذاتها تبعًا لمواصفات المؤسسات. إذ بعدما كان الواقف يحبس شيئًا من ماله، إما على ذريته أو للإنفاق على جهة خير، من دون الخضوع لإجراءات وشروط معينة، خلا أن يكون صاحب المال الموقوف ويتمتع بالقدرة المادية على الوقف حتى لا يعدّ تهربًا من دين لآخرين أو إضرارًا ببعض ذريته، بات الوقف اليوم منظمًا بقوانين وخاضعًا لشروط وإجراءات رسمها القانون، فيما تشرف على الأوقاف وزارة مؤهلة بدوائر وخبراء ومفتشين وتخصصات وصلاحيات، كما أصبح القضاء يؤدي دورًا نشطًا لمراقبة حُسن الأداء والتصرف من قبل متولي الوقف.

ومن هنا لا بدّ من التطرق إلى عناصر هذه المؤسسة التي أصبحت أداة فعّاله في التنمية.

---

(2) 140 EX/10 Rev. Annex, p. 3, (Paris, Aug. 27, 2004).

أ- تعريف الوقف

يعرّف الوقف تعريفًا جامعًا مانعًا بأنه: «زوال ملك الواقف عن الموقوف بحيث تصبح العين الموقوفة على حكم ملك الله»[٣].

وإذا كان التعريف ينصّ على «زوال» ملك الواقف، فذلك يعني أن الموقوف كان ملكًا خالصًا للواقف وليس محل نزاع أو مالاً مغتصبًا. و«زوال» ملك الواقف يعني خروج الموقوف من سيطرة الواقف، فلا يحق له بعد ذلك هبته أو بيعه أو التصرف فيه، ولا يدخل في تركته بعد وفاته. وبالوقف تنتقل ملكية الموقوف إلى المستفيدين منه وهذا ما يعبّر عنه في التعريف بأن الموقوف يصبح ملكًا لله تعالى، أي لأوجه الخير التي حبس المال لأجله.

إلا أن الأثر الأهم لزوال ملك الواقف يكمن في خروج الموقوف من سيطرة الفرد الذي كان مالكه، صوب عداد الملكية المشتركة. ومن هنا يجب النظر إلى الأوقاف كأداة تطوير وتنمية لجموع المستفيدين منها.

ب- صفات الوقف

ينبثق من ثنايا تعريف الوقف سماته وأبرز مزاياه؛ إذ بمجرد حبس الموقوف على الجهة الموقوف عليها، تصبح الملكية غير قابلة للتصرف، وتحبس حصرًا على المستفيدين، ولا يحق للواقف بعد إصدار حجة الوقف تغيير رأيه والعودة عن الوقف، كما لا يحق له تعديل الجهة المستفيدة أو القيام بعمل من شأنه استثناء أحد من الاستفادة منه[٤].

ويقع الوقف مؤبدًا، فلا يجوز الوقف لمدّة زمنية محددة بحيث تعود ملكية الوقف إلى الواقف، وإذا اندثرت الجهة الموقوف عليها الوقف أصلاً، يتم توجيه العائد من الموقوف إلى جهة أخرى مماثلة للجهة الأصلية، أي أن الموقوف لا يعود إلى الواقف[٥].

ولا يعدّ الوقف، بعد صدوره، قابلاً للنقض أو التعديل، فلا يصح من الواقف التراجع عن قراره بالوقف بعد صدوره، كما لا يصح منه طلب التعديل في الموقوف،

---

(٣) هذا تعريف مشتق من عدة تعريفات. والشق الأخير من التعريف «بحيث تصبح العين الموقوفة على حكم ملك الله» تعني «على ملك الجهة الموقوفة عليها.» مصطفى الزرقا، **أحكام الوقف**، ١٩٩٨، ص٣٤.

(٤) المرجع نفسه، ص٣١- ٤٨-٤٩. فيما يورد في ص ٣٠ وص٣٦ منه مناقشة رأي أبي حنيفة في حق الرجوع عن الوقف.

(٥) المرجع نفسه، ص٤٨-٥٠، وانظر: موقف الاجتهاد المالكي الذي يجيز الوقف المؤقت، ص٦٤.

كأن يصدر قرار الوقف بوقف كامل الأرض أو بناية من عدة طوابق ثم يتراجع الواقف ويطلب أن يقع الوقف على نصف الأرض مثلاً أو على أول ثلاثة طوابق من البناية التي أوقفها. فإذا أشهر الواقف قراره، لا يصح له التغيير والتبديل. وإذا اشترط الواقف في حجة الوقف حق التغيير والتبديل جاز له ذلك، كما يجوز لمتولي الوقف إذا أجاز الواقف له ذلك ابتداءً[٦].

وعند صدور سند إنشاء الوقف يصبح متمتعًا بالشخصية الاعتبارية المستقلة عن ذمة الواقف وذمة الموقوف عليهم، وتكون له ذمة مالية متميزة تسأل عن ديونه، ويكون له من يمثله أمام الجهات المختلفة ويتولى إدارته والإشراف على موارده ومصارفه[٧].

ت- أنواع الوقف

للوقف نوعان؛ يسمى الأول منهما «الوقف الخيري»، ويعني تخصيص منافع الموقوف على جهة خيرية، مثل وقف أجور عقارات معينة للإنفاق على مسجد أو لعلاج المرضى[٨]. فيما يعرّف ثانيهما «بالوقف الذري» (الأهلي) عند تخصيص منافع الموقوف على ذرية الواقف أو أشخاص محددين، وفي حال انقراض الموقوف عليهم يتحول إلى وقف خيري[٩].

وفي حين يعترف التشريع في الأردن بالنوعين، فقد لجأت بعض الدول إلى إلغاء الوقف الأهلي وتصفية القائم منه، إزاء الخلافات التي نشأت بين أطراف وبطون ذرية الواقف، وتفتيت العوائد بينهم. وربما كانت مصر أول من ألغاه منذ العام ١٩٥٢[١٠].

---

(٦) انظر: المادة ١/١٢٣٧ من القانون المدني الأردني، وأيضًا: الشرح الوارد بشأنها في المذكرة الإيضاحية للقانون، الجزء الثاني، ص٧٢٩.

(٧) المادة ١٢٣٦ من القانون المدني الأردني. وانظر: الشرح الوارد بشأنها في المذكرة الإيضاحية للقانون، الجزء الثاني، ص٧٢٩.

(٨) الزرقا، **أحكام الوقف**، مرجع سابق، ص١٠-١٣؛ وانظر: المادة ١/١٢٣٤ من القانون المدني الأردني؛ والمادة ٢ من قانون الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، رقم ٣٢ لسنة ٢٠٠١ (ويشار إليه فيما يلي «بقانون الأوقاف»).

(٩) المرجع نفسه، ص١٤-١٥؛ وانظر: المادة ٢/١٢٣٤ من القانون المدني الأردني؛ والمادة ٢٠ من قانون الأوقاف.

(١٠) سليمان مرقس، **العقود المسماة: عقد الإيجار**، الجزء الثاني، ١٩٦٨، ص ٧٩٦، فقرة ٣١٩.

د- إجراءات الوقف

تعدّ الإجراءات القانونية للوقف مبسّطة نظير التسهيل للواقف الذي عليه إحضار سند تسجيل ملكية المال الموقوف، إن كان عقارًا، وتقديم استدعاء للمحكمة الشرعية التي يقع العقار في دائرتها من أجل استصدار حجة الوقف، بحضور الشهود وتسمية الجهة الموقوف عليها هذا المال. ثم تقوم المحكمة الشرعية بإشعار كل من دائرة الأراضي التابع لها موقع العقار، ووزارة الأوقاف. وعلى الواقف تسمية متولي الوقف عند إصدار حجة الوقف إن كان ذريًا، أما في حالة الوقف الخيري فإن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تتولاه، وتقوم بتوزيع غلّته على الجهات التي حددها الواقف.

ثانيًا: مشروعية الوقف

لم يرد نصٌ صريح في الكتاب الكريم والسنة النبوية الشريفة عن الوقف، وإنما ورد في السيرة النبوية ما يؤكد مشروعيته، وقد سار الخلفاء الراشدون ومن تبعهم من خلفاء وسلاطين على هدي السيرة وتواتر العمل بها[١١]، فيما قام الفقهاء بالشرح والتفصيل في الأحكام المتعلقة بالوقف وشروط الموقوف وأهلية الواقف واستحقاق الموقوف عليهم. واستمر العمل بالأوقاف في العصور الإسلامية المختلفة إلى أن صدرت تشريعات عثمانية خاصة بالوقف، وفي العام ١٩١٤ أنشئت أول وزارة خاصة بالأوقاف في السلطنة العثمانية[١٢].

وحين وضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني رسميًا في العام ١٩٢٤، ورد في صك الانتداب نص يؤكد احترام وضع جميع الطوائف والحق في «السيطرة وإدارة الأوقاف طبقًا [للشريعة] وأهداف الواقف»[١٣].

---

(١١) الزرقا، **أحكام الوقف**، مرجع سابق، ص١١-١٣، ص٢١-٢٢.

(12) Sami Hadawi, Bitter Harvest- Palestine 1914-1967, p. 219 (1967).

(١٣) المادة ٩ من صك الانتداب على فلسطين. يرجى ملاحظة أن صك الانتداب دخل حيز التنفيذ في ١٩٢٢/٩/٢٩، إلا أن المندوب السامي البريطاني أعلن أن تاريخ ١٩٢٤/٨/٦ هو التاريخ الذي انتهت فيه الحرب مع تركيا وبالتالي اعتبره تاريخ دخول صكّ الانتداب حيّز التنفيذ. انظر: الجريدة الرسمية الفلسطينية (بالإنجليزية) العدد ١٢٥، ١٩٢٤/١٠/١٥، ص٨٤٠.

وباعتبار صك الانتداب وثيقة دولية وضعتها وصادقت عليها عصبة الأمم، فإن الاعتراف بالوقف يرقى إلى اعتراف القانون الدولي به، وبالتالي يتمتع بحماية دولية. وتجدر الإشارة إلى أن سلطة الانتداب أصدرت تشريعات تتعلق بالأوقاف الخيرية التي لا تنشأ بمقتضى الشرائع الدينية باعتبار أن التشريع الانتدابي إضافة للأوقاف التي تنشأ بموجب التشريعات الدينية. ويلحظ هنا أن التشريع الانتدابي لم يبتعد عن التشريعات الدينية، حيث أقرّ أن على المتولي تنفيذ شروط الواقف وأنه يصبح الممثل القانوني للوقف(١٤). كما شرّع الانتداب قانونًا خاصًا بمتولي الأوقاف الخيرية، ما يقطع باعتراف سلطة الانتداب بقانونية الوقف(١٥).

وقد جاءت توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١، الصادرة في ١٩٤٧/١١/٢٩، بتقسيم فلسطين، لتؤكد الاعتراف الدولي بالوقف، حيث نصّت على وجوب احترام «قانون الأسرة والأحوال الشخصية للأقليات المتعددة ولمصالحها الدينية، بما في ذلك الأوقاف»(١٦). ويلحظ تعاطي صكّ الانتداب والتوصية بتقسيم فلسطين مع الأوقاف ضمن سياق ديني عند إيراد النص عليها في حماية حقوق الأسرة والقانون الديني (الشريعة).

وقد يكون من المناسب التذكير أن الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في قضية الجدار العنصري، في العام ٢٠٠٤، قد حسم موضوع تعريف وتحديد «الأراضي الفلسطينية المحتلة «بأنها تلك الأراضي الواقعة إلى الشرق من الخط الأخضر حتى حدود فلسطين التاريخية شرقًا، أي المحاذية لنهر الأردن، بما في ذلك منطقة القدس الشرقية»(١٧)، ومن الطبيعي أن يشمل ذلك الأوقاف والأملاك الخاصة والعامة.

---

(١٤) نظر: مجموعة درايتون للقوانين الفلسطينية، المجلد الأول، ص١٢٥، حيث صدر بتاريخ ١٩٢٤/١١/١ التشريع الذي يقضي بتنظيم الأوقاف الخيرية التي لا تنشأ بمقتضى الشرائع الدينية.

(١٥) المرجع نفسه، ص١٤١، وصدر هذا التشريع في ١٩٢٥/٨/١.

(16) Resolution 181(II) of November 29, 1947, Chapter2, Article 4.

(١٧) الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الخاص بالجدار العنصري، والصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٩، الفقرة ٧٨، الجزء الثاني منها. (ويشار إليه فيما يلي «بالرأي الاستشاري»).

وكحال أيّ أرض محتلة؛ فإن القدس، أسوة بالضفة الغربية وقطاع غزة، تخضع للحماية المقرّرة في القانون الدولي الإنساني[١٨]. وباعتبار القدس الشرقية كذلك، فإن الأوقاف فيها تظل خاضعة لحماية القانون الدولي مهما حاولت سلطات الاحتلال الإسرائيلي التذرع بأن القدس عاصمة لها، إزاء عدم اعتراف أي دولة بقرار ضمّ القدس الشرقية للكيان الإسرائيلي. وقد يكون من المناسب إيراد قضية محاولة استئجار الحكومة الأمريكية لقطعة أرض في القدس الغربية لإقامة سفارة أمريكية عليها في العام ١٩٨٩، وصدف أن الأرض المستأجرة كانت تضمّ وقف الشيخ الخليلي، وباعتبار الأوقاف ذات أصل ديني، فقد أثيرت إشكاليات قانونية محلية ودولية، لا سيما في لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي[١٩]. فقد نصت المادة ٤٠٥ من الدليل الميداني للجيش الأمريكي بأنّ أية أملاك «مخصصه لأغراض دينية أو خيرية أو تعليمية» لا يجوز مصادرتها أو تدميرها وتخضع لإجراءات قضائية، واعتبرتها وكأنها أموال خاصة، وبهذه الصفة لا يجوز مصادرتها كما نصت على ذلك المادة ٤٠٦. وورد نص آخر في المادة ٤٠٧ يفيد بأن الأملاك العقارية الخاصة التابعة للعدو لا يجوز مصادرتها أو حيازتها تحت طائلة الظروف. وقد أثيرت هذه الدفوع في وجه مجلس الشيوخ الأمريكي. وإزاء توافق تلك النصوص مع نص المادتين ٥٦ و ٤٦ (فقرة ثانية) من اتفاقية لاهاي الرابعة، التي تعتبر أساس القانون الدولي العرفي، فقد أعاد مجلس الشيوخ النظر في موقفه.

---

(١٨) انظر الرأي الاستشاري، ولا سيما الفقرات ٨٨-٩٣، ٩٧، ١٠٠، ١١٩-١٢٠. وانظر قرارات مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٧ تاريخ ١٩٦٧/٦/١٤؛ القرار رقم ٢٥٢ تاريخ ١٩٦٨/٥/٢١؛ القرار رقم ٢٧١ تاريخ ١٩٦٩/٩/١٥؛ القرار رقم ٤٦٥ تاريخ ١٩٨٠/٣/١؛ القرار رقم ١٩٩٠/٦٨١ تاريخ ١٩٩٠/٢/٣٠؛ وهناك العديد من القرارات الدولية التي تؤكد ضرورة الالتزام الإسرائيلي بالقوانين الدولية الإنسانية الواجب تطبيقها على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها «القدس الشرقية».

(١٩) انظر: الملف الخاص بهذه القضية والمستندات المؤيدة لوضع الوقف في الأراضي التي أرادت الحكومة الأمريكية استئجارها في:

The Palestine Year Book of International Law, Vol. V, pp. 325-345 (1989).

لقد نصت المادة ٤٦ من اتفاقيات لاهاي الرابعة[٢٠] على أنه «لا يجوز مصادرة الأملاك الخاصة». كما نصت المادة ٥٦ على أن «أملاك البلديات وتلك المملوكة لمؤسسات مخصصة لأغراض دينية أو خيرية أو تعليمية أو للآداب والعلوم، حتى لو كانت أملاك دولة، تعامل وكأنها أملاك خاصة». ومن هذه النصوص القانونية التي تلتزم بها جميع الدول باعتبارها قواعد عرفية، يظهر جليًا أن المؤسسات الوقفية تخضع للحماية، فلا يجوز مصادرتها أو السيطرة عليها أو تدميرها، كما لا يجوز تغيير صفتها لأن في ذلك تغيير إمكانية نزع الحماية القانونية عنها.

وقد ظلت مؤسسة الوقف قائمه ومعترفٌ بها قانونًا إلى حين قيام «إسرائيل» على جزء من فلسطين التاريخية في العام ١٩٤٨، ومن ثم توحيد ما بقي من الأجزاء (فيما عدا قطاع غزة) مع المملكة الأردنية الهاشمية في العام ١٩٥٠.

فيما أصدر البرلمان الإسرائيلي «الكنيست»، في ١٩٥٠/٥/١٤، أحد أخطر القوانين بحق أملاك اللاجئين الفلسطينيين الذين هُجّروا من بيوتهم وأراضيهم بفعل العدوان الصهيوني عام ١٩٤٨، وهو ما يسمى «بقانون أملاك الغائب[٢١]»، الذي نظم عملية نهب الأملاك بطريقة تبدو وكأنها منضبطة وتخضع للقانون. فقد عرف القانون «الغائب»[٢٢]، واستحدث مركزًا لما يسمى «بالحارس» لتولي حراسة أملاك الغائبين[٢٣]،

(20) Convention IV Respecting the Laws and Customs of War on Land, in The Reports to Hague Conference of 1899 and 1907, at p. 505(1917).

(21) Laws of the State of Israel ("LSI") at p. 68 (1950).

(٢٢) حيث عرف القانون «الغائب» بأنه الشخص الذي كان في الفترة ما بين ١٩٤٧/١١/٢٩ (تاريخ قرار التقسيم) ويوم إعلان حالة الطوارئ التي أعلنت من قبل الحكومة الإسرائيلية المؤقتة قد انتهت، كان مالكًا لأي أملاك في إسرائيل وكان خلال الفترة المشار إليها أعلاه مواطنًا لدولة لبنان أو مصر أو سوريا أو السعودية أو شرق الأردن أو العراق أو اليمن، أو كان موجودًا في أي من تلك الأقطار أو في منطقة فلسطين التي تقع خارج منطقة إسرائيل، أو كان فلسطيني الجنسية وترك مكان إقامته العادية في فلسطين إلى مكان خارج فلسطين قبل ١٩٤٨/٩/١، أو إلى مكان في فلسطين تسيطر عليه قوات حاولت منع قيام إسرائيل أو قاتلت لمنع قيامها.

(٢٣) المادة ٢ من القانون. انظر: تفصيل الأملاك التي وضعت تحت سيطرة «الحارس» في: Israel Government Yearbook, at p. 235 (1958). والكتاب السنوي الإصدار الرسمي الإسرائيلي.

ومنحه سلطه شبه مطلقة في كيفية التصرف بها، وحصر صلاحياته في نقل ملكية الأملاك حصرًا إما إلى سلطة التطوير[٢٤]، التي أنشأتها الحكومة في وقت قريب من سنّ قانون الغائب، أو للصندوق القومي اليهودي[٢٥]، الذي، حسب نظامه الأساسي، يتملّك الأرض باسم «الشعب اليهودي»[٢٦]، أو للمجالس المحلية الرسمية، وهي مجالس يهودية حصرًا. وحتى تكتمل مظاهر الانضباطية، فرض القانون على الحارس إيداع الثمن عند بيعها لأي من تلك الجهات لدى وزارة الشؤون الدينية الإسرائيلية[٢٧]. وهكذا تبدو عملية «غسل الأموال» في غاية الانضباط والشفافية والالتزام بمعايير القانون الذي وضعه المستوطنون أنفسهم.

لم يتعرض القانون لأملاك الوقف، إلاّ أن السلطات الإسرائيلية لاحظت فيما بعد أن الأوقاف تشكل عائقًا أمام استكمال عملية السطو على أملاك الغائبين، لا سيما أن التي وقعت منها تحت السيطرة الإسرائيلية تجاوزت نصف مليون دونم، أي حوالي نصف مساحة الأوقاف في فلسطين[٢٨]. ومن هنا سارعت إلى استصدار تعديل لقانون الغائب في العام ١٩٦٥[٢٩]، نص على أن تؤول ملكية الوقف، بغض النظر عن القانون الذي أنشئ بموجبه، إلى الحارس، وإطلاق يدّ الأخير من أي قيد إذا كان مالك الوقف أو المتولي أو

---

(٢٤) 4LSI, at p. 151(1950). من المهم إيضاح أن قانون أملاك الغائب ينقل ملكية هذه الأموال إلى سلطة التطوير التي بدورها ممنوع عليها نقل ملكية هذه الأموال إلاّ للصندوق القومي اليهودي أو لسلطة محلية. بتاريخ ١٩٥٣/٩/٢٩ وقع الحارس مع سلطة التطوير اتفاقية لنقل ملكية أملاك الغائبين بشرط أن تدفع السلطة ثمن تلك الأملاك. انظر: Israel Government Yearbook, at p. 113 (1954).

(٢٥) انظر الوثائق الأساسية للصندوق القومي اليهودي في:
The Palestine Yearbook of International Law, Vol. II, p. 193 (1985).

(٢٦) المادة ٣/د من القانون الأساسي للوكالة اليهودية تنص على أن اكتساب الأرض يتم كملكية يهودية، وأن سند الملكية يجب أن يصدر باسم الصندوق القومي اليهودي الذي عليه أن «يحتفظ بها كملكية غير قابلة للتصرف للشعب اليهودي.»

(27) Michael Dumper, Islam and Israel- Muslim Religious Endowments and the Jewish State, at p. 36 (1994) (hereinafter "Dumper").

(28) Dumper, at p. 35.

(29) 19 LSI, at p. 55 (1965).

المستفيد «غائبًا»[٣٠]، شريطة نفاذه بأثر رجعي اعتبارًا من ١٩٤٨/١٢/١٢[٣١]. وقد فسّر الأوقاف المقصودة بالإسلامية، مستثنيًا منها الأوقاف المسيحية والدرزية[٣٢].

لقد استغلت سلطات الاحتلال ظروف حرب العام ١٩٤٨، التي أسفرت عن تهجير كثير من متولي الأوقاف والمستفيدين من بلداتهم ومدنهم، أسوة بالغالبية العظمى من الفلسطينيين الذين فرضت عليهم الهجرة وتعرضوا للاقتلاع، وبالنتيجة، تمكنت من تفكيك مؤسسة الوقف والقضاء على الآثار المترتبة عليها، ولا سيما بعد استصدار تعديل قانون الغائب في العام ١٩٦٥[٣٣].

الثابت أن مؤسسة الوقف في القانون الأردني، كما نظيراتها في الدول العربية الأخرى، تأطرت تنظيميًا وتشريعيًا، واستحدثت وزارة خاصة بها[٣٤]. ويلحظ في التشريعات الخاصة بالأوقاف والوزارات المعنية بها تركيزها على الطابع الديني. وتضمّ وزارة الأوقاف الأردنية، وفق تنظيمها الإداري، كلٍّ من دائرة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك، ودائرة الحج والعمرة، بالإضافة إلى دائرة تنمية أموال الأوقاف[٣٥]، فيما يناط بها مهام الإشراف على المساجد، وتشجيع الوقف الخيري، ودعم النشاط الإسلامي العام في مجالاته الفكرية والاجتماعية، والاهتمام بشؤون الدعوة الإسلامية[٣٦]. وقد ورد في القانون الخاص بها تعريفات شاملة للمسجد ودار القرآن الكريم ودار الحديث الشريف والمقبرة والزاوية ودار الرفادة والمقام[٣٧]، بما

---

(٣٠) المادة (١) أضافت إلى القانون الأصلي الفقرة (1) IA

(٣١) المادة نفسها.

(٣٢) المادة (٣) من التعديل أضافت إلى القانون الأصلي الفقرة C/A/29.
انظر: Dumper, at p. 44

(33) Dumper, at p. 30-32.

(٣٤) انظر: قانون الأوقاف رقم ١٦ لسنة ١٩٦٢، الذي حلّ محله قانون الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٦، وقد حل محله قانون بنفس الاسم برقم ٣٢ لسنة ٢٠٠١ والمنشور في الجريدة الرسمية، العدد ٤٤٩٦، تاريخ ٢٠٠١/٧/١٦، ص ٢٨٣٨، وهو القانون الذي مازال نافذ المفعول.

(٣٥) نظام التنظيم الإداري لوزارة الأوقاف المعدل برقم ٧٦ لسنة ٢٠١٢ والمنشور في الجريدة الرسمية، العدد ٥١٨٧، ٢٠١٢/١١/١٤، ص ٥٢١٩.

(٣٦) المادة ٥ التي تحدد أهداف الوزارة حسب القانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠٠١ المشار إليه سابقًا.

(٣٧) المرجع السابق نفسه.

يشي عن صبغة دينية أساسية للأوقاف[٣٨]. ولا يعدّ التشريع الأردني استثناءً في ذلك، بل منسجمًا تاريخيًا مع التشريعات العربية والإسلامية، التي طرأت عليها تعديلات مهمة في الفترات اللاحقة (سيتم بحثها لاحقًا).

ثالثًا: دور الأوقاف

أ- دور الأوقاف تاريخيًا

حشرت الأوقاف، تاريخيًا، ضمن سياق الأنشطة الدينية باعتبارها فعل خير، حضّ الإسلام عليها وشجع أتباعه على الإكثار منها لأن «فعل الإنسان وفضله يتوقف عند موته إلاّ من صدقة جارية»[٣٩]. غير أن الأوقاف أدت دورًا أوسع نطاقًا من الجوانب الدينية صوب تغطية مساحات شاسعة من الفعاليات في المجتمعات الإسلامية عبر العصور، ما يشكل إجحافًا بها عند حصرها في الحيز «الدينيّ» فقط، بخاصة إزاء دورها كأداة دعم صمود الشعب الفلسطيني ضدّ العدوان والاستيطان الصهيوني.

وقد حضر دور الأوقاف الإسنادي في مفاصل تاريخية مهمة[٤٠]. فقد كان سكان مكة المكرمة حتى وقت قريب يشربون من «عين زبيدة»، وهي وقف للسيدة زبيدة زوجة هارون الرشيد، ما يدلّ على أن الوقف كان يقوم مقام البنى التحتية، وأن الكثير من الدور والأراضي أوقفت لخدمة عين زبيدة[٤١]. ومن أمثلة البنى التحتية الناجحة «العين العزيزية» التي أوقفها المرحوم الملك **عبد العزيز آل سعود** على أهالي جدّة، حيث اشترى عيونًا في وادي فاطمة وأنشأ لهذا الوقف إدارة خارجة عن الدولة[٤٢]. ولا بدّ من التذكير أيضًا أن خط حديد الحجاز وقف إسلامي وهو عنوان لكيفية أداء الوقف لدور التنمية وإنشاء البنى التحتية. كما أن الأراضي المجاورة لسكة الحديد على بعد مائة متر من كل جانب على طول الخط من استانبول إلى بغداد إلى المدينة المنورة كانت أيضًا أراض تمّ وقفها خدمة لهذا المرفق المهم[٤٣].

---

(٣٨) انظر: المادة ٢ من القانون أعلاه، حيث لم ترد أية إشارة لأية أنشطة غير دينية.

(٣٩) الزرقا، **أحكام الوقف**، مرجع سابق، ص١٩، حيث يذكر أنه ورد في الحديث الشريف أنه «إذا مات ابن آدم، انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية... إلخ».

(٤٠) المرجع نفسه، ص١٤.

(٤١) محاضرة الشيخ صالح كامل التي قدمت في أبحاث ندوة **نحو دور تنموي للوقف**، ١٩٩٣، ص٢٧-٣٣.

(٤٢) المرجع نفسه، ص٣٣.

(٤٣) المرجع نفسه، ص٤٧.

وأدت الأوقاف دورًا مهمًا في دعم وتمويل التعليم، حيث موّلت في مدن صقلية ٣٠٠ [٤٤] مدرسة (كتّاب) وكان يلتحق بها أطباء لعلاج الطلاب، ومطابخ لتقديم الوجبات، ومرافق عامة لاستخدامهم، وكانت تدفع رواتب المعلمين. كما موّلت المستشفيات وكليات الطب التي ألحقت بها والطلاب الذين كانوا يدرسون فيها، وخير مثال على ذلك مستشفى السلطانة توربانة التي بقيت إلى العام ١٩٢٧ حين قام مصطفى كمال أتاتورك بإلغاء الأوقاف وتحويل المستشفى إلى مخازن للتبغ. وموّلت الأوقاف أشهر المؤلفات الطبية مثل «**الكليات في الطب**» لابن رشد، وكتاب «**الحاوي**» في الطب للرازي، وكتاب «**القانون**» لابن سينا، وكتاب «**تذكرة الكمالين**» لعلي بن عيسى، طبيب العيون الذي وصف فيه ١٣٠ مرضًا من أمراض العيون. وقد أوقف ابن النفيس، مكتشف الدورة الدموية، داره وكتبه على مستشفى المنصوري.

كما أسهمت الأوقاف في تجهيز المقاتلين وتسليحهم وبناء القلاع والحصون، رغم أنها تقع في صلب مهام الدولة، مما أفسح المجال للنظر إلى الوقف نظرة شمولية غير مقتصرة على الزوايا والتكايا والمساجد. وفي الحديث الشريف قول الرسول ﷺ «وأما خالد (يعني **خالد بن الوليد**) فإنكم تظلمون خالدًا، فإنه احتبس أدرعه واعتده في سبيل الله.»

وتنوعت الخدمات التنموية التي تقدمها الأوقاف، ومنها الأموال التي حبست للإنفاق على المساجين وأسرهم، وعلى الأئمة الذين يؤمونهم في أوقات الصلاة ويقومون بتأهيلهم توطئة لنقلهم إلى حياة كريمة بعد خروجهم من السجن، وتلك التي كان ينفق منها على القضاة ضمانًا لاستقلالهم وإبعادهم عن سطوة السلطان ومؤسساته.

وهناك أوقاف ذكرها **ابن جبير** في رحلته إلى مصر، وكانت معنية بالإنفاق على المكتبات ولا سيما للطلبة القادمين من أقطار بعيدة حيث يجدون فيها المأوى والدعم المالي.

---

(٤٤) المعلومات الواردة هنا تستند إلى بحث جيد قدمه الشيخ صالح عبد الله كامل، **دور الوقف في النمو الاقتصادي**، في المرجع السابق، ص٣٧، ٤٦-٤٨؛ وانظر أيضًا: علي جمعة محمد، **الوقف وأثره التنموي**، المرجع نفسه، ص٩١، ١٠٨-١١٤؛ ١١٦-١١٩.

أما في المجال الاقتصادي، فقد لعبت الأوقاف دورًا مهمًا في تنشيط التجارة الداخلية والخارجية، وعلى سبيل المثال، يذكر أن **محمد علي باشا** أوقف حوضين، الأول في جرجا، في الوجه القبلي، والآخر في دمنهور في الوجه البحري، وذلك لسقي الدواب والمسافرين، في حين أقام **سليمان باشا** حوضين في مدينة بولاق، الميناء الرئيسي على النيل، وذلك لسقي الدواب مما شجع التجارة الداخلية.

وقد ورد في حجة وقف السلطان **سليمان** أن الوقف كان لخدمة الفنارات البحرية لهداية المسافرين وذلك بشراء ستة قناطير زيت كوقود للفنارات في أبي قير.

ب- دور الأوقاف في الحاضر

لقد تم الحفاظ على الأوقاف في الضفة الغربية، إلى حدّ ما، غداة العدوان الإسرائيلي في العام ١٩٦٧، خلافًا للحال اللاحق عقب «نكبة» ١٩٤٨ نتيجة اختلال النسيج المجتمعي، حيث تمكن متولو الوقف والمستفيدون وموظفو الأوقاف والمجلس الإسلامي الأعلى من البقاء في أماكن وجودهم ولم يهجروها[٤٥]، رغم إبعاد الحكومة الإسرائيلية الشيخ (الراحل) **عبد الحميد السايح** وستة أعضاء آخرين من المجلس الإسلامي الأعلى في شهر أيار (مايو) من عام ١٩٦٩ إلى عمّان[٤٦].

بيد أن تسارع وتيرة الاستيطان، منذ العام ١٩٦٧، شكل، وما يزال، عنصرًا مهددًا للأوقاف، أسوة بالأملاك الفلسطينية الخاصة والعامة، فيما اقتطع جدار الفصل العنصري، الذي شرع الاحتلال ببنائه في العام ٢٠٠٢، أجزاءً واسعة منها، لا سيما في المساحة المحيطة بشرقي القدس المحتلة، إزاء إقامة ٨٠٪ منه تقريبًا على الأراضي التي احتلت بعد العام ١٩٦٧[٤٧]، تزامنًا مع اقتحام المستوطنين والمتطرفين اليهود المتواتر، تحت حماية قوات الاحتلال، للمسجد الأقصى المبارك، الذي يعدّ أبرز أوقاف فلسطين، والأوقاف الإسلامية قاطبة[٤٨]، تماثلاً مع الجدار الغربي للحرم القدسي،

---

(45) Dumper at p. 63-70; 78-79.

(٤٦) المرجع نفسه، ص٨٠.

(٤٧) انظر: الوقائع الواردة في الرأي الاستشاري وفي المذكرة الدفاعية المقدمة من الوفد الفلسطيني لمحكمة العدل الدولية.

(٤٨) انظر الدراسة القيمة التي قدمها المرحوم: محمد عيسى صالحيه، «**العثمانيون ومدينة القدس: الحفاظ على الدور الثقافي والحضاري**»، في **دراسات التراث الثقافي لمدينة القدس**، تحرير: محسن محمد صالح، ٢٠١٠، ص١٦١. وانظر: البحث الشامل الذي قدمه سامي الصلاحات، **مؤسسات الوقف في القدس: النشأة والتطور**، نفس المرجع، ص٢١٩.

«حائط البراق»، الذي يعدّ وقفًا إسلاميًا بإقرار زهاء عشرين شاهدًا من أعلام التاريخ والآثار اليهود[٤٩]، وذلك بعدما استباح المستوطنون مقبرة «مأمن الله» في القدس المحتلة، والتي تضمّ رفات حوالي ثلاثة عشر من صحابة رسول الله ﷺ والعديد من الشهداء والقادة الإسلاميين الذين قضوا في سبيل الله تعالى[٥٠].

رابعًا: استغلال الأوقاف

أ- استغلال الأوقاف تاريخيًا

جرى العمل منذ العصور الأولى للإسلام بأن تكون الأوقاف في سمتها الغالبة من العقارات، مما حدا بمتولي الوقف اتباع أسهل الطرق لاستغلالها عبر تأجيرها. وقد تبارى الفقهاء المسلمون في ابتكار مسميات وأشكال العقود وتفصيل شروطها وأحكامها. ووجدت هذه الآراء الفقهية طريقها إلى القوانين المدنية الحديثة في الدول العربية والإسلامية. ولعل الاستدلال بما ورد في القانون المدني الأردني عن الأوقاف، يبين أن طريقة الاستثمار التاريخية كانت، وغالبًا ما زالت، الإجارة بأنواعها، مثل «عقد الحكر»[٥١]، الذي يكسب المحتكر بمقتضاه حقًا عينيًا يخوّله الانتفاع بأرض موقوفة لقاء أجر محدد، شريطة عدم جواز التحكير لمدة تزيد على خمسين عامًا، بموجب القانون.

ومن صور الحكر ما يسمى «عقد الإجارتين»[٥٢]، وهو أن يحتكر الواقف أرضًا عليها بناء في حاجة للإصلاح مقابل دفع مبلغ معجل من المال مساوٍ لقيمة البناء وأجرة سنوية للأرض مساوية لأجر المثل. وهناك أشكال أخرى عديدة اندثرت أو قاربت على الاندثار.

---

(٤٩) انظر: التقرير الرسمي الذي أصدره مكتب المطبوعات للحكومة البريطانية في العام ١٩٣١، وأعيد نشره في: The Palestine Yearbook of International Law, Vol. IX, at p. 375 (1996/1997). وخلفية هذا التقرير أنه على ضوء أحداث البراق في العام ١٩٢٩، اتخذ مجلس عصبة الأمم قرارًا بتشكيل لجنه ثلاثية للتحقيق في أسباب تلك الانتفاضة، وقد تمّ تعيين وزير خارجية السويد الأسبق رئيسًا وعضوية كل من نائب رئيس محكمة العدل العليا في جنيف وعضو من مجلس الشعب الهولندي.

(٥٠) نفس المرجع السابق، ص ٢٢٠- ٢٣٤. وانظر آخر أخبار هذا الوقف في جريدة «**الغد**»، عمّان، ٢٠١٣/١١/١٨، ص٢٣، حيث أصبحت مهددة بالتدمير الإسرائيلي المنظم.

(٥١) انظر المواد من ١٢٤٩-١٢٦٣ من القانون المدني الأردني، وفيها تفصيل واسع عن عقد الحكر. إلاّ أنه من اللافت للانتباه أن قانون الأوقاف رقم ٣٢ لسنة ٢٠٠١ قرر في المادة (١٥) منه بأنه «يمنع ترتيب أي حكر جديد على أراضي الأوقاف، أما الأحكار القائمة فيتولى «مجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية» معالجة جميع الأمور المتعلقة بها»، وهذه خطوة في الاتجاه الصحيح لإعادة النظر في سبل أفضل لاستثمار أملاك الأوقاف.

(٥٢) انظر المادة ١٢٦٤ من القانون المدني الأردني.

ويلحظ من هذه الأمثلة لاستغلال الوقف أنها طرق تبدو حاليًا بدائية: فكيف يتم ربط الأرض بأجرة لمدة خمسين عامًا؟ وكأن قيمة الأرض تظل ثابتة خلال هذا الزمن الطويل، أو تظل الاستفادة منها على نمط واحد طيلة هذه الفترة. والظنّ أن هذا قصور في النظرة المستقبلية لما ستكون عليه العقارات قيمةً ووظيفةً، كما يجب الإقرار أن هذا النوع من الاستثمار قد أغرى بعض ضعاف النفوس على الفساد والإفساد والسيطرة على الوقف التي كانت مستأجرة من قبلهم. وقد كان من الممكن تطوير «عقد الإجارتين» إلى عقد "BOT" وهو من أحدث صور الاستثمار بحيث تلجأ الدولة أو البلدية لجهة استثمارية معينة تمنحها حق تطوير الأرض، كإقامة مشروع تجاري أو بناية سكنية أو بناء سكة حديد أو طريق صحراوي أو سدّ مائي لمدة عشرين عامًا مثلاً، تقيمها الجهة الاستثمارية على حسابها ونفقتها مقابل عائد سنوي متغير، وفي نهاية المدّة تنتقل ملكية المشروع وإدارته إلى الدولة أو البلدية[٥٣].

ب- استغلال الأوقاف حاليًا

لقد شرعت بعض الدول في تغيير مناهجها الوقفية آخذة بعين الاعتبار التطورات الحديثة الواجب إدخالها على طرق استغلال الأوقاف. ويعدّ «نظام استثمار أموال الأوقاف رقم ١١ لسنة ٢٠١٢» الأردني[٥٤]، الأحدث عربيًا للأوقاف، حيث يضع، لأول مرة، ضوابط لاستثمار أموال الوقف منها «وجود دراسة للجدوى الاقتصادية للمشروع الاستثماري من خلال المختصين...» و«التنويع في مجالات الاستثمار» و«اختيار الصيغ الاستثمارية الملائمة لنوع المال الموقوف...»، وهي ضوابط مستحدثه في لغة وزارة الأوقاف وأقرب إلى لغة الاستثمار الحديث وترشيد سياسات المحافظة على الأوقاف ورفع سويتها وعائداتها. ولا أدلّ على ذلك من قراءة المادة ٦ من النظام التي تنص على اشتراط استثمار أموال الوقف وفق صيغ الاستثمار التي تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، ومن هذه الصيغ صيغة أقرب إلى ما يعرف بصيغة الـ BOT المشار إليها

---

(٥٣) للتوسع في عقود الـ BOT انظر: إلياس ناصيف، **عقود الـ BOT** (٢٠٠٦)؛ جابر جاد نصار، **عقود البوت BOT والتطور الحديث لعقد الالتزام** (٢٠٠٢)؛
Jeffrey Delmon, BOO/ BOT Projects: A commercial and Contractual Guide (2000).

(٥٤) نشر في الجريدة الرسمية، العدد ٥١٤٣، ٢٠١٢/٣/١، ص٧٣٧.

أعلاه. إن هذا النظام يشكل نقلة نوعيه في كيفية استغلال الأوقاف وتعظيم العائد منها، وبالتالي المحافظة عليها.

وقد سبقت دولة الكويت المشرع الأردني في إعادة النظر بتعظيم الفائدة من الوقف[٥٥]، عبر التفكير في إنشاء صناديق وقفية لتمويل المشاريع دون الاقتصار على العقارات؛ بل دعم الأبحاث العلمية والأنشطة الثقافية والاجتماعية، وسعت وزارة الأوقاف فيها إلى جذب واقفين جدد من خلال وضع برامج للصرف في أوجه الإنفاق الشرعي.

هذه النماذج المتقدمة لسبل الاستفادة من الأوقاف تعيد لها دورها في التنمية والتلاحم الاجتماعي والنمو الاقتصادي ويجعلها أقرب إلى النماذج الأخرى في العالم التي نمت وتطورت ونما معها أمثله من النجاحات الباهرة. ومنها، على سبيل المثال، وقفية هنري ويلكوم (١٩٣٦) التي تعدّ «من خلال وظائفها المختلفة، أحد أهم معاول تطوير المعرفة، والصناعة الدوائية في بريطانيا»، حدّ وصفها «القوة التي وقفت وراء شغل بريطانيا «المرتبة الثانية عالميًا من حيث التقدم الطبي والعلاجي». إذ يعود لها الفضل في ابتكار عقار فعال لعلاج الملاريا وآخر يساعد على نمو الرئتين في الأجنّة المتوقع ولادتهم مبكرًا، وزراعة الأنسجة العظمية»، وغيرها من الاختراعات التي مولتها هذه الوقفية[٥٦]. ويمكن القياس على ذلك بتجارب وقفيات روكفلر (١٩٠٢)، ووقفية كارنيجي (١٨٩٦)، ووقفية فورد (١٩٣٦) وغيرها من الوقفيات التي انتشرت في الولايات المتحدة وسجلت نجاحات مهمة[٥٧].

في المقابل؛ هناك وقفيات عربية مهمة، مثل وقفية «اقرأ» و«وقفية الملك فيصل». أما الأولى فهي تابعة لمجموعة البركة السعودية التي أنشئت في العام ١٩٨٣ ورُصد لها مليار وثلاثمائة ألف ريال سعودي يتم استثمارها بواسطة متخصصين، وتمارس نشاطها في «البحث العلمي في مجالات الشريعة والتربية الإسلامية وتشجيع تعليم اللغة العربية

---

(٥٥) علي فهد الزميع، **التجربة الكويتية في إدارة الأوقاف**، بحث منشور في **نحو دور تنموي للوقف**، ١٩٩٣، ص٥٣.

(٥٦) انظر الدراسة القيّمة: أسامة عمر الأشقر، **تطوير المؤسسة الوقفية الإسلامية في ضوء التجربة الخيرية الغربية**. ٢٠٠٧.

(٥٧) يمكن الإطلاع على هذه التجارب في مواقعها الإلكترونية.

لغير الناطقين بها» وتقوم على «رعاية العجزة والمعوقين» وساهمت في تخريج ٩٥ طالبًا درسوا الطب والصيدلة والهندسة والعلوم[٥٨].

أما «وقفية الملك فيصل» فقد أنشئت في العام ١٩٧٦؛ وهي مؤسسة خيرية علمية بحثية تهتم بإقامة وتدعيم المساجد والمعاهد والمدارس الإسلامية والمشروعات السكنية للطلاب وطباعة الكتب الإسلامية ورعاية الأطفال المعاقين. ورغم أن هذه الوقفية تعدّ من أكبر الوقفيات الإسلامية وأن تمويلها غطى أكثر من مائة وخمسين مشروعًا في أكثر من ٣٨ دولة، إلاّ أن ما تمّ إنفاقه لم يتجاوز ٨٠ مليون ريال سعودي[٥٩].

وأخذًا بالاعتبار للنوايا الطيبة والشجاعة التي وقفت، وما تزال، وراء إنشاء تلك الوقفيات، إلاّ أن مساهمتها في دفع النمو العلمي والثقافي والصناعي يبقى الأولوية الملحة في الوقت الحاضر من أجل بناء قاعدة للعلوم والتكنولوجيا والصناعات والهندسة والمختبرات، قادرة على المنافسة والإسهام في الحضارة الإنسانية المنشودة.

خامسًا: النتائج والتوصيات

مع الإقرار بالصبغة الدينية الواضحة للوقف، تأصيلاً لجذره الأساس بصفته قربى من الله تعالى، إلا أن تطبيقه الفعلي وصولاً إلى تحقيق مواطن الاستفادة المثلى منه، يستوجب نزع الغطاء الديني عنه والانتقال به إلى حيث يفيد المستفيدين منه، عبر إخراجه من الحيّز «الديني» صوب «تكييفه» دنيويًا، حتى يتم استغلاله على نحو عصري وعلمي.

وقد يتأتى ذلك من خلال إناطة مهام الأوقاف الخيرية، على الأقل، إلى هيئة مستقلة عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، التي تعنى بالشؤون الدينية، من حج وعمرة ومساجد وتكايا وتعليم القرآن الكريم، بينما يجب أن ينصبّ الهمّ الأكبر للهيئة

(٥٨) إن الإنجازات المذكورة قياسًا بحجم المال الموقوف لها تعتبر متواضعة، كما أن البحث العلمي المطلوب ليس في مجالات الشريعة وتشجيع تعليم اللغة العربية، إذ إن حاجة الأمة الملحّة في الوقت الراهن تقع في مجالات هندسة المعلومات والاكتشافات الطبية والهندسة الصناعية وعلوم الفضاء وتطوير علوم الزراعة.

(٥٩) وما قيل عن مؤسسة «اقرأ» يقال عن مؤسسة الملك فيصل، حيث من الواضح أن التركيز ما يزال منصبًا على العلوم الشرعية واللغوية، وهي، على أهميتها، ليست في ذات درجة الإلحاح المطلوب لتطور الأمة.

في سبل الاستثمار وتنويع وجهاته لخدمة الأمة، من دون الإخلال بمبدأ الحلال والحرام. إن الانتقال باستغلال الأوقاف إلى مراحل متقدمة من أشكال الاستثمار سوف يحفظ ديمومتها ويبتعد بها عن كل أشكال الفساد التي حاقت ببعضها في مراحل سابقة.

إن الأوقاف في فلسطين، بما في ذلك مدينة القدس، تتمتع بالحماية القانونية الدولية المقررة للأملاك الخاصة، وذلك في وضع الاحتلال القائم، بما يعني عدم جواز مصادرتها أو وضع اليد عليها أو تدميرها. وقد استقر العمل بهذه القاعدة، على الأقل، منذ الحرب الأهلية الأمريكية في العام ١٨٦٠، حينما وضع الرئيس إبراهام لينكولن ما يسمى بـ «قانون ليبر» ليحكم الأعمال الحربية وأعمال الأطراف المتحاربة، ومن ثم وجد طريقه إلى مؤتمر لاهاي في العام ١٩٠٧، والذي يعتبر تقنينًا للقانون الدولي العرفي.

وقد اعترفت محكمة العدل العليا الإسرائيلية بالتزام «إسرائيل» بالقواعد العرفية، مما يستتبع على ذوي الشأن، لا سيما في المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية، اتخاذ الإجراءات القانونية الدولية ضدّ سلطة الاحتلال لحماية الأوقاف من السطوّ الإسرائيلي عليها.

ومما لا شك فيه، إن أي تحرك أردني- فلسطيني في هذا الاتجاه سوف يجدّ دعمًا دوليًا واسعًا، ابتداءً من دول الجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي إلى دول عدم الانحياز والدول الإفريقية وبعض دول أميركا اللاتينية، ولنا في تجربة الجدار العازل سابقة حميدة.

ومن الخطوات القانونية التي قد تلجأ إليها القيادتان الفلسطينية والأردنية، استصدار رأي استشاري من محكمة العدل الدولية حول حصانة الأوقاف من المصادرة، والحشد الدبلوماسي الواسع لشرح الممارسات الإسرائيلية المتغطرسة، والقيام بحملة دعائية نشطة ضدّ تلك الممارسات، بما تحمله من مكونات العدوان و«الابارتهايد».

(٣)

الأملاك والعقارات العربيّة في الشطر الغربيّ لمدينة القدس المحتلة في غياب القانون الدوليّ وقرارات الأمم المتحدة

د. عدنان عبد الرازق*

مقدمة

بلغ الصراع العربي- الصهيوني ذروته في العام ١٩٤٧ مع تجسيد مفاصل خطة الانتداب - الاحتلال البريطاني «بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين»، وفق وعد بلفور الممنوح في العام ١٩١٧، وذلك تزامنًا مع إصدار هيئة الأمم المتحدة قرار التقسيم رقم ١٨١ في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه، في ظل معارضة مواطني الأرض الحقيقيين من العرب الفلسطينيين.

وقد أعطى القرار آنذاك اليهود ٥٥٪ من مساحة فلسطين الخصبة، رغم عدم تجاوز نسبتهم حوالي ٣٢٪ من السكان قبل صدوره[١]، فيما أقرّ وضع القدس الموسعة تحت سيطرة دولية ذات هوية منفصلة عن الدولتين (Corpus Separatum) تجمع بين مجلسي بلدية، يهودي وعربي، يحكمهما مجلس أعلى تحت إشراف هيئة الأمم ومجلس وصايته، بحيث تتكون من حدود البلدية لعام ١٩٤٧ بالإضافة إلى القرى المحيطة، أقصاها شرقًا قرية أبو ديس وجنوبًا بلدة بيت لحم وغربًا قرية عين كارم وشمالاً شعفاط، ما يعني ضمّ كل من صور باهر وأم طوبا وبيت صفافا وشرفات وبيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور جنوبًا، وسلوان والطور والعيزرية وأبو ديس والسواحرة شرقًا، والمالحة ولفتا ودير ياسين وعين كارم غربًا، أما شمالاً فتضمّ كلٌّ من العيسوية

---

* باحث وأكاديمي - فلسطين.

(١) يعود السبب الرئيس في زيادة عدد اليهود في فلسطين إلى الهجرات الصهيونية المتوالية والمنظمة منذ العام ١٨٨٠، سواء العلنية منها أم السرية، والتي خلقت الوقائع الاستيطانية الأولى واختلال الاتزان السكاني فيها. انظر في ذلك: حامد ربيع، **إطار الحركة السياسية في المجتمع الإسرائيلي**، بيروت، دار الفكر العربي، ١٩٧٨، ص٢١٣. (المحرر).

وشعفاط وتل الفول الفاصلة بين شعفاط وبيت حنينا. وحسب هذا البرنامج؛ كان من المخطط وصول عدد سكان هذه البقعة الموسعة والمنفصلة إلى ١٠٥ آلاف عربي و ١٠٠ ألف يهودي.

بيد أن برنامج التقسيم لم يقدّر له النفاذ؛ إذ قبيل انسحاب القوات البريطانية من فلسطين، في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، وفق نصّ القرار، شرعت القوات الصهيونية، وفي مقدمتها الهاجاناة وشتيرن والأرجون (التي شكلت فيما بعد عماد جيش الاحتلال)، بالزحف داخل القرى والمدن الفلسطينية والاستيلاء عليها، وصدّ ردع القوات العربية لقواها المعتدية. وعندما تم اتفاق وقف إطلاق النار في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه، كانت القدس بشقها الغربي قد احتلّت بالكامل من قبل القوات الصهيونية، التي قتلت الكثير من سكانها الفلسطينيين وطردت حوالي ٦٠ ألف فلسطيني منها.

أسفرت الحرب العربية-الإسرائيلية عن استيلاء الاحتلال على حوالي ٧٨٪ من فلسطين، فيما بات تقسيم القدس إلى الجانبين الغربي والشرقي، واقعًا قانونيًا، من حيث اتفاق الهدنة الأردني-الإسرائيلي في ٣ نيسان (إبريل) عام ١٩٤٩، وواقعًا عمليًا من حيث إلغاء مشروع القدس الموسعة ذات السيادة المنفصلة، رغم عدم الاعتراف الدولي بهذا التقسيم. وقد خلق الوضع الجديد لتقسيم المدينة، غير المعترف به دوليًا حتى اليوم، وضعًا لا يسمح بإقامة سفارات أجنبية في القدس خلا ما سمي دوليًا (Suigeneris) إلى التمثيل الدبلوماسي للسيادة المنفصلة (Corpus Separatum). وقد حاولت بعض الدول، لا سيما اللاتينية منها، اعتماد سفارات لها في القدس الغربية، غير أنه لقي معارضة قوية من قبل هيئة الأمم وأوساط دولية أخرى. إلا أن البرلمان الإسرائيلي «الكنيست» أعلن، في ٢٣ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٥٠، القدس الغربية «عاصمة لإسرائيل»، ومن ثم قامت الحكومة الأردنية باعتبار شرقي القدس تحت سيادتها[٢].

(٢) مصطفى مراد الدباغ، **فلسطين أرضنا**، الفصلان الثاني والثالث، جمعية الخريجين، ١٩٧٥، انظر أيضًا: **أوراق عارف العارف**، المجموعة التاسعة، بيروت.

أولاً: الأملاك العربية غربي القدس المحتلة

يمكن حصر تلك الأملاك كالتالي[٣]:

أ- المساحة الكلية لمجلس بلدية القدس حتى العام ١٩٤٧:

١- حسب إحصائيات "Village statistics 1945" / ٢٠,٧٩٠ دونم أرض حسب تحقيقات (الباحثين) سلمان أبو ستة ومصطفى الدباغ/ ١٩,٣٣١ دونم أرض.

٢- قسمت هذه المساحة حسب اتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩ إلى:

القسم الغربي المحتل تحت السيطرة الإسرائيلية:	١٦٢٦١ دونم أرض
القسم الشرقي تحت الإدارة الأردنية:	٢٢٢٠ دونم أرض
أرض الحرام - No-Man Land	٨٥٠ دونم أرض

ب- توزيع مساحة الأملاك في القدس الغربية المحتلة حسب هوية المالكين كالتالي:

مالكون عرب (بسحب أبو ستة والدباغ)	٥٤٧٨ دونم أرض أي ٣٣,٦٩٪
حسب إحصائيات مكتب اللاجئين	٥٧٣٦ دونم أرض أي ٣٥,٢٧ ٪
مالكون يهود	٤٨٨٥ دونم أرض أي ٣٠,٠٤٪
مؤسسات مسيحية	٢٤٧٣ دونم أرض أي١٥,٢١ ٪
مؤسسات البلدية	٤٠٢ دونم أرض أي ٢,٤٧٪
طرق وسكك حديد	٣٠٢٣ دونم أرض أي ١٨,٥٩٪

ج- توزيع قطع الأرض (Parcels) في القدس الغربية المحتلة حسب هوية المالكين (UN Database):

المجموع	١٧٠٢١ قطعة - ١٠٠٪

(3) Adnan Abdelrazek**: The Palestinian Immovable Property In West Jerusalem**, The Arab Studies Society, Jerusalem, 2002.

لمالكين عرب (١,٣٨ دونم للقطعة)	٣٩٧٨	قطعة – ٢٣,٣٧ ٪
لمالكين يهود (٠,٥٢ دونم للقطعة)	٩٤٦٦	قطعة – ٥٥,٦١ ٪
لمؤسسات مسيحية (٤,٥٦ دونم للقطعة)	٥٤٢	قطعة – ٣,١٨ ٪
مؤسسات عامة	١٥٤٠	قطعة – ٩,٢٨ ٪
طرق سكك حديدية	١٤٩٥	قطعة – ٨,٧٨ ٪

ثانيًا: جودة العقارات العربية غربي القدس المحتلة

أ- في أواخر القرن العثماني

لقد جرى حتى فترة انتهاء الحكم العثماني في فلسطين، أي خلال الحرب العالمية الأولى، بناء ١٠٢ تجمع سكاني جديد خارج أسوار البلدة القديمة، بما في ذلك ٧٨ تجمعًا يهوديًا و٢٤ تجمعًا عربيًا، وذلك ضمن مساحة ٧ كم^{٢} من مجموع ١٣ كم^{٢} عرفت آنذاك بحدود بلدية القدس. ويمكن تصنيف نوعية البناء خارج أسوار البلدة القديمة في العهد العثماني وفق الآتي:

١ – المباني الكبيرة الشامخة التي قامت مؤسسات ودول أوروبية ببنائها واستعملت لأغراض دينية وتعليمية وصحية وخدمات للحجاج المسيحيين.

٢- الأحياء اليهودية التقليدية المكتظة والمبنية في صفوف متجاورة يقع داخلها ساحات داخلية للخدمات المعيشية.

٣ – مجموعة الأبنية الخاصة والعائلية التي بناها العرب، بخاصة المسلمين منهم، شمالي البلدة القديمة (منها بيت الشرق والأمريكان كولوني حاليًا وبيت المفتي وبيت النشاشيبي حاليًا وفندق الإمبسادور) وغيرها[٤].

(٤) أمنون كوهن، **المشاريع التطويرية في القدس في مستهل الحكم العثماني: دراسات في تاريخ المدينة**، القدس، منشورات ياد يتسحاق، ١٩٩٠.

ب- تحت الانتداب البريطاني

قام الانتداب البريطاني، خلال فترة احتلاله لفلسطين قرابة الثلاثة العقود، بتغيير الواقع السياسي والديمغرافي والجغرافي لمدينة القدس حتى تصبح جاهزة لمعطيات قرار التقسيم. فعمد، في العام ١٩٢١، إلى توسيع مساحة بلدية القدس لتشمل ٦٣ كم٢ يحدها من الشمال قرية شعفاط فالعيزرية شرقًا، ثم مار الياس جنوبًا فدير نظام ولفتا غربًا، ومن ثم أجرى تعديلاً على هذه الحدود خلال الأعوام ١٩٣٠ و١٩٤٤ و ١٩٦٢، لضمان إضافة الأحياء اليهودية إلى مدينة القدس وهي: جبعات شاؤول وحي منتفيوري وبيت هكيرم وشخونات هفوعليم وبيت وغان، رغم بعدها عن مركز غربي القدس، وذلك لأغراض زيادة عدد السكان اليهود في المدينة(٥).

وقد كانت الأحياء الجديدة المنتشرة خارج أسوار البلدة القديمة (خصوصًا بعد الأعوام ١٩٢٠ – ١٩٣٦) مقسمة إلى أحياء ذات أغلبية وطابع عربي، وأحياء ذات أغلبية وطابع يهودي، بالإضافة إلى أحياء مختلطة، لا سيما الأحياء التجارية والخدمات العامة(٦).

أما الأحياء العربية فكانت، بشكل عام، خليطًا إسلاميًا مسيحيًا، من الطبقتين الوسطى والعليا، يتقاسم الخدمات والمؤسسات الاجتماعية والثقافية. ورغم هذا التشابك داخل النسيج الوطني الواحد، إلا أن ثمة أحياء غلب عليها الطابع المسيحي، مثل الطالبية، وأخرى الطابع الإسلامي، مثل النمرية والدجانية.

ولم يكن التوسع العربي في الأحياء الجديدة نابعًا من ضائقة سكنية أو محصورًا ضمن سكان القدس العرب وحدهم، بل شارك فيه العرب القادمين من مدن فلسطينية مختلفة، ومنهم كبار الموظفين والتجار ورجال الأعمال والمثقفين، الذين ساهموا في بنائها.

---

(5) Henry Kendall**, Jerusalem-The City Plan,** Reservation and Development During the British Mandate 1918-1948, His Majesty stationary Office, London 1948.

(6) Dov Gavish, **A Survey of Palestine under the British Mandate 1920-1948**, Routtledge Curzon, London, 2005.

في حين قسمت الأحياء اليهودية، التي بنيت في عهد الانتداب البريطاني، إلى صنفين: الأول الأقل عددًا وحجمًا والأكثر جودة مقارنة بالبناء اليهودي القديم، مثل كرحافيا وبيت هكيرم وتل بيوت وبيت وغان، فيما اتسم الآخر بالكثافة السكانية العالية وكأنه استمرار للأحياء اليهودية القديمة ذات الطابع المتدين والمكتظ، ولكن بجودة أعلى، مثل نحلات احيم ونحلات يعقوب وزخرون يعقوب، وغيرها.

وقد تميزت الأحياء العربية الجديدة، وفق الإجماع الهندسي والمعماري، بالنزعة الطلائعية والجودة الفريدة والسمة المعمارية النوعيّة، التي أكسبت القدس خارج الأسوار طابعها الحضاري المزدهر، وانعكس بجلاء، مثل أحياء الطالبية والقطمون والبقعة والشيخ جراح والنمرية وأبو طور وغيرها، في تصميم بيوتها العائلية ومنشآتها التجارية، التي لم تتعد الطابقين بمساحة واسعة، وفق مخططات معمارية منسجمة مع نظيرتها الحديثة، بحيث لا تقل مساحة قطعة أرض البناء عن ٨٠٠م٢ للبيت الواحد، والذي لم يزد عن ربع مساحة الأرض، والمشيدة بأحجارها المقدسية الملونة وأسطحها المزينة بالقرميد المتعدد الألوان، وبالحدائق الغناء المحيطة بها والمزروعة عند مداخلها، وببواباتها العريضة، وتصميمها الهندسي الداخلي المميز، ونوافذها المزخرفة بالطابع الشرقي(٧).

وبحسب معطيات لجنة التوفيق التابعة لهيئة الأمم المتحدة والتي أشرفت على حصر ممتلكات اللاجئين العرب الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي؛ فإن معدل مساحة قطع الأراضي التي امتلكها العرب غربي القدس المحتلة بلغت قرابة ١٧٧٣,٩م٢، مقابل نحو ٥٧٥,١٦م٢ لليهود، أي أقل من النصف بقليل. أما معدل مساحة البيوت العربية في الأحياء الجديدة فقد وصلت إلى ٣٣٥,٨م٢ للبيت الواحد، بينما لم يتعد معدلها في الأحياء اليهودية حوالي ١٠٠م٢(٨).

(7) David Kroyanker, **Jerusalem Neighborhoods**-Talbiyeh, Kattamon and the Greek Colony, Jerusalem Institute for Studying Israel, Keter Publication, Jerusalem 2002 (Hebrew).

(٨) عدنان عبد الرازق، **الازدهار المعماري في غربي القدس المحتلة**، القدس المحتلة، جمعية الدراسات العربية، ٢٠١٠، ص٧٨-٨٠.

ثالثًا: الاحتيال «القانوني» على هوية العقارات

لقد دار جدال في الوسط الرسمي الإسرائيلي حول الجهة المسؤولة عن «نهب» الممتلكات العربية «المتروكة»، غداة عدوان ١٩٤٨، حيث زعم القائم على «أملاك الغائبين»، دون شفرير، أمام لجنة «الكنيست»، في العام ١٩٤٩، أن «اليهود في فلسطين يواجهون إغراء وفرة الممتلكات العربية «المتروكة»، والممثلة في المنازل والمتاجر والمخازن والحقول، إلا أن وقفه ومعالجة التردي الخلقي المصاحب له أمر غير ممكن[٩].

ولكنه اكتشف، فيما بعد، أن نهب وسرقة «الغنائم» العربية في فلسطين، بما فيها القدس، لم تحصل من خلال أفراد وجماعات يهودية اعتباطيًا، وإنما تمت بطريقة منهجيّة على يد مؤسسات صهيونية رسمية، شكلت لاحقًا قوام «الدولة»[١٠]، بموجب قرائن وأدلة ثابتة، منها رسالة وجهها وزير الزراعة الإسرائيلي آنذاك أهارون سنزرلنخ إلى رئيس حكومته ديفيد بن غوريون (أول رئيس وزراء إسرائيلي) يقول فيها «لقد كررنا في جلساتنا المتتالية النقاش حول موضوع الممتلكات والعقارات العربية «المتروكة»، حيث أعرب كل منا عن مشاعره الرافضة والمخجلة لما يحصل لها من نهب وسرقه، غير أن الحقائق المتداولة تبين بأن ما يجري لا يمكن إلا أن يتم بأوامر حكومية، والسؤال هنا على أي أساس أعطيت هذه الأوامر، وحجم المسؤولية الواقعة على عاتق الحكومة بشأنها، بينما ما يزال النهب الفردي مستمرًا دون رادع» (وفق الأرشيف الرسمي).

بيد أن جدال جهة «السرقة» لم يجد قنواته الفاعلة حتى من بعد تثبت وقوف المؤسسات السياسية والعسكرية الصهيونية خلفها بعد تهجير الفلسطينيين من ديارهم وقراهم، بل جرى التمادي في الجريمة عبر تنظيمها قانونيًا، من خلال إصدار قرار، في

---

(9) Don Peretz, '**Palestine Refugees Compensation**', Information Paper number 3, The Center for Policy Analysis on Palestine. Washington D. C. 1995.

(10) Ilan Pappe, **The Ethnic Cleansing of Palestine**, chapter 9, The One World Publication, UL, 2007.

٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، بتفعيل «الإجراء بخصوص أملاك الغائبين»، وتعيين «قائم» عليها تابع لوزارة المالية الإسرائيلية، وزعم أن «معظم هذه الأملاك المتروكة تعود لغائبين»، بعد إسقاط حق رجوعهم إليها، ومن ثم مصادقة «الكنيست»، في العام ١٩٥٠، على «قانون أملاك الغائبين» وإيجاد «سلطة التطوير»، تحت عنوان «نقل الملكية»، من أجل إضفاء الشرعية القانونية المزعومة على جرائم النهب والاستيلاء.

ولدى المقارنة مع الإجراءات الطارئة، التي جاءت نظريًا للحفاظ على إدارة أملاك الغائبين، فقد أعطي القانون، وذراعه التنفيذي، صلاحيات واسعة لإتمام عملية «النقل»، وفق تصنيفات خاصة، تم بموجبها تخصيص مساحات شاسعة من الأراضي لأغراض إقامة منشآت الحكومة ووزاراتها و«الصندوق القومي اليهودي»، وأخرى للتوسع الاستيطاني واستيعاب اليهود القادمين من شتى أنحاء العالم في فلسطين، فيما صنفت بعضها كعقارات لأراضي المدن، ومن ضمنها القدس، وبهذا أعطت «سلطة التطوير» شرعية لعملية نقل الأملاك العربية إلى مؤسسات وجهات إسرائيلية دون مصادرتها رسميًا من جانب الحكومة.

واستكمالاً لنزعة «الاحتيال» على القوانين الدولية، أصدر «الكنيست»، في العام ١٩٦٠، «القانون الأساسي» الذي يقضي بإنشاء «إدارة أراضي إسرائيل» (ILA) كوكالة حكومية لإدارة أراضي الدولة، والتي سيطرت على ١٩,٥٠٩,٠٠٠ دونم، وصادق على «قانون الأراضي الإسرائيلي» الذي مكنها من الاستيلاء على كل أراضي وممتلكات اللاجئين الفلسطينيين. وفي العام ١٩٩٧؛ وتماشيًا مع توصيات لجنة رونين (Ronen) حول نقل العقارات المؤجرة في المدن إلى ملكية خاصة، قامت «الإدارة» بخطوات عملية لتنفيذ شق التوصيات المتعلق بعقارات المدن وتحضير قاعدة معلومات ليطلع عليها الجمهور، أتبعتها، في العام ٢٠٠٥، بناء على توصيات لجنة غاديش (Gadish)، بقرار إعطاء حق الملكية الكامل لمستأجري العقارات في المدن (والتي شكلت مئات الآلاف من بيوت ومتاجر وعقارات اللاجئين)، فيما قام رئيس مجلس «الإدارة» الوزير شطريت

آنذاك، في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٦، بافتتاح حملة موسعة لنقل الأملاك المؤجرة إلى الملكية الخاصة عبر بث رسائل إلى نحو ١٠٠ ألف عائلة يهوديـة لتحـويل ٧٠ ألف شقة و٣٠ ألف بيت إيجار إلى ملك خاص بكامل الحقوق[١١].

لقد أحدثت سياسة بيع ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين إلى المستوطنين «المستأجرين» حراكًا عقاريًا نشطًا لشراء البيوت العربية الأصيلة في فلسطين، بخاصة القدس. وقد تتبعت الصحف الإسرائيلية، ومنها (Jerusalem Report) في عددها الصادر في حزيران (يونيو) ٢٠٠٦، مسار «العملية»، عبر إيراد مثال عنها بمنزل الفلسطيني أنيس الجمل في الطالبية، والذي جرى وضعه، أسوة بأقرانه في غربي القدس المحتلة، تحت سطوّة «إدارة القائم على أملاك الغائبين»، قبل أن تتنقل في العام ١٩٥٧ إلى «سلطة التطوير»، ومن ثم «إدارة أراضي إسرائيل»، حيث تم بيع الطابق الأرضي للبيت بمبلغ ٣,٧ مليون دولار مقابل ٧ ملايين للعلوي منه، لافتة إلى أنه بعد صدور القوانين الجديدة ارتفع سعر المتر المربع من ٢٥٠٠-٣٠٠٠ دولار إلى ١٠ آلاف دولار[١٢].

وهناك الكثير من الأمثلة التي أوردتها تلك الصحف، ومنها بيت حنا بشارات، في الطالبية، المعروف باسم قصر هارون الرشيد (تيمنًا بالخليفة العباسي)، والذي شهد تعاقبًا استيطانيًا «وزاريًا»، بدأ، في خمسينات القرن الماضي، مع رئيسة الوزراء الإسرائيلية غولدا مائير، ومن ثم الوزيرين مردخاي نمير وكاديش لوز، قبل احتلاله من جانب مدير «متحف إسرائيل». فيما استوطن إحدى قصور «النمرية» في عهد الانتداب نائب مدير عام بنك باركلس، ومن ثم عائلة أنفوس الثرية، قبل أن يتم بيعه إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود أولمرت في العام ١٩٨٧ حتى العام ٢٠٠٦. أما قصر «كاملة» في القطمون فأصبح بعد عدوان ١٩٤٨ مأوى وزير المالية الإسرائيلي آنذاك ليفي أشكول لأعوام طويلة،

---

(11) Adnan Abdelrazek, **The Palestinian Refugees Plight-Time to End The Tragedy**, Chapter Five, pp. 201-202, Lambert Academic Publication, Saarbrucken, Germany, 2012.

(12) Ibid, pp. 205-206.

ومن ثم مقر قنصلية كوستاريكا، وبعد إغلاقها قام بشرائه يهودي ثري من أمريكا، فيما استوطن والد رئيس الحكومة الحالية بنيامين نتنياهو أحد البيوت العربية في القطمون على حساب مواطنيه الأصليين الذين جرى تشريدهم خارج الوطن المحتل.

رابعًا: عدم شرعية «القوانين» والإجراءات الإسرائيلية

لا جدال في أن سياسة الاحتلال في تحويل ملكية أملاك وعقارات اللاجئين إلى أفراد وجماعات ومؤسسات إسرائيلية، تعدّ خطوات غير شرعية ولا قانونية دوليًا، وتتعارض مع الالتزام الإسرائيلي الدولي للحفاظ على سلامة وسيادة هذه الأملاك إلى حين حل قضية اللاجئين، كما تتنافى مع حق اللاجئين في الاستفادة من عائداتها إلى حين التوصل للحل النهائي لمصيرها.

وعندما أقرّ «الكنيست» تحويل هذه الأملاك إلى «سلطة التطوير» والسماح ببيعها إلى دوائر رسمية، طالبت لجنة التوفيق الدولية المعنية بحقوق اللاجئين، في العام ١٩٥٣، السلطات الإسرائيلية بالتوقف عن ممارساتها وإلغاء الإجراءات المتخذة بهذا الخصوص، بسبب تعارضها مع الفقرة ١١ لقرار الجمعية العمومية ١٩٤، الصادر في العام ١٩٤٨ حول «عودة اللاجئين الفلسطينيين والتعويض»، والفقرة ٢/س ٣٩٤ (٥) لعام ١٩٥٠ التي تنص على استمرار التشاور بين الأطراف المعنية لإيجاد سبل الحفاظ على حقوق وأملاك اللاجئين. وقد أكد ممثل «إسرائيل» في المنبر الأممي حينها أن «الخطوات الحكومية في هذا الصدد لن تؤثر على المطالب القانونية للاجئين»، وذلك خلافًا لردّ المسؤول الإسرائيلي آنذاك آبا إيبان على رسالة رئيس اللجنة الدولية، بعد أشهر من إرسالها في ٧ تموز (يوليو) ١٩٥٣، الذي جزم فيه «بالسيادة الإسرائيلية الكاملة في التصرف بهذه الأملاك، وأن مصير اللاجئين يتم بحثه في إطار المفاوضات»، فما كان من اللجنة، التي رفضت تلك الإجابة «الملتوية»، بتوجيه رسالة مماثلة تطالب «الحكومة الإسرائيلية بالانصياع لنص قرارات الجمعية العمومية حول الحفاظ على سلامة وسيادة أملاك اللاجئين وعدم شرعية التصرف بها وكأنه شأن داخلي»[١٣].

(13) Ibid. pp. 209-212.

وحينما قدمت مجموعة من أعضاء الأمم المتحدة عام ١٩٦٥ مشروع قرار لتبنيه من قبل الجمعية العمومية يقضي بتعيين مفوض أمميّ للإشراف على الإجراءات الإسرائيلية المتعلقة بأملاك اللاجئين والتأكيد على الحق القانوني لهم بأملاكهم، عارضته الولايات المتحدة، العضو في لجنة التوفيق، وحرّضت ضد التصويت عليه، بما يتناقض مع واجبها القانوني والأخلاقي تجاه الالتزام بقرارات اللجنة.

غير أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتمدت، في العام ١٩٨١، القرار ١٤٦-٣٦(٢)، الذي نصّ على «الطلب من الأمين العام، بالتشاور مع لجنه التوفيق، حماية وإدارة الأملاك العربية وحقهم في ممتلكاتهم وتأسيس صندوق من أجل تسلُّم الدخل العائد منها»، ومنذ ذلك الحين تقوم الجمعية العامة بالتصديق على هذا القرار سنويًا، فيما تستمر سلطات الاحتلال برفضه.

توصيـــات

أمام الرفض الإسرائيلي للالتزام بالقرارات الدولية الخاصة بحقوق اللاجئين في ممتلكاتهم، فإن ثمة خطوات عربية مطلوبة من أجل تعزيز القوى الضاغطة على السلطات الإسرائيلية لكف يدها عنهم وعدم التصرف بشأنهم، ومنها:

- إعادة تفعيل لجنه التوفيق الدولية بصلاحيات مشددة لتنفيذ مشروع تحويل العائدات إلى صندوق دولي ضمن آلية منفصلة عن القضايا المتعلقة بحقوق اللاجئين.
- استخدام صلاحيات «اللجنة المعنية بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني» لتقديم مشروع قرار للجمعية العامة، بالاشتراك مع المجموعتين العربية والإسلامية، يعطي الأمين العام ولجنة التوفيق الصلاحيات اللازمة لتنفيذ المشروع، وقيام هذه اللجنة بتخصيص مبلغ مالي من ميزانيتها السنوية لدراسة وحصر عائدات أملاك اللاجئين، بالتعاون مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

- دراسة إمكانية التوجه إلى محكمة العدل الدولية بدعوى قضائية جماعية باسم المتضررين.
- القيام بنشر معلومات وتحذيرات قانونية للداخل الإسرائيلي حول عدم صلاحية الإجراءات الحكومية في تمليك الأراضي والأملاك التابعة للاجئين الفلسطينيين، تحت طائلة العواقب القانونية المترتبة على عدم شرعيتها.

(٤)

الوضع القانوني للأوقاف المسيحيّة في القدس

أ. معين خوري*

نشطت وتيرة الاعتداءات الإسرائيلية ضدّ الأوقاف والمقدسات المسيحية، كما الإسلامية، منذ سنوات الاحتلال الأولى للأراضي الفلسطينية في العام ١٩٦٧، ضمن سياق مخطط تهويد المدينة المقدسة وتفريغها من مواطنيها الفلسطينيين العرب، مسلمين ومسيحيين، لصالح توطين اليهود مكانهم، في ظل ضعف الدعم العربي الإسلامي والانحياز الأمريكي للاحتلال.

وشرعت سلطات الاحتلال في «قوننة» ممارسات التمييز والعنصرية، عبر إصدار تشريعات وقوانين تضفي الطابع القانوني على مصادرة الأراضي وهدم المنازل وطرد السكان، مثل قانون «حارس أملاك الغائبين»، إلى جانب تغيير المعالم التاريخية الحضارية الإسلامية العربية وطمس هويتها الحقيقية مقابل فرض أخرى مزيفة خارجة عن حدود وقائع التاريخ والجغرافيا، خلافًا لقرارات الشرعية الدولية وحقيقة أن فلسطين، ومنها القدس والأماكن المقدسة فيها، أرض وقفية لا يجوز التصرف فيها أو تغيير معالمها، ما يتطلب تحركًا عربيًا إسلاميًا جادًا لوقف التعديات والانتهاكات الإسرائيلية المتواترة ضد مدينة القدس ومواطنيها، من أجل نصرة صمودهم وتثبيتهم في وطنهم ضدّ عدوان الاحتلال.

إن بحث الوضع القانوني للأوقاف المسيحية في القدس المحتلة يتطلب التوقف عند سند تعريف قدسية المكان نفسه، والتحديات التي يتعرض لها من قبل سلطات الاحتلال، بالإضافة إلى مشكلة الأهلية القانونية في ظل السيطرة الإسرائيلية.

---

* محامٍ - القدس المحتلة.

لقد أقرّت دراسة لهيئة الأمم المتحدة، جرى إعدادها عقب العام ١٩٤٨، بوجود ٣٠ مكانًا مقدسًا في القدس المحتلة، من دون تقديم تعريف واضح للمكان المقدس أو مرجعية محددة له، فيما أوردت عددًا كبيرًا من المساجد والكنائس والأديرة والمقابر والأماكن الدينية المختلفة التي كانت في معظمها، إن لم يكن جميعها، موجودة داخل مدينة القدس. وفي العام ٢٠٠٠ أعدت لجنة خبراء «ثلاثية» دراسة مشابهة حددت فيها ٣٢٦ مكانًا مقدسًا في القدس المحتلة، بما يستلزم إيجاد تعريف واضح ومحدد للأماكن المقدسة وشملهم ضمن قائمة موحدة، في ظل مخاطر تعرض الأماكن المقدسة، إما نتيجة هجرها أو لأسباب سياسية واجتماعية واقتصادية عامة، إلى شطبها أو محو أثرها أو تحويلها، في أحسن الأحوال، إلى أماكن تاريخية أو ثقافية أو سياسية، من قبل الاحتلال، وذلك إحالة إلى مصير مقبرة «مأمن الله»[١]، في ظل اعتداءات الاحتلال المتكررة والاستيلاء عليها، أسوة بمقبرة دير اللاتين في بلدة سلوان، جنوب القدس المحتلة، حينما اعتدى متطرفون يهود عليها واستولوا على المكان ورفضوا مغادرته، ومن ثم تحويل القضية إلى المحكمة بدعوى الحفاظ على الوضع القائم، مقابل تأكيد القائمين عليها بانتفاء أسّ القضية في حق مكان مقدس، إلا أن المحكمة أقرّت بإيقاف الإجراءات، فتم التوجه إلى محكمة الاستئناف التي قبلت الإدعاء وحولته إلى لجنة وزارية قررت تبعية المقبرة إلى دير اللاتين.

إن ذلك الأمر يتطلب تقديم تعريف واضح للأماكن المقدسة وتحديد وضعيتها القانونية، في أي دراسة أو عمل يدخل في هذا المضمار، بما يشمل الموقف من مسألة إدراج قيام فئة معينة بإنشاء مبنى تحت عنوان مسجد أو كنيسة في نطاق المكان المقدس، رغم أهمية إقامة الأبنية الدينية والثقافية المختلفة بما فيها الجوامع والكنائس، مع الأخذ بالاعتبار السياسة الإسرائيلية القائمة بالنسبة لتراخيص البناء، والقيود المفروضة عليها.

---

(١) تقع غرب مدينة القدس القديمة على بعد كيلو مترين من باب الخليل، وتعدّ أكبر المقابر الإسلامية في بيت المقدس ضمن مساحة تقدر بنحو ٢٠٠ دونم، وتضمّ رفات وأضرحة أعلام وصحابة وشهداء وعددًا كبيرًا من التابعين (المحرر).

ويحضر هنا إشكالية الاعتراف بملكية القيادة الدينية والأهلية القانونية، إذ تواتر الاعتراف بالبطريرك وأغلبية الرئاسات الكنسية على مدار السنين، غير أن هذا الوضع نجم عنه بشكل عام سيطرة مجموعة صغيرة تعمل لمصلحتها الخاصة بعيدًا عن مصالح الطائفة المسؤولة عنها، ذاك لأن البطريرك أو الرئاسة الدينية بحاجة إلى اعتراف من القيادة الإسرائيلية، والذي غالبًا ما يتم تحت طائلة شروط التنازل أو التزام الصمت حيال عدوان الاحتلال أو عدم التدخل في قضايا وطنية وإعلان مواقف مبدئية بشأنها. وبعدما كانت «صفقات» من هذا النوع تتم خلف أبواب مغلقة فقد باتت في الأربع سنوات الأخيرة مفضوحة، عندما تم تعيين البطريرك في قبرص وعقد جلسات مع رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود أولمرت ورئيس جهاز الموساد وغيرهم من المسؤولين الإسرائيليين الذين قايضوا الاعتراف به بشروط معينة أخذت طريقها قضائيًا للتحقيق في مدى استجابته لها أم لا، في حين هناك قضية مرفوعة باسم المحكمة المركزية في القدس في هذا الشأن.

لقد أنتج ذلك الوضع إشكاليات مزدوجة ومتداخلة بين عدم تمتع الطائفة بالاستقلالية، في ظل انتفاء وضع محدد أو اعتراف معين لها، وضعف تمثيل مصالحها إزاء غياب المرجعية أو تعددها. أما القول بتمتع الطائفة بالاستقلالية التامة من منطلق احترام الطوائف وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، فإنه يفتقر للصحة، إزاء وجود أربعة لاعبين مركزيين تتعارض مصالحهم بشكل يفوق مساحة تقاطعها، مثل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والقيادة الدينية المتنفذة، التي تتبع دولة متنفذة أو الدولة الأم، مثل اليونان في حالة البطريركية الأرثوذكسية، من دون وجود ما يربط بينهم وبين الطائفة والدولة المتنفذة، مما يؤدي إلى تشابك تمثيل مصالح الطوائف، وربما غيابها.

يأتي ذلك في ظل ما تتعرض له الأوقاف والمقدسات المسيحية، ككل شيء آخر في القدس المحتلة، إلى اعتداءات سلطات الاحتلال الإسرائيلي، التي نشطت وتيرتها منذ العام ١٩٦٧، عبر الاستيلاء على الكنائس والأديرة، والسطو على محتوياتها، وتحطيم مقتنياتها، وتعرّض بعضها للحريق المتعمد من قبل الاحتلال، وقيام عدد من المستوطنين بارتكاب أعمال مشينة داخل الكنائس، والاستيلاء على أراضي وممتلكات

مسيحية ومصادرتها لأغراض الاستيطان، وتحويل الكثير من بنايات الأوقاف المسيحية في وسط القدس المحتلة إلى مبانٍ ووزارات ودوائر حكومية ومتنزهات وساحات سيارات، فيما طال عدوان الاحتلال رجال الدين أنفسهم، بالاعتداء والاعتقال والقتل أيضًا.

إن ما تشهده الأوقاف المسيحية في القدس المحتلة، كما الإسلامية، من عدوان إسرائيلي متواصل يتطلب تحركًا عربيًا إسلاميًا فاعلاً لحمايتها والحفاظ عليها، تزامنًا مع دعم صمود أهالي القدس ونصرة ثباتهم في وطنهم وأرضهم، عبر تنفيذ مشاريع اقتصادية سكنية وتعليمية وصحية عاجلة، وعدم الاكتفاء بموقف التنديد والشجب الذي لا يرقى إلى مستوى خطورة الوضع الراهن. كما يقتضي الأمر وضع استراتيجية وطنية موحدة مبنية على دراسات وأبحاث تاريخية واجتماعية خاصة بكل وقفية ومكان مقدس وطائفة مهما كانت، ضمن مدة زمنية محددة لبلورتها وصياغة آلياتها وطرق نفاذها، من أجل حمايتها وإنقاذها من يد الاحتلال.

(٥)

الوقف الذريّ في القدس المحتلة
من منظور تجارب شخصية

أ. عزام توفيق أبو السعود*

مقدمة

إذا كان موضوع هذه الورقة «الوقف الذّريّ في القدس المحتلة» من منظور التجربة الشخصية؛ فنحن نتحدث عن قضية متداخلة بين الحق الفلسطيني غير القابل للتصرف، والممارسات الفعلية الإسرائيلية للاستيلاء عليه تمهيدًا لإسقاطه. وهو ما اختبرته مباشرة، بحكم صفتي أحد متولي وقف الزاوية الفخرية، وقف آل أبو السعود، ووقف الجامع العمري الكائن في حارة الشرف أو ما يسمى «حارة اليهود»، وتسلّمي منصب مدير الغرفة التجارية في القدس لمدة خمسة عشر عامًا، ما سمح بلقاء معظم متولي الأوقاف الذريّة لعائلات القدس المحتلة، والمقدرين بنحو ٦٨ عائلة، لاشتراط نيل كل متولي وقف كفالة مالية يتم إصدارها ومصادقتها من قبل الغرفة التجارية، وما تبعه من عضوية لجنة التحكيم التابعة لها والمكلفة بالنظر في قضايا إيجارات المحال التجارية، ومنها أملاك وقف ذريّة، بالإضافة إلى استفادة عائلة آل أبو السعود من وقفيات أخرى، مثل وقف الشيخ الخليلي ووقف العنبوسي.

تبحث هذه الورقة في وقف الزاوية الفخرية، والإشكاليات المضادّة لها، ولنماذج وقفية أخرى، بفعل الاحتلال الإسرائيلي. وقد استلزم ذلك مراجعة ملخصات عدد من الوقفيات الذريّة التي سجلت ضمن أسانيد المحاكم الشرعية في القرون السابقة بدءًا

---

* مدير الغرفة التجارية الصناعية العربية – القدس المحتلة.

من القرن السادس عشر، وما صاحبها من مشاكل تفاوت المستفيدين الموقوف عليهم (عقار أو أرض زراعية أو غراس وثمار)، خاصة فيما يخص الورثة الشرعيين من الإناث الذين حرمتهم معظم الوقفيات من الانتفاع من ريع الوقف كوريث مباشر أو من الجيل الثاني أو الثالث، فضلاً عن وقفيات لواقف يهودي مسجلة في سجلات المحكمة الشرعية الإسلامية في القدس المحتلة، أو لأكثر من واقف مسيحي يقرر عودة ريع الموقوف، بعد الجيل الثالث، على المسجد الأقصى المبارك، إن لم يكن هناك ورثة.

أولاً: الوقف الذري لعائلة أبو السعود (وقف الزاوية الفخرية ووقف الجامع العمري)

تعرف الزاوية الفخرية بالزاوية الجنوبية الغربية للمسجد الأقصى المبارك، والملاصقة لباب المغاربة من داخل الحرم القدسيّ الشريف، وللمتحف الإسلامي. سكنتها ١٤ عائلة في بيوت تضمّ بين غرفتين إلى ست غرف لكل منها، ومطلة على حائط البراق، ويتبعها قطعة أرض تسمى «الحواكير»، ضمن مساحة مزروعة تزيد عن الدونمين. كما تضمّ جامعًا صغيرًا ومكتبة كانت تسمى «الكتبية»، وقد تهدم طابقها العلوي بفعل زلزال وقع في العام ١٩٢٧، ومن ثم هدمت الزاوية كاملة عقب العدوان الإسرائيلي في العام ١٩٦٧، باستثناء الجامع والمكتبة، التي ألحقت بالمتحف الإسلامي لتعذر الوصول إليها بسبب إغلاق سلطات الاحتلال للمدخل الرئيس للزاوية الواقع داخل الحرم الشريف. أما «الحواكير» فقد صادرها الاحتلال لأغراض حفريات دائرة الآثار الإسرائيلية التي لم تكتشف سوى الآثار الأموية والبيزنطية والرومانية فقط.

وقد أوقفت الزاوية في بداية العصر المملوكي، كما أوقفت منازلها على العائلة التي كانت مهمتها الأساسية التدريس في الحرم الشريف، والافتاء حسب المذهب الشافعي. وأوقف عليها مجموعة من الأراضي والعقارات، منها:

١- **أرض سلوان:** وتبلغ مساحتها ٨٠ دونمًا تقريبًا، تبدأ من سور القدس الجنوبي الشرقي، أعلى باب المغاربة، وتنحدر باتجاه الجنوب الشرقي حتى مسافة غير بعيدة من عين سلوان. وقد شهدت هذه الأرض إشكالية قضائية بسبب انقطاع المزارعين

المستأجرين لها عن دفع ثمن الإيجار وادعاء الملكية، إبان ثورة البراق[1]، ما أدى إلى مقاضاتهم وصدور حكم، في أثناء الانتداب البريطاني، لصالح العائلة. غير أن تكرار فعلهم والتصرف بأجزاء منها والبناء عليها، خلال الحرب العالمية الثانية، دفع بأصحابها إلى مقاضاتهم في المحاكم الأردنية التي حكمت، أيضًا، لصالح العائلة. ورغم تسوية القضية بإلزام مشتري البناء المقام على الأرض بدفع ثمنها في حساب خاص تابع للوقف، يتم توظيفه في شراء أراضٍ بديلة لمصلحة الوقف، إلا أن تبعات عدوان ١٩٦٧ جمدت الحساب البنكي الذي تضاءلت قيمته الشرائية بفعل تقادم السنوات، فيما لم يتم تنفيذ حكم المحكمة الأردنية بالنسبة للأراضي الخلاء في المنطقة التابعة للوقف، إزاء رفض المتولين اللجوء إلى المحاكم والسلطات الإسرائيلية للتنفيذ التزامًا بالموقف الوطني.

٢- **أرض المالحة**: وتقع، ضمن مساحة ١٨٠ دونمًا، في قرية المالحة التي أصبحت بعد حرب عام ١٩٤٨ جزءًا من الجانب الغربي للقدس وداخل حدود بلديتها. وقد أقيم على جزء منها مشفى إسرائيلي ضخم وأبنية سكنية قريبة منه.

٣- **أرض جبل المكبر**: وتقع ضمن مساحة ٦٤ دونمًا، تم استئجارها قسرًا من قبل المندوب السامي البريطاني في العام ١٩٢٨، لإنشاء مبنى إدارته الذي شغله منذ العام ١٩٣٠ نظير دفع ثمنه، إلا أنه انضم، وفق اتفاقية الهدنة العربية-الإسرائيلية في العام ١٩٤٩، إلى المنطقة الحرام (No Man's Land)، فيما خصص مع الأرض المحيطة به منذاك حتى الآن لمكاتب الأمم المتحدة.

وقد كان المبلغ المستوفى من مكتب المندوب السامي، ثمن استئجار الأرض، يخصص للإنفاق على المستفيدين من أبناء العائلة، من ذوي الدخول المتدنية أو المُعالة، غير أن هذا الحال، الذي استمر حتى انتهاء فترة الانتداب، قد تغير بعد العام

---

(١) اندلعت ثورة البراق في العام ١٩٢٩، بسبب الانتهاك الصهيوني للمسجد الأقصى المبارك وتصاعد وتيرة الاعتداءات ضدّ حائط البراق بادعاء ملكيته، مسبوقة بمظاهرات للعرب الفلسطينيين نتيجة استمرار تدفق الهجرات الصهيونية والتوسع الاستيطاني. وقد شمل نطاق الثورة معظم المدن الفلسطينية، وأسفرت عن قتل ١٣٣ صهيونيًا واستشهاد ١١٦ مواطنًا فلسطينيًا، واعتقال ٩٠٠ آخرين، فيما أصدرت سلطات الانتداب البريطاني أحكامًا بالإعدام بحق ٢٧ منهم، ونفذته في ثلاثة هم الشهداء: محمد جمجوم، فؤاد حجازي، عطا الزير (المحرر).

١٩٤٨، رغم وقوع الأرض ضمن «المنطقة الحرام» وليس تحت سطوة «حارس أملاك الغائبين» الإسرائيلي، بما يتطلب متابعة الموضوع لتثبيت حقوق ملكية الوقف وإبرام عقد إيجار جديد مع مكتب الأمم المتحدة في الأراضي المحتلة، من خلال الرجوع إلى وثائق الانتداب البريطاني لنسخ صورة عن عقد الإيجار الأصلي الموقع بين متولي الوقف آنذاك والمندوب السامي، وذلك إثر ضياعه مع محتويات العائلة الأخرى بفعل العدوان الصهيوني عام ١٩٤٨.

وينطبق ذلك الحال على **الأراضي الوقفية في «المنطقة الحرام»** التي عرفت «ببوابة بندلبوم» في حيّ الشيخ جراح، والتي أقيم عليها، بعد العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧، ثلاثة فنادق كبرى، ومبنى للهستدروت (الاتحاد العام لنقابات العمال الإسرائيلي) تحول فيما بعد إلى مركز صحي ضخم، وذلك بعدما استولى الاحتلال على مساحة معتبرة منها، عام ١٩٤٨، لإقامة مستوطنة «حي أشكول».

٤- **المحال التجارية الموقوفة لخدمة المسجد العمري**، الواقع في حارة الشرف، أو ما يسمى الآن «حارة اليهود»، والذي ما يزال قائمًا ولكنه مغلق، من دون أن تنال منه جرافات الاحتلال بالهدم. وقد كان ريع هذا الوقف يذهب للإنفاق على صيانة المسجد وترميمه، ولم تستفد منه العائلة مطلقًا.

٥- **قطعة أرض في منطقة الزعيم:** وتقع قرب جبل الزيتون، من دون أن تتوافر معلومات دقيقة عن وجهة موقعها منه، ومساحتها، وحجم الممتلكات القائمة عليها، رغم أهميتها البالغة كموقع إسلامي لا يقل عن أهمية جامع عمر المجاور لكنيسة القيامة، حيث يروي التراث الشفوي للقدس المحتلة أن الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ، أطلّ على مدينة القدس حين حضر لفتحها وتسلُّمها من بطريرك القدس صفرانيوس عام ٦٣٨ للميلاد، وأن البقعة التي وقف عليها واستراح بها وأكل منها على القدس هي أرض القمرة (جبل المكبر) المذكورة سابقًا.

٥- **المخصصات الشهرية وعائدات قمح الخليل:** حيث كانت المخصصات تصرف للعائلة شهريًا ويقوم متولي الوقف بتوزيعها على المستفيدين. ورغم ضآلة المبلغ المستحق، إلا أنها شكلت المقوّم الأساسي للحياة بالنسبة لمعظم عائلات القدس في

سنوات المجاعة إبان الحرب العالمية الأولى. ومنذ آخر توزيع لها قبل نحو ثلاثين عامًا، لم تتوافر معلومات ما إذا كانت قائمة ضمن النظام الوقفي، وهو ما ينطبق، أيضًا، على مصير واردات الوقف من حصته من قمح الخليل، وعائدات وقف العنبوسي.

ثانيًا: وقف الشيخ الخليلي

يعدّ وقف الشيخ الخليلي من أبرز الأوقاف الذرية في القدس المحتلة، حجمًا ومردودًا، حيث يضمّ محالاً تجارية وأبنية سكنية وفنادق، في باب خان الزيت الشارع الرئيسي والحيوي في القدس، وبنايتين، في حي باب الساهرة، كما أقيم على أرضه متحف وحديقة «روكفلر» ومبنى البريد الرئيسي، في باب الساهرة، فضلاً عن امتلاكه أراضٍ في الخليل وغربي القدس المحتلة، إحداها الأرض المخصصة لمقر السفارة الأمريكية.

بيد أن هذا الوقف دخل مشهدًا قضائيًا إشكاليًا منذ وفاة آخر مستفيدة من ذرية الشيخ الخليلي قبل قرابة العشرين عامًا، وذلك عند قيام ابنها بالتبني (نجل زوجها) بوضع اليد على أملاكه ومداخيله، رغم أنه ليس في عداد الورثة، ولكنه استطاع تثبيت أحقيته بالوقف من المحكمة الشرعية الإسرائيلية. وبالرغم من صدور حكم من محكمة القدس العربية الشرعية بعدم أحقيته القانونية في الاستفادة من عائدات الأملاك الوقفية، نظير ملكيته لعائلات مقدسيّة، مثل الخالدي والنشاشيبي وأبو السعود، وللمستفيدين والورثة منهم، حسب نص الوقفية، إلا أنه لم ينفذ، لعدم اعتراف الاحتلال بالجهة الصادر عنها. وفي ظل التضادّ بين حكمين قضائيين متناقضين، تبقى القضية معلقة والحقوق ضائعة.

ثالثًا: وقف آل قطينة

وجدت الخلافات طريقها بين صفوف عائلة قطينة، التي تملك أوقافًا عديدة في البلدة القديمة بالقدس المحتلة، وذلك حينما آثر شبابها إعادة الاعتبار لقضية التولية على أوقافهم بتسلم زمام أمورها، نتيجة تأجير بعض أملاكها من الباطن بأثمان مرتفعة لا تتناسب مع مبالغ إيجاراتها الضئيلة، واستغلال المستأجر لعقود الإيجار القديمة التي

تجعله في موقع أقوى من صاحب الملك نفسه أو المستفيدين من الأوقاف. وقد باشروا في متابعة الأملاك الوقفية، بخاصة المحال التجارية منها، وإرسال إخطارات للمستأجرين برفع قيمة الإيجار، مستفيدين من القانون الإسرائيلي الصادر عام ٢٠٠٣ الذي ينص على رفع الحماية عن قيمة بدل الإيجارات مع إبقاء المستأجر محميًا، ولكنهم غالوا في مطالبهم، بما لا يتناسب مع الوضع الاقتصادي المتردي لمدينة القدس المحتلة.

وقد دبّ النزاع بين صفوفهم، حول قيمة الإيجارات، بين رفعها تدريجيًا أو المطالبة بها دفعة واحدة، ومصير المستأجر المخالف، بين الإصرار على مغادرته للعقار أو الارتضاء بالتسوية، من دون أن تجد لها حلولاً، ما يشابه حال عائلات أخرى في القدس المحتلة.

رابعًا: وقف آل الأنصاري في جبل الزيتون

وهي عائلة عريقة تاريخيًا تسلمت سدانة المسجد الأقصى المبارك لعدة قرون، وتملك أراضي وقف يقع معظمها على سفح جبل الزيتون الغربي المحاذي للكنيسة الجثمانية والكنيسة الروسية، ضمن المنطقة الخضراء الممنوع البناء عليها والمهددة بالمصادرة من قبل سلطات الاحتلال لأغراض المنفعة العامة، علمًا بأن غالبية الأراضي المصنفة «خضراء» في قانون بلدية الاحتلال في القدس، تم الاستيلاء عليها من قبل البلدية لإقامة المستوطنات عليها.

وبعد صراع طويل مع البلدية، وإثر قيام إحدى الشخصيات العربية باستئجار ٢٣ دونمًا من أرض وقف الأنصاري، تم نيل موافقة لإنشاء قرية تراثية مكونة من أبنية غير ثابتة، وهو مشروع سياحي نوعي يضم حديقة تراثية للنباتات وقرية حرفية لنحو ١٣ حرفة يدوية لهدايا تذكارية يقبل على شرائها السياح، ومسرحًا في الهواء الطلق يقدم عروضًا بالصوت والضوء لجبل الزيتون والأماكن الدينية في القدس المحتلة.

إن نفاذ هذا النوع من المشاريع على أراضٍ وقفية من شأنه أن يوفر فرص عمل لأبناء القدس المحتلة، يساعد على صمودهم وتثبيت بقائهم في أرضهم، ويحافظ على الوجود العربي، والهوية العربية الإسلامية المسيحية في المدينة المحتلة.

خامسًا: وقف عائلة الدجاني

يعدّ هذا الوقف من أكبر الأوقاف الذرية في فلسطين، حيث يملك أراضي زراعية غنية، حول رأس العين في مجدل الصادق، وغيرها من القرى الفلسطينية التي احتلت في العام ١٩٤٨، بالإضافة إلى أراضي شاسعة في قرى رام الله، أهمها بيتونيا. لكن العائلة لا تجني عائدًا ماديًا من ورائها، بسبب قوانين ضرائب الأملاك، أو ما سمي بضريبة الأعشار، والتي كان الانتداب البريطاني يجبيها من المزارعين حتى عام ١٩٤٨، بخصم ٦٪ منها كرسوم تحصيل ويسلم الباقي لمتولي الوقف، الذين يقومون بتوزيعها على المستفيدين من العائلة. وقد تبنت الحكومة الأردنية هذا الإجراء (في أراضي الضفة الغربية)، إلى أن توقف عام ١٩٦٥.

ويضمّ وقف عائلة الدجاني حوضًا كاملا في جبل النبي داود، تزيد مساحته عن ٨٠ دونمًا، وهي منطقة واقعة ضمن «الأرض الحرام»، ولها أهميتها الدينية الراسخة، حيث يوجد عليها مقابر مسيحية، ومقبرة إسلامية لعائلة الدجاني الذين تصطدم محاولاتهم لترميمها باعتداءات المستوطنين. وقد حاولت إحدى الجمعيات الدينية إقامة مدرسة دينية على أراضي هذا الوقف، إلا أن عائلة الدجاني رفعت دعوى عليهم وتم إيقاف مشروعهم.

غير أن عدم متابعة متولي وقف آل الدجاني لأملاكهم الوقفية، بعد وفاة اثنين منهم وعدم اكتراث البقية بها لعدم إدرارها المال الكافي، أدى إلى تجميد الوضع في الوقف، بما يتطلب تضافر جهود دائرة الأوقاف الإسلامية بالقدس المحتلة مع أطراف العائلة لإحيائه من جديد.

إن وضع آل الدجاني يشكل نموذجًا لعدم اهتمام كثير من الأسر المقدسية بممتلكاتها الوقفية، نتيجة ضعف إيراداتها أو انعدامها، ولهجرة أبنائها إلى الخارج وخشيتهم من تدخل «حارس أملاك الغائبين» الإسرائيلي عند إثارة موضوعها، ورفض التقاضي لدى المحاكم الإسرائيلية، أو بسبب عدم توافر التكلفة المالية المترتبة عليه مع التشكيك بنزاهة القضاء الإسرائيلي.

سادسًا: بدلات الإيجارات للوقف الذّرّي

لعبت الغرفة التجارية في القدس المحتلة، من خلال لجنة التحكيم التابعة لها، دورًا بارزًا في حل قضايا تعديل قيمة الإيجارات للمحال التجارية، ومنها مملوكة لأوقاف ذريّة، حيث يعود بعضها إلى فترات تاريخية سابقة بأثمان زهيدة لا تتناسب مع واقع الحال.

ورغم تحوّل أصحاب القضايا إلى الغرفة التجارية بأعداد كبيرة بعيدًا عن المحاكم الإسرائيلية، غداة صدور القانون الإسرائيلي برفع الحماية عن قيم الإيجارات في العام ٢٠٠٣، إلا أن تجاوب متولي الوقف مع لجنة تحكيمها ضعيف، في ظل نشوب خلافات بين صفوفهم لم تكن الغرفة التجارية تملك الأدوات الكافية لفرض تنفيذ قرارات اللجنة بشأنها، خلا حل التوافق والتراضي، ما حدّ من أداء عملها بصورة ناجعة، رغم معالجتها لأكثر من ٦٠ قضية بالتوافق، ومنها قضية خاصة بالكنيسة اللوثرية التي توصلت إلى توافق حول قيمة إيجارات ٣٢ محلاً تجاريًا في البلدة القديمة. ولكن التعاون من حراسة الأراضي المقدسة التابعة لدير اللاتين في القدس المحتلة لم يكن مجديًا في إحدى القضايا، بعدما وجدت في الموضوع فرصة لها لإعادة حصر واسترداد بعض ممتلكاتها في أسواق القدس، رافضة منح الحماية إلا للجيل المستخدم حاليًا للعقار، وليس لأولاده من بعده كما جرى عليه العرف التجاري.

إن المستندات الخاصة بالأملاك الوقفية ليست متوافرة لدى هذه العائلات، حيث أتلف بعضها بفعل الزمن، أو أهمل لسوء العناية به، فيما تم فقدان بعضها الآخر ضمن الوثائق والممتلكات التي استولى عليها الاحتلال الإسرائيلي بعد تهجير اللاجئين الفلسطينيين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧.

الخاتمة

إن الأولوية تقتضي تنفيذ مشروع وطني في القدس المحتلة لجمع وتوثيق ملكية الأراضي والعقارات الوقفية، عبر سجلات المحكمة الشرعية، والوثائق المتبقية بحوزة متولي الأوقاف الذريّة، والمتولين السابقين، من أجل الحفاظ عليها ومنع تسرّب البقية الخارجة عن يد الاحتلال الإسرائيلي إلى حيز عدوانه.

الباب الثّاني
الأبعاد الإنسانيّة

(١)

الأوقاف الإسلاميّة في القدس: الأبعاد الإنسانيّة

أ.د. عبد السلام العبادي*

المقدمة

الحمد الله ربّ العالمين القائل سبحانه ﴿**سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾[١]، والقائل تعالى: ﴿**مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ**﴾[٢]، والصلاة والسلام على الرسول الكريم القائل: (**لا تشدّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى**)[٣]، والقائل عليه الصلاة والسلام: (**إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية وعلم ينتفع به وولد صالح يدعو له**)[٤]، والسلام على آله الطيبين الطاهرين، وصحبه أجمعين، ومن اقتدى به والتزم بشرعه إلى يوم الدين.

يرتبط موضوع المؤتمر حول «الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف»، بالمعنى الخاص للوقف وطبيعته المستقرة، وبالتشريعات الضابطة لشؤونه في الواقع، وبأوضاع المدينة المقدسة التي تعاني من ثقل الاحتلال الإسرائيلي وغطرسته، مما يتوجب الاهتمام بكل تلك الأبعاد عند البحث في الأمور المتعلقة به.

---

* وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، سابقًا، رئيس جامعة آل البيت، سابقًا – الأردن.

(١) القرآن الكريم، «سورة الإسراء: ١».

(٢) القرآن الكريم، «سورة البقرة: ٢٦١».

(٣) الحديث النبوي الشريف، أخرجه أحمد والبخاري ومسلم وأصحاب السنن.

(٤) حديث الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام، أخرجه في **الأدب المفرد**، وأخرجه مسلم في صحيحه.

أولاً: الأبعاد الإنسانيّة لقانون الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلاميّة

إن قانون الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلاميّة، الصادر في العام ٢٠٠١[٥]، الساري المفعول على الأوقاف الإسلاميّة في القدس الشريف؛ عرّف الوقف بأنه «حبس عين المال المملوك على حكم ملك الله تعالى على وجه التأبيد، وتخصيص منافعه للبر ولو مآلاً»، ويكون الوقف خيريًا إذا حققت منافعه لجهة برّ ابتداءً، ويكون ذريًا إذا خصصت منافعه لشخص (أو أشخاص معينين) وذرياتهم من بعدهم، ثم إلى جهة من جهات البرّ عند انقراض الموقوف عليهم.

ووفق التعريف؛ فإن الوقف يقوم، في نوعيه الخيري والذريّ، على تخصيص منافعه لجهة برّ ابتداءً، أو مآلاً، والمقصود بالبرّ جهة من جهات الخير المتعددة، مما يدخل في مفهوم الأبعاد الإنسانية، وتحقيق كل ما فيه مصلحة المجتمع أو أفراد منه. ومن هنا فإن للأوقاف دورًا بارزًا في تحقيق المعاني الإنسانية، على اختلاف أنواعها.

وقد جاءت المادة (٢٩) من القانون الأردني لتبين التعامل مع هذه الصفة البارزة من صفات الأوقاف، وذلك فيما توقف عليه وتسعى لتمويله والرعاية له. حيث نصت على:

أ- تنشأ في وزارة الأوقاف برامج خاصة لجهات البرّ الموقوف عليها لتنفق واردات الأوقاف الخيرية الإسلامية على الجهات المستفيدة من هذه البرامج حسب شروط الواقفين؛ بما في ذلك برامج الإنفاق على المساجد والرعاية الصحية والتعليم ومساعدة المحتاجين، كما ينشأ للأوقاف العامة برنامج عام على أن يراعى في تخصيص واردات الأوقاف للبرامج سداد تمويل المشروعات الاستثمارية أولاً.

ب- تنظم شؤون البرامج وفق نظام خاص يصدر لهذه الغاية.

وأفاد نصّ القانون بإصدار الأنظمة المنفذة لأحكامه ضمن مدّة لا تتجاوز سنة من تاريخ صدوره، وفق المادة (٣٥) منه، إلا أن صدور النظام قد تأخر لسنة ٢٠٠٥، فجاءت نصوصه واضحة في تغطية كل الأبعاد الخيرية والإنسانية التي تهتم بها الأوقاف

(٥) الجريدة الرسمية، «قانون الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية»، رقم ٤٤٩٦، ٢٠٠١/٧/١٦.

الإسلامية، وذلك تنفيذًا لنص المادة (٣١) الجامعة؛ حيث أوضح الدور الخيري الإنساني المتميز للأوقاف، وقدم تعريفًا بالبرامج الوقفية الخيرية التي أوردها القانون، وأفاد مصارفها وطريقة التعامل معها، كما عرّف البرنامج الخيري بأنه «أي نشاط يتعلق بجهات البرّ الخيرية الموقوف عليها وفق شروط الواقفين»، ونصّ على إنشاء مجلس لإدارة البرامج الوقفية الخيرية، في المادة ٤ فقرة أ، برئاسة الوزير وعضوية المعنيين في الوزارة؛ وهم الأمين العام نائبًا للرئيس، ومدير عام صندوق الزكاة، ومدير عام دائرة تنمية الأوقاف، والمدير المالي في الوزارة، بالإضافة إلى مديري البرامج. وبينت الفقرة (ب) من المادة مهام المجلس وصلاحياته التالية:

١- وضع السياسة العامة للبرامج، وإعداد الخطط اللازمة لتنفيذها.
٢- إعداد الموازنة السنوية والبيانات الختامية والميزانية العمومية لكل برنامج، وعرضها على المجلس لإقرارها.
٣- اعتماد مكتب محاسب قانوني لتدقيق حسابات البرامج، وتحديد أتعابه، وشروط التعاقد معه .
٤- اقرار الخطة الإعلامية للبرامج الوقفية.
٥- تحديد أسس الوقف النقدي وشروطه.

وأبان النظام، في مادته (٣)، أنواع البرامج الوقفية الخيرية التي نصّ عليها القانون وهي برامج؛ الإنفاق على المساجد، والرعاية الصحية، والتعليم، ومساعدة المحتاجين، بالإضافة إلى البرنامج العام.

وقد أفسح القانون المجال لإضافة برامج أخرى، عند إيراد نصّه لعبارة «بما في ذلك»، ومن هنا خططت الوزارة لإنشاء برامج جديدة منها: برنامج رعاية مرضى الكلى، وبرنامج رعاية مرضى السكري، بالإضافة إلى برنامج لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.

في حين حددت المادة (٥) من النظام واردات كل برنامج المتأتية من ريع الأوقاف الخيرية الخاصة به وفق شروط الواقفين، وريع الأوقاف المنقولة التي تقدم إليه، بالإضافة إلى ريع الأنشطة والمشاريع الاستثمارية التي يتم تحويلها إليه، وفق أحكام المادتين (١٣) و(١٤) منه.

وأوضحت المادة (٦) مصارف برنامج الإنفاق على المساجد، مع مراعاة شروط الواقفين، وفق الآتي:

أ. بناء المساجد الجديدة في الأماكن التي لا يوجد فيها مساجد، أو المساعدة في تمويل بنائها.

ب. ترميم المساجد الأثرية والقديمة وصيانتها.

ت. تأمين المستلزمات الضرورية للمساجد القائمة.

ث. رعاية العاملين في المساجد.

ج. العناية بمكتبات المساجد وتزويدها بالكتب والمراجع، بخاصة الدينية منها.

وجاءت المادة (٧) لتحدد الجهات التي تنفق منها واردات برنامج الرعاية الصحية مع مراعاة شروط الواقفين، وفق ما يلي:

أ. المساعدة في معالجة المرضى الفقراء.

ب. إنشاء المراكز الصحية لمعالجة المرضى الفقراء، وتشغيلها وإدارتها.

ت. تقديم الأجهزة الطبية المساعدة للعجزة والمرضى من الفقراء والمحتاجين.

ث. تقديم الرعاية الصحية للفقراء من ذوي الاحتياجات الخاصة.

فيما نصت المادة (٨) على أنه مع مراعاة شروط الواقفين؛ تنفق واردات برنامج التعليم وفق ما يلي:

أ. مساعدة طلبة العلم الفقراء في المدارس والمعاهد والجامعات .

ب. دعم دور القرآن الكريم وإقامة مسابقات في حفظ القرآن الكريم وترتيله وتجويده.

ت. المساعدة في تمويل المدارس الشرعية.

وبينت المادة (٩) أنه مع مراعاة شروط الواقفين؛ تنفق واردات برنامج مساعدة المحتاجين بالتنسيق مع صندوق الزكاة وفق ما يلي:

أ. تقديم مساعدات نقدية وعينية للفقراء والمحتاجين.

ب. تأهيل الفقراء والمحتاجين لمساعدتهم على تأمين مصدر دخل لهم.

ت. كفالة الأيتام الفقراء ورعايتهم.

ث. رعاية الفقراء من المسنين.
ج. رعاية الفقراء من ذوي الاحتياجات الخاصة.
ح. إنشاء دور الرفادة (التكايا) أو دعمها.

كما نصّت المادة (١٠) من النظام على إنفاق واردات البرنامج العام على البرامج المشار إليها في المادة (٣) سابقًا، وعلى أي جهة برّ أخرى، حسب شروط الواقفين، وفق الموازنة التقديرية التي يقرّها المجلس.

وتبعًا لذلك؛ بينت المواد الأسس المالية التي تضبط قنوات إنفاق البرامج، ونصت المادة (١٢ الفقرة أ) على أن للمجلس، بناء على تنسيب الوزير، تأليف مجلس أمناء لكل برنامج، شريطة عدم تجاوز عدد أعضائه عن تسعة، نصفهم على الأقل من موظفي الوزارة، فيما يؤلف بقية الأعضاء من المحسنين، لا سيما الواقفين.

وحددت الفقرة (ب) منه، مهام مجلس الأمناء في التشجيع على الوقف الخيري، وإحياء سنّة الوقف في المجتمع، والتعريف بالبرنامج واستقطاب أوقاف جديدة له، بالإضافة إلى التنسيب لمجلس الإدارة بالموافقة على إقامة مشاريع يتم تمويلها عن طريق الوقف النقدي، وفق صيغ تنسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ونصت المادة (١٣) منه، على جواز قبول مجلس أمناء أي برنامج طلبات أهل الخير لإقامة مشاريع وقفية استثمارية تتفق مع أهداف البرنامج، على أن يسجلها وقفًا خيريًا، فيما تتولى المؤسسة إدارتها وسبل تنميتها وتحويل صافي ريعها في نهاية كل سنة إلى حساب البرنامج.

وأفادت المادة (١٤) بقيام المؤسسة باستثمار الأراضي الوقفية الاستثمارية الخاصة بالبرامج، وإقامة مشاريع عليها وتولي تسديد كلفة تمويل كل مشروع من وارداته لحين السداد التام، وبعد ذلك تحول الواردات إلى حساب البرنامج الخاص بالمشروع حسب شروط الواقفين.

وألزمت المادة (١٥) الوزارة، عند بداية كل سنة، بنشر الميزانية العمومية والبيانات الختامية للبرامج، مع تقارير مجلس الأمناء لكل برنامج، وتقرير مجلس

الإدارة، وتقرير المحاسب القانوني، في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل، لإطلاع المواطنين عليها وبيان أثر الوقف في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المملكة.

وبالمثل؛ ألزمت المادة (١٦) مجلس الأوقاف بإصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام النظام؛ بما في ذلك التعليمات المتعلقة بإدارة البرامج، والتعليمات المالية، وصلاحيات وأسس وشروط الإنفاق من وارداتها، بما لا يتعارض مع أحكام النظام المالي المعمول به والتعليمات الصادرة بموجبه.

ثانيًا: دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة

بعد استعراض مضامين هذا النظام المهمة؛ لا بد من تأكيد أن نص قانون الأوقاف جاء واضحًا في المادة (٢٩) بإنفاق جميع مداخيل الأوقاف في الجهات الموقوف عليها وفق شروط الواقفين، مما يعني أن كلفة إدارة ذلك وتنفيذه تتحملها موازنة وزارة الأوقاف المدعومة من الموازنة العامة، تشجيعًا على استمرار الوقف والإقبال عليه.

ولأن نظام البرامج الوقفية الخيرية واجب التطبيق على دائرة أوقاف القدس، حيث تنظم موازنتها فيما يتعلق بدخول الأوقاف وفق النظام، فإن وزارة الأوقاف مدعوة إلى تشكيل لجنة لتطبيق النظام على أوقاف القدس، لما له من أثر بالغ على مسيرة الأوقاف، بما يقتضي مراجعة جميع حجج الوقفيات، والالتزام التام بصرفها كما أراد الواقفون، رغم أن الأعمال التي تصرف عليها هذه الأموال يدخل العديد منها في إطار المصارف الوقفية، مثل صيانة المساجد والبعثات العلمية والخطابة والتدريس وصيانة العقارات الوقفية وإحياء التراث الإسلامي والمتحف الإسلامي وبستنة الحرم الشريف ... إلخ، وفق الوارد في موازنة الدائرة، ولكن من باب دقة التنفيذ وإتقان العمل وإثراء مسيرة الأوقاف في القدس الشريف؛ لا بد من إنجاز ذلك الأمر بما يتطلبه من إجراءات وجهد وتمويل.

ويدخل في ذلك أيضًا مسألة عمل أرشفة حاسوبية لكل الأراضي الوقفية الخيرية والذريّة، مع كامل المعلومات المتعلقة بها؛ إذ بموجب سجلات الدائرة، بلغ عدد الوقفيات الخيرية المؤجرة (٨٥٤)، وعدد الوقفيات الذريّة التي تقع تحت ولاية الدائرة المؤجرة (٤٤٦)، وذلك باستثناء الأوقاف الذريّة التي لها متولين خاصين، والأوقاف التي لا تسمح

طبيعة وقفها بتأجيرها، والأوقاف المعتدى عليها من سلطات الاحتلال الإسرائيلي. وقد أبدى البنك الإسلامي للتنمية استعداده لتمويل عملية الأرشفة، وتمويل دراسة تنمية الأراضي الوقفية، واستثمار ما يمكن استثماره منها في المدينة المقدسة.

ويلاحظ هنا أن الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة غطت مجالات عديدة خيرية وإنسانية حيوية مهمة، ومن أهم الأوقاف والنشاطات والمسؤوليات التي تقوم بها الدائرة، أو تلك الواقعة في إطارها أو تحت إشرافها:

١- جانب التعليم الأساسي والثانوي.

٢- التعليم العالي المتوسط.

٣- التعليم العالي الجامعي.

٤- دور القرآن الكريم.

٥- دار الأيتام الإسلامية الصناعية.

٦- تكية القدس خاصكي سلطان (دار رفادة لإطعام الفقراء).

٧- أوقاف للفقراء والمحتاجين.

٨- لجان الزكاة.

٩- لجان الاعمار ورعاية شؤون المساجد.

١٠- إحياء التراث والحفاظ على المخطوطات.

١١- المكتبات .

ويعمل تحت مظلة دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة (٤٣) مدرسة، نال عدد منها عناية كاملة من مبادرة «مدرستي فلسطين» التي أطلقتها جلالة الملكة رانيا العبد الله سنة ٢٠١٠، ما سمح بتوسعة الطاقة الاستيعابية للتعليم في المدينة المحتلة.

وقد تعاونت وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، وبخاصة الدائرة الخاصة بالأوقاف الإسلامية في القدس، مع البنك الإسلامي للتنمية في دعم الأوقاف هناك، وبخاصة في مجال التعليم.

وبحسب تقارير وزارة الأوقاف المقدمة من دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، فقد بلغ مجموع دخل الأوقاف الإسلامية في القدس من أوقافها الخيرية ٩٣٦,٧٥٨ دينار، وبلغت الديون المتراكمة على مستأجري عقارات الأوقاف الخيرية ٨٤٠,١٥٧ دينار، فيما وصلت المستحقات السنوية لدائرة الأوقاف في القدس من الأوقاف الذريّة إلى ٧٦,٧٢٠ دينار، وقدر رصيد الديون المستحقة على المستأجرين للأوقاف الذرية بنحو ٢٣٠,٩٨٢ دينار، يستحق منها لدائرة الأوقاف مبلغ ٢٣,٠٩٨ دينارًا، وهي نسبة الـ ١٠٪ لأوقاف القدس مقابل إدارة الأوقاف والباقي للمستحقين من هذه الأوقاف.

إن ذلك الأمر يتطلب تفعيل آليات التحصيل واستخدام الوسائل الممكنة لتحصيل حقوق الأوقاف. ورغم المتابعة الحثيثة لوزارة الأوقاف، إلا أن المهم هنا أين تصرف هذه الأموال، حيث يلزم القانون بصرفها على الموقوف عليهم، وفق نص المادة (٢٩)، وهذا أمر يتطلب إعادة النظر في موازنة أوقاف القدس لرصد هذه الأموال لمستحقيها. وإن كان واضحًا أن قسمًا مما يرصد في الموازنة يذهب لجهات الخير بشكل أو آخر كما تبين سابقًا، أما الرواتب فتحول للموظفين من الموازنة الجارية للوزارة القائمة على دعم الحكومة من الموازنة العامة للدولة والتي تتجاوز الخمسين مليون دينار، يصل منها إلى أوقاف القدس ما يقارب سبعة ملايين دينار، هذا غير ما يخصص سنويًا في الموازنة العامة للدولة إلى لجنة إعمار المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة مباشرة باعتبارها جهة مستقلة أسست بقانون منذ سنة ١٩٥٣، بالإضافة إلى المبادرات الملكية السامية التي تتابعت في اعمارات متميزة للمسجد الأقصى، بما يشمل المسجد القبلي المسقوف ومسجد قبة الصخرة المشرفة وغيرها من المعالم، بالإضافة إلى ما قدمه الصندوق الهاشمي لأعمار المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة، والذي صدر قانونه سنة ٢٠٠٧.

(٢)

الأوقاف في القدس: البشر والحجر

د. صبحي غوشة، م. عبد الله العبادي*

المقدمة

تشهد مدينة القدس المحتلة هجمة صهيونية محمومة مضادّة للبشر والحجر معًا بهدف تهويدها، جغرافيًا وديموغرافيًا ودينيًا وثقافيًا وتراثيًا، عن طريق الاستيطان ومصادرة الأراضي والعقارات وهدم المنازل وسحب الهويات وضرب الاقتصاد الوطني وفرض الضرائب الباهظة، سعيًا للتهجير القسري وتفريغ المدينة من مواطنيها العرب، مسلمين ومسيحيين، في ظل ضعف الدعم العربي الإسلامي للقضية الفلسطينية والانحياز الأمريكي المفتوح للاحتلال.

ويتصدى أبناء القدس الصامدين المقاومين للعدوان الصهيوني بصدورهم العارية، وإيمانهم العميق بأنهم حراس المقدسات الدينية والمدافعين عن آخر خندق عربي إسلامي، ويقينهم الراسخ بحتمية النصر.

فيما تمارس الأوقاف الإسلامية دورًا بارزًا لصدّ مخطط العدو الصهيوني، استكمالاً لدورها الوطني المهم منذ فترة الانتداب البريطاني، عبر المجلس الإسلامي الأعلى، في الحفاظ على الأراضي والعقارات الفلسطينية، ومقاومة بيعها، والإشراف على المؤسسات الوطنية الخيرية، بالإضافة إلى دورها الديني في الوعظ والإرشاد، علمًا بأنها كانت تملك آنذاك ١٦/١ من مجموع أراضي فلسطين. كما تؤدي الأوقاف المسيحية دورًا مماثلاً في المجالات كافة.

---

* **د. صبحي غوشة:** رئيس جمعية يوم القدس ومركز دراسات القدس، عمّان-الأردن.
م. عبد الله العبادي: مدير المتابعة لشؤون المسجد الأقصى والقدس/ وزارة الأوقاف-الأردن.

وخلافًا للمعتقد السائد بانحسار مهام الأوقاف (إسلامية ومسيحية)، بصفتها مجرد عمارات وأطيان من القرون الغابرة، في البعد الديني لرعاية المقدسات وإقامة الشعائر فقط، فإن لها دورًا مجتمعيًا دناميًا يحمل صفة الديمومة بحكم تجذرها وطنيًا منذ آلاف السنين، يجد قنواته في التكافل الاجتماعي[١]، والمجال السياسي المهم في تاريخ المجتمعات الاسلامية ونمو دول الشرق الأوسط[٢].

والأوقاف «هبات» و«حبسّ» بالمعنى العام، أي أنها هبات ممنحوة لأفراد ومؤسسات، أسهمت، عبر التاريخ الإسلامي، في تلبية احتياجات المسلمين، الدينية والدنيوية، وبناء دور العبادة، وإنشاء المدارس والمستشفيات، ودعم العلماء والخطباء، وتجهيز المدافن للفقراء... إلخ[٣]، في حين قامت، وما تزال، استمرارًا لمهامها الاجتماعية والسياسية والدينية الممتدة عبر التاريخ، بدور محوريّ في مقاومة الاحتلال، وجسدت نضالها من خلال «الحجر» و«البشر» معًا، بصفتهما لفظان متلازمان؛ فالبشر يحمي الحجر ويدافع عنه، مثلما يحمي الحجر البشر من سطوة الظلم والقهر.

ويقدم المسجد الأقصى المبارك المثل الأبرز لهذا الترابط النضالي، حيث يتصدى أبناء القدس من العرب، مسلمين ومسيحيين، لحمايته والدفاع عنه، فيما يقف الأقصى شامخًا يمنحهم القوة والعزم على الصمود والثبات.

أولاً: العدوان الصهيوني على الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة

تشرف الأوقاف الإسلامية على المقدسات الإسلامية في القدس المحتلة، التي تشمل المسجد الأقصى المبارك، أي إعمار الأقصى ومسجد قبة الصخرة والمرافق الأخرى من عمارات وساحات وغيرها، بدعم من الإعمار الهاشمي المبارك.

---

(١) فتحي فوراني، **وثيقة دفاع عن الجذور**، عمّان، دار الجليل للنشر، ١٩٨٥، ص٧. وأيضًا انظر: محمد هاشم غوشة، **القدس في العهد العثماني ١٥١٦-١٥٦٦**، عمّان، منشورات وزارة الثقافة، ٢٠٠٩.

(٢) مايكل دمبر، **سياسة إسرائيل تجاه الأوقاف الإسلامية في فلسطين ١٩٤٨ – ١٩٨٨**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٢، ص٣.

(٣) المرجع نفسه، ص٣.

وتقوم الأوقاف على مساحات شاسعة من الأراضي في أرجاء شرقي القدس المحتلة، كما تمتلك ٨٥٤ عقارًا وقفيًا خيريًا في القدس[٤]، يدر دخلاً متواضعًا لا يلبي متطلباتها، بالإضافة إلى أوقاف ذرية تقارب ٥٠٪ من الأوقاف الخيرية، يقع معظمها في البلدة القديمة وتحتاج إلى الترميم والصيانة المستمرة بسبب قدم أبنيتها، المؤجرة في معظمها بأسعار زهيدة تعود إلى ما قبل العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧، ولم تقم دائرة الأوقاف بتغييرها، خلا الأبنية التجارية خارج السور، من دون أن تناظر، أيضًا، مثيلاتها الأخرى. وتضم تلك المساكن الوقفية زهاء ١٢٠٠ عائلة صامدة في القدس المحتلة.

لم تسلم العقارات الوقفية من اعتداءات سلطات الاحتلال المتواترة، مثل الاستيلاء على موقع المحكمة الشرعية في عمارة المدرسة التنكزية عند حي باب السلسلة والمشرفة على حائط البراق والمسجد الأقصى المبارك، تحت ذرائع أمنية، ومصادرة عدد من المنازل في البلدة القديمة بحجج مختلفة، ومحاولة مصادرة أسطح محال تجارية وعقارات في القدس لتنفيذ مشاريع مختلفة عليها، حيث ما تزال القضية منظورة أمام المحاكم، بالإضافة إلى الاستيلاء على مسجد ومقام النبي داود عليه السلام ومبنى القلعة ومقبرة «مأمن الله»، وغيرها من المواقع التاريخية والدينية المهمة، فيما صنفت بعض الأراضي الوقفية كأراضٍ خضراء لإقامة حدائق عامة صهيونية ومنع الأوقاف من الاستفادة منها بالبناء أو لتنفيذ مشاريع أخرى، ما يعد انتهاكًا قانونيًا صريحًا لحقوق الإنسان، ليس فقط بسبب استلاب الأرض والتاريخ معًا، بل، أيضًا، لحرمان أصحابها من سبل الانتفاع منها وتقديم ريعها للعمل الخيري، ومحاولة طمس هويتها العربية الإسلامية.

ولا تتوقف المخاطر المحدقة بالأراضي الوقفية عن ذاك، أسوة بمصير نظيرتها في فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨، حينما صادرت سلطات الاحتلال الأملاك الوقفية الإسلامية التي كانت تبلغ ١٦/١ من مساحة فلسطين تحت ذرائع وقوانين متنوعة، في

(٤) دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة.

مقدمتها ما يسمى «قانون أملاك الغائبين»، الصادر في العام ١٩٥٠، والذي يتعارض مع الشرائع والقوانين الإنسانية التي تنصّ على أن «الأوقاف لا تصادر ولا تباع وهي ملك لله ويتولاها المؤمنون»، إلا أن السلطات الصهيونية اعتبرت الله سبحانه وتعالى غائبًا فصادرت الأراضي لأغراض الاستيطان، ووضعتها تحت إشراف لجنة رسمية تضمّ «القيّم على أملاك الغائبين» وممثلين عن «إدارة أراضي إسرائيل» ووزارتي المالية والإسكان، برئاسة مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية[٥]، وذلك قبيل تعديل هذه الإجراءات بقانون «تحرير الوقف لعام ١٩٦٥»[٦]، أتبعتها بتشكيل لجان، من صفوف المتطرفين، تحت اسم «مجلس الأمناء» كمظلة لتنفيذ مخططاتها[٧]، إلا أنها جوبهت بمعارضة فلسطينية واسعة.

يأتي ذلك في ظل محاولات سلطات الاحتلال المتواترة للاستيلاء على المسجد الأقصى المبارك تحت عناوين مختلفة، منها تسهيل اقتحام المستوطنين المتطرفين لباحاته وتحويل إدارته إلى وزارة الأديان الإسرائيلية وبحث فرض «السيادة الإسرائيلية عليه» وفرض القيود الصارمة على تنفيذ عمليات ترميمه وصيانته، تمهيدًا للسيطرة الكاملة عليه ومنع المصلين المسلمين من دخوله والسماح لليهود بأداء الصلاة فيه، ضمن مساعي محاكاة سيناريو الحرم الإبراهيمي الشريف في تقسيمه زمانيًا ومكانيًا.

وتتصدى الأوقاف الإسلامية، بدعم أردني، في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) للمحاولات الإسرائيلية الحثيثة لتغيير معالم القدس وطمس آثارها وتراثها، بعدما تم تثبيتها موقعًا عالميًا تراثيًا، وكان آخرها مسعى تغيير معالم طريق باب المغاربة وساحة البراق، وغيرها من المعالم التاريخية.

---

(٥) فوراني، **وثيقة دفاع عن الجذور**، مصدر سابق، ص١٦.

(٦) سلسلة دراسات دائرة شؤون الوطن المحتل، **الأوقاف الإسلامية تحت الاحتلال الصهيوني ١٩٤٨-١٩٨٥**، عمان، دار ابن رشد للنشر والتوزيع، ١٩٨٧، ص٥.

(٧) المصدر نفسه، ص٥.

ثانيًا: دور أوقاف القدس التعليمي

تسيّر دائرة أوقاف القدس مساحة وافية من اهتمامها صوب التعليم، عبر دعم دور العلم والمؤسسات الخيرية ذات العلاقة ومرتاديها من الطلبة، مثل دار الأيتام الإسلامية الصناعية في البلدة القديمة بالقدس المحتلة، التي أسسها المجلس الإسلامي الأعلى زمن الانتداب البريطاني، ومن ثم تولت مهامها، لتدريس المهن والحرف المختلفة لنحو ٤٠٠ طالب، رغم عدم ممارستها اليوم لدورها السابق (لأسباب ليس مجالها هنا)، كما تشرف على ٣٨ مدرسة ابتدائية وثانوية، تبلغ عدد شعبها ٤٩٦ وعدد طلبتها ١٢,١٥٠، بالإضافة إلى مدرستين شرعيتين تتبعان لها مباشرة[٨].

بيد أن مدارس الأوقاف، التي لا تلقن طلبتها المنهاج الإسرائيلي ولا تتلقى دعمًا ماليًا من بلدية الاحتلال في القدس أو وزارة التعليم الإسرائيلية، تعاني من تحديات عديدة تتنقل بين سوء تجهيز الأبنية والاكتظاظ المدرسي ونقص الشعب الصفية ووسائل الإيضاح وأجهزة الحاسوب، مما يستدعي تقديم الإسناد العربي الإسلامي لها حتى تتمكن من تأدية دورها المهم في خدمة المجتمع المقدسي، في ظل وجود زهاء ٩٥ ألف طالب وطالبة، منهم ٢٥,٦٦٥ طالبًا ضمن ٦٩ مدرسة أهلية خاصة تابعة لمؤسسات دينية مسيحية وإسلامية، تضم ١٠١٠ شعبة مدرسية، و٢٢٥١ طالبًا ضمن ٨ مدارس تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، تضم ٨٤ شعبة، ونحو ٤٥ ألف طالب ضمن المدارس التي تشرف عليها بلدية القدس، مقابل وجود زهاء ١٠ آلاف طالب خارج مقاعد الدراسة بسبب عدم توفر أماكن لهم، وتسرب حوالي ١٥ ألف طالب من المدارس للالتحاق مبكرًا في صفوف العمل، حيث يلتحق بعضهم بقطاعات صهيونية تجرّهم نحو الانحراف الخلقي وارتكاب الجرائم وتعاطي المخدرات، والسقوط في براثن المخابرات الصهيونية[٩]، وهي إشكالية حادة تؤرق المجتمع المقدسي وتتطلب تكالب الجهود لمعالجتها.

---

(٨) دائرة الأوقاف الإسلاميّة في القدس المحتلة.

(٩) تقرير لمديرية التربية والتعليم في القدس المحتلة، ٢٠١٢-٢٠١٣.

ثالثًا: الوعظ والإرشاد «الوطني»

تتجاوز الأوقاف حيزها الديني، في الوعظ والإرشاد، صوب التشبيك مع نطاقها الأوسع في بث روح المقاومة والصمود ضدّ الاحتلال، عبر إلقاء الدروس والخطب والإرشاد الديني من فوق منابر المساجد المنتشرة في أنحاء القدس الشريف، والتي زاد عددها عن ١٠٠ مسجد، مما يسهم في رعاية «البشر» ومواجهة المحاولات الصهيونية لضرب النسيج المجتمعي وهدم بنيته الأخلاقية والاجتماعية، من خلال معول المخدرات تحديدًا، حيث بلغ عدد متعاطيها في القدس حوالي عشرين ألف مواطن، وعدد مدمنيها ستة آلاف مواطن، مرشحين للزيادة وسط ارتفاع نسب البطالة والفقر وتعاظم إشكالية التسرب من المدارس وضعف الاستقرار العائلي.

وبموازاة ذلك؛ أسهمت الأوقاف في تأمين مقار للمتحف الإسلامي وترميم المخطوطات والتوثيق، حيث تستقبل مكتبة الأقصى طلبة المدارس وجامعة القدس، لما تحتويه من كتب ومخطوطات ثمينة، ضمن سياق الرعاية الفكرية والثقافية وتوثيق التاريخ والإرث الحضاري والديني لمدينة القدس المحتلة. وأدت الأوقاف دورًا بارزًا في دعم جامعة القدس، عبر توفير عقارات وقفية بأجور رمزية، مثل المقر الموجود في سوق القطانين وأخرى داخل البلدة القديمة وخارجها، فضلاً عن تيسير سبل وصول الباحثين والدارسين إلى بركة السلطان الوقفية وإجراء نشاطات بحثية جامعية فيها.

رابعًا: البعد الاجتماعي للأوقاف

تسهم الأوقاف، بشكل أو آخر، في محاربة الفقر والبطالة، إزاء معطيات رقمية تقدر نسبة الفقر في القدس المحتلة بنحو ٨٠٪، بسبب مساعي الاحتلال لضرب حركتها التجارية والسياحية وتطويقها بجدار الفصل العنصري لعزلها عن محيطها الفلسطيني والعربي الإسلامي، فيما بلغت نسبة البطالة حوالي ٦٠٪ بين صفوف الجامعيين وحوالي ٤٠٪ بين سواهم، أمام أسواق صهيونية تستغل العمال العرب بأجور متدنية، تزامنًا مع ارتفاع أجور المساكن وفرض الضرائب الباهظة، مما دفع بكثيرين إلى الهجرة القسرية.

لقد حاولت الأوقاف الإسلامية في القدس معالجة جزء من تحدي الفقر بعدة طرق منها:

- تكية خاسكي سلطان، التي تم إنشاؤها في القرن الخامس عشر واستمرت في عملها، حتى الآن، حيث تنفق ما يقارب ٥٥٠ ألف دولار سنويًا لاطعام ما يزيد على ٦٠٠ عائلة مقدسية[١٠].
- لجان الزكاة في القدس، التي تمتد أنشطتها عبر فلسطين والأردن، من خلال لجنة زكاة وصدقات القدس لرعاية الأسر الفقيرة ودعم صمودها، حيث تنفق هذه اللجان ما يزيد على ٥,٥ ملايين دولار سنويًا[١١].
- كما تساعد الأوقاف بتشغيل المواطنين في مؤسساتها المختلفة؛ حيث يتبع لها زهاء ٥٥٩ موظفًا وموظفة يعملون في المجال الإداري وحراسة الأقصى، من خلال ١٧٠ حارسًا، بالإضافة إلى السدنة الموكولين بمهام الحفاظ على نظافة المكان المقدّس وتهيئته للعبادة وممارسة الأنشطة الأخرى، مما أسهم في دعم صمود نحو ٥٠٠ عائلة في القدس المحتلة.

وقد حاولت الأوقاف، بالتنسيق مع المؤسسات الإسلامية الأخرى، معالجة الفقر والبطالة عن طريق دعوة أبناء الأمة العربية والإسلامية لزيارة القدس المحتلة وتنشيط الحركة التجارية والسياحية فيها، أسوة بما عمله الشيخ رائد صلاح[١٢] وعدد من الناشطين، ولكنها جوبهت بصعوبات سياسية وإدارية حالت دون نجاحها، مقابل إسهام زيارة الأعداد القليلة من الحجاج المسلمين والمسيحيين من غير الفلسطينيين في إنعاش ضئيل للاقتصاد المقدسي الراكد، مما يستدعي إعادة الاهتمام بموضوع الروابط والتكايا والزوايا المتعددة في القدس، مثل زاوية الهنود وزاوية الأفغان وزاوية الأفارقة، وغيرها، التي كانت تستضيف الحجاج المسلمين وتقدم لهم الرعاية والخدمات، على غرار دعم الأوقاف المسيحية للمشاريع الإسكانية واستضافة الحجاج المسيحيين.

---

(١٠) دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) رئيس الحركة الإسلامية داخل فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨ (المحرر).

وتملك الأوقاف الإسلامية إمكانيات كبيرة لتوسيع أنشطتها العمرانية في «الحجر» من أجل حماية «البشر»، عبر تنفيذ مشاريع إسكانية بدعم مادي مجزٍ، وأيدٍ عاملة ليست قليلة. فقد سعت لتنفيذ عدد من المشاريع السكنية لموظفيها على بعض أراضيها وأجَّرَت أخرى لإقامة مشاريع مماثلة، لم يكلل معظمها بالنجاح بسبب عدوان الاحتلال، رغم أهمية استغلالها في خدمة الإسكان الذي تحتاجه المدينة المحتلة، وبالتالي استفادة الحركة الاقتصادية والتجارية والاجتماعية منه. وقد نفذت الأوقاف مشروعين سكنيين في وادي الجوز وبيت حنينا بواقع ٥٨ و ٤٨ شقة سكنية على التوالي، فيما تستعد لإقامة أخرى، قيد الترخيص، في بيت حنينا ومنطقة الشياح عن طريق تأجيرها لجمعيات سكنية مختلفة[١٣].

خامسًا: رعاية المقابر الإسلامية

يعدّ تأمين وصيانة المقابر ورعايتها من أبرز واجبات الأوقاف الإسلامية، فدفن الميت وإكرامه قضية حسمتها البشرية منذ زمن بعيد وأصبحت حجر الزاوية في المفاهيم البشرية والحضارة الإنسانية بشكل عام. إن الإنسان الفرد والجماعة والأمم مشدودون لموتاهم ومقابرهم بعلاقات قوية، اكتسب بفضلها الأموات، ومعهم المقابر، قوة رمزية في حياة البشر، ما يضفي عليهم الاحترام والهيبة والقدسية، بحيث يشكل المساس بها بمثابة مساس وانتهاك للفرد والجماعة والأمة في اعتبارها وكيانها[١٤].

ولهذه الأسباب؛ عمد العدو الصهيوني لإزالة معظم المقابر الإسلامية والمسيحية في أرجاء فلسطين بغرض دثر أي أثر يربط الفلسطينيين بتاريخهم ووطنهم وتراثهم، كما يحاول الاستيلاء على كثير من الأراضي عن طريق زراعة القبور الوهمية في أراضي الوقف والأراضي الفلسطينية تمهيدًا لمصادرتها.

---

(١٣) دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة.

(١٤) فوراني، **وثيقة دفاع عن الجذور**، مصدر سابق، ص١٩.

فقد صادر في القدس المحتلة مقبرة تقع جنوب الأقصى، ويسعى لمصادرة مقبرة باب الرحمة لإقامة حديقة سياحية (ومما ساعد على ذلك في السابق عدم وجود أسوار تحمي المقابر)، وهذه المقبرة تماثل أهمية مقبرة «مأمن الله»، التي أزالتها سلطات الاحتلال والتي تحوي قبور أعداد كبيرة من الصحابة والمجاهدين وأبناء القدس على مرّ العصور، بما يتوجب خوض معركة شرسة لعدم إزالتها، ودعم جهود الأوقاف في هذا السبيل، وإجراء دراسة مسحية أركيولوجية وأنثروبولوجية لقبور القدس وتثبيت من دفنوا فيها، ودعم مطالب الأوقاف بإقامة مقبرة جديدة تستوعب الأعداد المتزايدة من الموتى.

وتعدّ مقبرة اليهود الجاثمة على جبل الزيتون أرض أوقاف تم تأجيرها لليهود قبل أكثر من ١٢٠عامًا، ورغم انتهاء المدة منذ سنوات، إلا أن الصهاينة رفضوا إعادتها لأصحابها الشرعيين، وفي الوقت الذي حافظ فيه العرب والمسلمون على هذه المقابر فإن العدو قام بهدم العديد من المقابر العربية.

في حين تم تأجير العديد من الأراضي الوقفية أو تحكيرها للمسيحيين في القدس الشريف مثل مستشفى أوغستا فكتوريا وغيرها من المواقع العديدة.

سادسًا: دور الأوقاف في المجال الصحي

من واجبات الأوقاف الإسلامية التي واظبت عليها سابقًا دعم «البيمارستانات»، أي تقديم الخدمات الطبية للمواطنين، حيث قدمت نوعًا من الخدمة عبر «المستوصف الإسلامي لجمعية المقاصد الخيرية في القدس»، بتوفير مقر له في المحكمة الشرعية سابقًا، ثم في الحرم القدسي الشريف فيما بعد، ولكنها لا تقدم خدمات طبية خاصة الآن، إلا أنها أجّرت أرضًا في جبل الزيتون لجمعية المقاصد الخيرية التي أقامت مستشفى المقاصد الخيرية، القلعة الوطنية الشامخة الباقية في القدس حتى الآن.

وقد ساهمت الأوقاف في مكافحة المخدرات عبر إنشاء مقر «الطهارة» لجمعية الهدى لمكافحة المخدرات في القدس، في موقع النبي موسى، حيث يتم تأهيل المتعافين من مدمني المخدرات هناك، وقام «الائتلاف المقدسي لدعم مكافحة المخدرات في القدس»، في عمّان، بدعم المركز عبر إقامة مزرعة صغيرة ومستنبت للأشتال هناك لدعم وتأهيل المتعافين.

سابعًا: البُعد الاجتماعي الإنساني للأوقاف

شغل البُعد الاجتماعي- الإنساني حيزًا مهمًا في اهتمام الأوقاف، عبر المشاركة في المناسبات الوطنية والاحتفاء بالمواسم الشعبية، التي كان يتم تنظيمها في فلسطين منذ مئات السنين، ومن أبرزها «موسم النبي موسى»، الذي أقامه (القائد الإسلامي) صلاح الدين الأيوبي لحماية فلسطين، وبخاصة القدس، من هجمات الحروب الصليبية «الفرنجة» آنذاك، فبات مناسبة وطنية مهمة لرفع شعارات محاربة الاستعمار البريطاني والمشروع الصهيوني في فلسطين والمطالبة بالحرية والاستقلال والوحدة، عبر موكب جماهيري غافر يبدأ من المحكمة الشرعية في القدس ثم ينطلق من المسجد الاقصى المبارك إلى موقع النبي موسى (في الطريق إلى أريحا)، للمشاركة في احتفالات تستمر قرابة الأسبوع، تتضمن إلقاء الخطب الوطنية والمناقشات السياسية والأنشطة الرياضية، تماثلاً مع مواسم واحتفالات شعبية أخرى، مثل «موسم النبي صالح»، وغيره.

الخاتمة

لقد تجاوز دور الأوقاف الإسلامية «الحيز» الديني صوب «التشبيك» الواسع مع المسؤولية الوطنية المضادّة للاحتلال الصهيوني، ما يعزز وجودها السياسي المهم في تاريخ المجتمعات الإنسانية والإسلامية.

وقد حضرت «بصماتها» الإيجابية في مناحي مختلفة، عبر تعزيز صمود أهالي القدس المحتلة، وترميم المباني الوقفية من آثار دينية وأبنية سكنية، وتنفيذ المشاريع السكنية لاستيعاب أعداد كبيرة من المواطنين، ودعم الفقراء والمعوزين، ضمن مساعي حثيثة لتطوير أساليبها المعهودة وتحسينها من أجل مواكبة التقدم التقني والإداري الإنساني، وإلغاء صفة الجمود عنها، والحفاظ على الإرث والهوية العربية الإسلامية في القدس المحتلة.

الثابت أن معركة التصدي لعدوان الاحتلال ضدّ القدس المحتلة يتطلب دعمًا عربيًا إسلاميًا، يتجلى، في أحد صوره، بإقامة وقفيات داخل القدس وخارجها، لنصرة القدس، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، حاضنة الأقصى والمقدسات الإسلامية والمسيحية، وجوهر الصراع العربي-الصهيوني، ومفتاح الحرب والسلام معًا في العالم.

(٣)

الأوضاع الإنسانيّة الراهنة للمواطنين العرب في القدس المحتلة

أ. يوسف الدجاني*

المقدمة

إن الحديث عن المناحي المعيشية المجتمعية في القدس المحتلة، الآخذة بالتدهور إزاء مخطط التهويد الإسرائيلي المتواتر، يعدّ استلالاً للمنغصّات والتحديات المتداخلة مع جذوة مقاومة الاحتلال ومقارعة عدوانه، فهو حديث في نزعتي القهر والظلم بفعل الاستعمار الاستيطاني، ومتلازمة التحدي والأمل المضادّة لهما، ما يتطلب دعمًا عربيًا وإسلاميًا عاجلاً لنصرة مواطني المدينة المحتلة وتثبيتهم في وطنهم.

وإذا كانت لغة الأرقام المجردة لا تستقيم مع نمط العدوان الإسرائيلي الثابت في القدس المحتلة، إلا أنها تعكس، بشكل أو بآخر، واقع الحال الراهن، عبر إيراد معطيات تخصّ ما يسمى «حدود بلدية الاحتلال»، التي تم تعديلها مؤخرًا لتنسجم مع مسار جدار الفصل العنصري، الذي طوق المدينة من أجل عزلها عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتسبب في تشتيت النسيج المجتمعي، وإضعاف التواصل العائلي، والذي جرى استكماله مع الحواجز العسكرية والمعابر الأمنية الإسرائيلية.

أولاً: التعداد السكاني

يقدّر عدد المواطنين العرب داخل تلك الحدود المصطنعة، وفق مركز الإحصاء الإسرائيلي وأرقام بلدية الاحتلال، بنحو ٢٩٢ ألف نسمه، يشكلون ما نسبته ١,٩٪ من إجمالي سكان فلسطين و١٤,٩٪ من سكان الضفة الغربية.

ويعيش أكثر من ٥٦ ألف نسمة في الأحياء الشمالية، التي تضمّ بيت حنينا وشعفاط، مقابل زهاء ١٤٧ ألف نسمة في أحياء الوسط، وتشمل البلدة القديمة والعيسوية والشيخ

* رئيس مجلس إدارة شركة كهرباء محافظة القدس، عضو لجنة القدس العليا التابعة لمجلس الوزراء الأردني.

جراح وسلوان والطور ورأس العمود وغيرها، وحوالي ٥٠ ألف في الأحياء الجنوبية، وتشمل جبل المكبر والسواحرة وصور باهر وبيت صفافا وأم طوبا، وقرابة ٣٤ ألف نسمة في الأحياء الواقعة خلف الجدار العنصري، وتضمّ كفر عقب ومخيم شعفاط وعناتا، في حين يعيش ألفي عربي في غربي القدس المحتلة.

ويعتبر المجتمع الفلسطيني في القدس المحتلة فتيًا، حيث أن حوالي ٢, ٣٥٪ من السكان هم تحت سن ١٥ سنة، بينما ٧, ٦٪ منهم تزيد أعمارهم عن ٦٠ سنة.

ثانيًا: الأوضاع المعيشية

يرزح أكثر من ٨٠٪ من مواطني القدس المحتلة تحت خط الفقر، وفق المفهوم الإسرائيلي ومعطيات مركز الإحصاءات في مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلي (الضمان الاجتماعي)، رغم أن غالبيتهم يعملون.

ويعمل زهاء ٦٠٪ من القوى العامله العربية في غربي القدس المحتلة، مقابل ٢٪ في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، بمعدل رواتب أقل من الحدّ الأدنى من الأجور، الذي يزيد عن ٦ آلاف شيكل حسب مركز الإحصاء الإسرائيلي، بينما يصل متوسط الرواتب لسكان القدس العرب إلى ٣ آلاف شيكل.

ثالثًا: السكن

تشهد مدينة القدس اكتظاظًا سكانيًا حادًا، حيث يبلغ متوسط عدد الغرف في المسكن الواحد ٣, ٧ غرفة، فيما يصل استخدام الحيز المتاح في الغرفة الواحدة إلى قرابة ٥, ١ فرد للغرفة، وهو أعلى ٢٧٪ من المتوسط في الضفة الغربية المحتلة وبين صفوف المواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة العام ١٩٤٨، مقابل ٩٠٪ مقارنة بالواقع في غربي القدس المحتلة، مما دفع الكثير من أهالي المدينة إلى السكن خلف الجدار العنصري، ضمن المنطقة الواقعة بين القدس والضفة الغربية، حيث تقدر نسبتهم بنحو ١٠٪ خلال عامي ٢٠١٠ و٢٠١١.

فيما تقف إشكالية نقص الشقق السكنية تحديًا مضاعفًا، في ظل الحاجة الملحة إلى ما بين ٧-٩ آلاف وحدة سكنية، تصل إلى زهاء ٨٠ ألف وحدة سكنية مطلوب توفيرها حتى العام ٢٠٣٠.

ويأتي هنا دور الأوقاف، الإسلامية والمسيحية، في الاستفادة من الأراضي الوقفية لمشاريع سكنية من أجل دعم صمود مواطني القدس وتثبيتهم في وطنهم. حيث قام مستثمرون فلسطينيون باستئجار أراضٍ وقفية ذريّة تابعة لإحدى عائلات القدس، في منطقة وادي الجوز، لبناء أكثر من مئة وحدة سكنية، ضمن مشروع ضخم قيد الترخيص حاليًا، أسوة بمشروع استثماري مشابه لأراضٍ تابعة للأوقاف المسيحية، في منطقة بيت حنينا، لإقامة نحو ٣٢٠ وحدة سكنية.

رابعًا: الاقتصاد

لا تعدّ الأوضاع الاقتصادية في القدس المحتلة أفضل حالاً من نظيرتها المجتمعية، أمام المساعي الإسرائيلية المنظمة لضرب الحركة التجارية والسياحية فيها، مما أدى إلى إغلاق العديد من المحال والمنشآت التجارية ونقلها خارج المدينة، بخاصة رام الله.

وتفيد معطيات رقمية غير رسمية بمجابهة ٨٠٪ من التجار لإشكاليات حادّة مع سلطة الضريبة والمؤسسات الإسرائيلية، في وقت يكاد ينعدم فيه الاستثمار بالقدس المحتلة، حيث اضطرت غالبية المشاريع العربية أو المحلية، التي تم افتتاحها في السنوات الأخيرة، لإغلاق أبوابها أو الانسحاب من السوق المقدسيّ بعدما منيت بخسائر فادحة.

في حين تسعى الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس المحتلة لممارسة دور مضادّ للعدوان الإسرائيلي، عبر تشجيع وتنمية الاقتصاد العربي الفلسطيني، لا سيما داخل البلدة القديمة وبمحيطها، من خلال تأجير المحال التجارية التابعة لها للمواطنين العرب بأثمانٍ رمزيه وتشجيعهم على فتحها لتكون ندًا لنظيرتها الإسرائيلية.

خامسًا: التعليم

تجهد سلطات الاحتلال لطمس الهوية العربية الإسلامية في القدس المحتلة مقابل إبراز الرواية الصهيونية المزعومة، عبر مساعي فرض المناهج الإسرائيلية تدريجيًا في المدارس العربية. بينما بات متطلب العمل لدى المؤسسات الإسرائيلية نيل إجازة من المعاهد التي تشرف عليها الإدارة الإسرائيلية، مما أضعف نسبة إقبال الطلبة العرب على المعاهد العليا الفلسطينية داخل المدينة المحتلة لعدم الاعتراف بشهاداتها العلمية.

وليس غريبًا إقدام بلدية الاحتلال على بناء مدارس، شبه مجانية، تابعة لها تلقن المنهاج الإسرائيلي، من أجل الحيلولة دون التحاق الطلبة العرب بالمدارس الخاصة،

وتلك التابعة للأوقاف الإسلامية والمسيحية أو لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، ضمن مخطط إسرائيلي محموم لاستلاب الأرض والتاريخ معًا.

وقد تسبب ذلك في ارتفاع نسبة الأمية بين صفوف الفلسطينيين العرب في القدس المحتلة إلى حوالي ٣,٩٪، ممن هم في سن تلقي التعليم، بينما بلغت نسبة التحاق الطلبة بمؤسساتها التعليمية حسب الفئة العمرية كما يلي:

٥-١١ سنة	٨٨,١٪
١٢-١٤ سنة	٩٩,٠٪
١٥-١٧ سنة	٧٧,٠٪
١٨ سنة وما فوق	٨,٦٪

سادسًا: الصحة

يتمتع ما نسبته ٩٧,١٪ من مواطني القدس المحتلة العرب بالتأمين صحي، ٩٥,٥٪ منهم ضمن التأمين الصحي الإسرائيلي.

سابعًا: النسيج الاجتماعي

انعكست الأوضاع الاقتصادية والتعليمية والصحية المتدهورة، بفعل الاحتلال الإسرائيلي، على النسيج المجتمعي في القدس المحتلة، من خلال الجدار العنصري الذي أسهم في تفتيت العائلات وإضعاف تواصلها الاجتماعي، وارتفاع نسب الطلاق بين صفوف الأزواج الشابة، وانتشار ظاهرة العصبية القبلية بصورة لم يشهد لها مثيلاً من قبل، في ظل غياب الحد الأدنى من عناصر الأمن والاستقرار أمام قوانين إسرائيلية عنصرية.

الخاتمة

إن تدهور الأوضاع المجتمعية في القدس المحتلة تحتاج إلى وقفة عربية وإسلامية جادة لنصرة مواطني المدينة وتثبيت صمودهم في أرضهم ووطنهم، وعدم تركهم وحدهم يقارعون عدوان الاحتلال، وذلك عبر إيجاد رؤية استراتيجية موحدة تساعد المقدسيين على تلمسّ طريقهم، وتكون بمثابة الشمعة التي تقودهم في النفق المظلم نحو برّ الأمن والسلام، وسط الهجمة الصهيونية المحمومة للنيل منهم.

الباب الثّالث
الأبعاد المستقبليّة

القسم الأوّل

(١)

مستقبل القدس: الخيارات المحتملة

أ. عبد الله كنعان*

المقدمة

يرتبط الحديث عن مستقبل القدس بأُسّ مصير الصراع العربي-الإسرائيلي، وفي جوهره القضية الفلسطينية، وبمآل عملية السلام في المنطقة، باعتبارها إحدى قضايا الوضع النهائي المؤجلة بموجب اتفاق أوسلو الفلسطيني-الإسرائيلي (العام ١٩٩٣) والتي كان من المفترض تسويتها بانتهاء المرحلة الانتقالية عام ١٩٩٩، إلا أن مسار المفاوضات الممتد، منذ مؤتمر مدريد للسلام، في العام ١٩٩١، لم يسفر، حتى الآن، عن تحقيق تقدم على صعيد الحقوق الوطنية الفلسطينية والعربية المشروعة.

وقد غلب الطابع السياسي على استئثار اهتمام الأوساط الفكرية والدينية والسياسية والأكاديمية، العربية والإسرائيلية والغربية، لدى تناول قضية القدس، ما حضر جليًا عند صانعي القرار السياسي، سواء أطراف الصراع المباشرة من الفلسطينيين والعرب والإسرائيليين، أم بالنسبة إلى الإدارات الأمريكية المتعاقبة بحكم رعايتها للمفاوضات.

وإزاء حاضر المدينة المحتلة، ومحددات رؤى أطراف الصراع المتباينة حيال مصيرها، ومستوى التشبيك مع الموقف الأمريكي، فإن محاولة رسم السيناريوهات المحتملة لمستقبل القدس لا تخرج عن احتمالات أربعة، متدرجة في منسوب احتمالية وقوعها، تتمثل في:

---

* أمين عام اللجنة الملكية لشؤون القدس - الأردن.

أولاً: استمرارية الوضع الراهن في القدس.

ثانيًا: القدس عاصمة لدولتين: الكيان الإسرائيلي القائم حاليًا والكيان الفلسطيني المنشود.

ثالثًا: تدويل القدس.

رابعًا: استعادة القدس.

بناءً على ما سبق؛ تبحث هذه الورقة في مستقبل القدس ضمن احتمالات إما «الوضع الراهن» أو «حل الدولتين» أو «التدويل» أو «الاسترجاع»، وفق الحيثيات المتصلة بها وأفق مآل كل منها، وصولاً إلى ترجيح الاحتمال الأقرب للتحقيق، بما يقتضي؛ أولاً، تناول القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة حول القدس، كمدخل أساسي لها.

البُعد الأممي

يعدّ تناول قرارات الأمم المتحدة، ذات الصلة بالاحتمالات الأربعة لمستقبل القدس، مدخلاً منهجيًا مهمًا، باعتبار أن الشرعية الدولية أساس الاستقرار والأمن الدوليين، إذا ما تم تطبيقها، فيما يشكل الكيان الإسرائيلي صنيعة القوى المتحكمة بإرادة المجتمع الدولي، حينما جرى «زرعه» في قلب العالم العربي، فلسطين، بموجب القرار الأممي رقم ١٨١ الصادر في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، والذي قضى بتقسيم فلسطين إلى ثلاثة أقسام:

١. دولة عربية على ما مساحته نحو ٤٤٪ من المساحة الكلية لفلسطين؛

٢. دولة يهودية على ما مساحته نحو ٥٦٪ من المساحة الكلية لفلسطين؛

٣. كيان خاص بالقدس (Corpus Separatum) على ما مساحته نحو ١٪ من المساحة الكلية لفلسطين؛ بمعنى تدويل القدس بالحدود المعرفة في القرار، شاملاً المنطقة الممتدة إلى نقطة أبعدها شمالاً شعفاط وأبعدها جنوبًا بيت لحم وأبعدها شرقًا أبو ديس وأبعدها غربًا عين كارم.

والقدس الخاضعة للتدويل، بموجب القرار، تشمل شطريها الغربي، الذي اغتصبته سلطات الاحتلال الإسرائيلي في حرب عام ١٩٤٨، والشرقي، الذي احتلته مع

باقي أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان السورية وشبه صحراء سيناء المصرية، في حربها العدوانية التوسعية في ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

ويرتبط قرار تقسيم فلسطين وتدويل القدس بقرار عصبة الأمم الذي وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، في ٦ تموز (يوليو) ١٩٢١، والمصادق عليه في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٢ ودخل حيز التنفيذ في ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٢، وذلك تمهيدًا لوضع «وعد بلفور»، الصادر في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧، موضع التنفيذ، بإنشاء «وطن قومي لليهود» في فلسطين. بمعنى أن حكومة بريطانيا التي أعطت «الوعد» للورد روتشيلد هي التي ستتولى، بموجب قرار صك الانتداب، تهيئة الظروف لاستنبات الكيان الصهيوني في فلسطين.

وهذا ما كان؛ عندما قررت بريطانيا العظمى من جانب واحد إنهاء انتدابها على فلسطين في ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٨ بعدما مكنت الحركة الصهيونية من اكتساب مقومات إعلان ولادة الكيان المحتل، فيما يُعرف في الأدبيات الإسرائيلية «بعيد الاستقلال».

وقد جاء وعد بلفور متوائمًا مع اتفاقية «سايكس-بيكو»، في العام ١٩١٦، التي تقاسمت بموجبها بريطانيا العظمى وفرنسا العالم العربي بجناحيه الشرقي والغربي وكشفتها الثورة البلشفية ضدّ القيصر في تشرين الأول (أكتوبر) من عام ١٩١٧.

ولا يمكن فهم الطبيعة الاستعمارية والوظائفية للكيان الإسرائيلي إلا عند ربطه بنتاج مهام اللجنة التي ألفها رئيس الوزراء البريطاني آنذاك هنري كامبل بنرمان في العام ١٩٠٧ من نخبة سياسية وفكرية واقتصادية وتاريخية وجغرافية بريطانية ودولية، حينما أوصت، وفق ما أوردته الأنباء، «بتشكيل كيان يتلبس نزعة الصداقة الدائمة للإمبراطورية البريطانية والعداء الأزليّ للعرب في فلسطين، بما يحول دون وحدة الشعب العربي الذي تمتد أراضيه على قارتين ويرتبط بعلاقات تاريخية وجغرافية وعادات وتقاليد ورسالات سماوية توحيدية، ويمتلك مُكنة النهوض ليصبح قوة عظمى، إذا ما أتيحت له الفرصة، ما يجعل المنطقة العربية الوحيدة التي قد تأتي منها طلقة الرحمة للإمبراطورية البريطانية»، التي لم تكن شمسها تغيب آنذاك ولكن كان يبدو عليها بوادر الترهل.

أولاً: ديمومة الوضع الراهن

(أ) السياسة الإسرائيلية تجاه القدس: «القدس عاصمة إسرائيل الموحدة والأبدية»

لم يستند الكيان الإسرائيلي في قيامه إلا على قرار مشكوك، إن لم يكن مطعونًا، في شرعيته من منظور القانون الدولي، صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٤٧، ورغم أنه مجرد توصية غير ملزمة، وفق المستقر في فقه القانون الدولي، ولكنه أفرز كيانًا معترفًا به، تم قبوله عضوًا في الأمم المتحدة بناء على توصية من مجلس الأمن، في ١٩٤٩/٥/١١، مفادها أن «إسرائيل دولة محبة للسلم» ولديها الاستعداد للقبول بميثاق الأمم المتحدة وتنفيذ ما يترتب عليها من التزامات بموجبه.

ولعل المتتبع لتطورات القضية الفلسطينية، منذ بدء الغزو الصهيوني الاستيطاني الاستعماري الإحلالي لفلسطين ببناء أول مستعمرة إستيطانية إحلالية في القدس عام ١٨٨١، مرورًا بتوصية لجنة بنرمان ١٩٠٧، وسايكس-بيكو ١٩١٦، ووعد بلفور ١٩١٧، ووضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، ثم قرار التقسيم عام ١٩٤٧، فحرب «النكبة» عام ١٩٤٨، لا يجد عظيم عناء في استشفاف كنه القرار «التوصية» الذي أفضى إلى ولادة الكيان الإسرائيلي.

إذ وقفت وراء نفاذ إقامة الكيان الإسرائيلي إمكانيات سياسية متوفرة للحركة الصهيونية، وتحالف دولي مع بريطانيا العظمى ودعم مهم من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، التي أدت مجتمعةً، وبخاصة الأخيرة منها، دورًا محوريًا في انتزاع قرار التقسيم وإضفاء «الإطار القانوني» لولادته بشتى الوسائل، ومنها الجانب العسكري بتوريثه الآلة والقواعد العسكرية التي كانت تحوزها الدولة المنتدبة في فلسطين، والتي جرى استخدامها في مواجهة الثوار الفلسطينيين ومعهم الجيوش العربية التي هبّت لنجدتهم، فكانت الهدنة التي فرضها الحليف الدولي إعدادًا للجولة القادمة التي انتهت إلى هزيمة الجيوش العربية واحتلال «إسرائيل» ٧٨٪ من إجمالي المساحة الكلية لفلسطين، بما يزيد ٢٢٪ عن المساحة المقررة لها بموجب قرار التقسيم. ولولا استبسال قوات الجيش العربي بتوجيه من جلالة المغفور له الملك المؤسس عبد الله الأول في الدفاع عن البلدة القديمة ومحيطها «لضاعت القدس بكاملها وما كان للفلسطينيين والعرب والمسلمين اليوم قضية اسمها القدس»، على حدّ تعبيره.

ولكن هذا الكيان الاستعماري، الذي رأى فيه الغرب عينه الاستراتيجية المتقدمة والاستحالة المادية دون وحدة المنطقة العربية وبؤرة دعم الحلف الدولي الثلاثي الأقطاب سياسيًا وعسكريًا وإعلاميًا ممثلاً في البيان الثلاثي الأمريكي-البريطاني-الفرنسي عام ١٩٥٠، بدأ يعدّ العدة لجولة عسكرية جديدة، فكان العدوان الثلاثي البريطاني الفرنسي-الإسرائيلي (في العام ١٩٥٦) ردًا على تأميم الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر لقناة السويس، والذي انتهى إلى نصر سياسي له عندما أجبرت الولايات المتحدة قوات الاحتلال بالانسحاب، وذلك بدافع من مصالحها الحيوية، الإقليمية والكونية، ولشن العدوان من دون موافقتها، فضلاً عن تهديد الاتحاد السوفيتي (سابقًا) بالتدخل في الحرب لصالح مصر لأسباب أيديولوجية ومصلحية معًا.

بيد أن السياسة العدوانية التوسعية الإسرائيلية لم تنته، بدليل الحرب التي شنتها ضد مصر والأردن وسوريا في ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وانتهت إلى احتلال الأراضي العربية، المذكورة سابقًا، بما في ذلك الشطر الشرقي من القدس الذي دخلته في اليوم السابع من نفس الشهر نفسه، لتشرع في تنفيذ مخطط تهويده بهدم حارة المغاربة وإعلان القدس، بشطريها الغربي والشرقي، «عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل»، والذي صادق عليه البرلمان الإسرائيلي «الكنيست» في ٢٧ حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

ومع أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧، والذي تم بموجبه وقف إطلاق النار، قضى في أحد بنوده بانسحاب «إسرائيل» من الأراضي التي احتلتها في الحرب الأخيرة، إلا أنها لم تأبه به ولا بقرار مجلس الأمن التأكيدي رقم ١٩٧٣/٣٣٨، ولا بغيره من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان التابعة «للجمعية العامة»، ولا بتلك الصادرة عن الوكالات المتخصصة ذات الصلة، وأبرزها قرارات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وقرار محكمة العدل الدولية القاضي، في ٩ تموز (يوليو) ٢٠٠٤، بتفكيك جدار الفصل العنصري وتعويض المتضررين منه، والذي عدّه خبراء القانون الدولي قرارًا ملزمًا بسبب طبيعته الكاشفة والآمرة معًا، بمعنى أنه لم ينشئ حقًا بل كشف عنه؛ فيما يعتبر من القواعد الآمرة

التي لا يجوز مخالفتها ولا الاتفاق على مخالفتها حتى وإن لم تصبّ في صالح الطرف المعني، والممثل هنا في سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

ومع أن الأجندة الأممية حافلة بمئات القرارات ذات الصلة بالصراع العربي-الإسرائيلي، ومحوره القضية الفلسطينية وجوهرها قضية القدس، إلا أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي لم تلتفت إليها، بل مضت في سياسة التهويد، بأشكالها التشريعية والاستيطانية والتهجيرية، وتنفيذ أعمال الحفريات تحت المسجد الأقصى المبارك وبمحيطه ومصادرة الأراضي وتجفيف مصادر صمود الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وبخاصة القدس، دون الخشية من ضغط المساءلة والعقوبة، نظير «الفيتو» الأمريكي الذي منع إقرار مشاريع قرارات الأمم المتحدة التي تطالب الاحتلال بالانسحاب الفوري غير المشروط من الأراضي العربية المحتلة، وفق الفصل السابع من ميثاقها، ما عدّته تعطيلاً لإرادة المجتمع الدولي وتهديدًا للأمن والسلم الدوليين، فيما تمكنت واشنطن من كفّ اليد الأممية عن ملف القضية الفلسطينية لصالح الاستئثار به عبر رعاية مسار المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية الممتد منذ العام ١٩٩١ من دون أن يسفر عن تحقيق تقدم يتفق مع مضامين القرارات الأممية المطالبة بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة، وتمكين الشعب العربي الفلسطيني من حقوقه الإنسانية في التحرر وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق القرار الدولي ١٩٤ الصادر في ١٩٤٨/١٢/١١ حول «حق العودة والتعويض».

ويستقيم ذلك الحال مع معادلة التفاوض غير المتوازنة؛ بين احتلال إسرائيلي يمتلك مقومات القوة المادية والعسكرية والسياسية والإعلامية والدعم الأمريكي المفتوح، وسلطة وطنية فلسطينية لا تلوي على شيء، وفي حين يدخل الجانب الإسرائيلي دائرة التفاوض المغلقة وفق استراتيجية المسار الممتد إلى ما لا نهاية، فإن المفاوض الفلسطيني يستند إلى سلاح القوة الأدبية لقرارات الشرعية الدولية، التي ظلت حبرًا على ورق إزاء افتقارها معوّل النفاذ مقابل الحماية السياسية الأمريكية لسلطة الاحتلال.

غير أن الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي ضاقت ذرعًا بسياسة التهويد والاستيطان الإسرائيلية، أقرّت «بالبطل والإلغاء» قرار الاحتلال ضمّ الجولان السورية، في ١٩٨١/١٢/١٤، وإعلان «القدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل»، المعروف «بقانون أساسي القدس» الذي سنّه «الكنيست» في ١٩٨٠/٧/٣٠، معتبرة أنه «لا يمكن لهما، ولا لغيرهما من القرارات الإسرائيلية المشابهة، إنتاج أي أثر قانوني، وإنما تهديد الأمن والسلم الدوليين».

وتبعًا لذلك؛ شجبت، أيضًا، موقف العضو الدائم في مجلس الأمن، في إشارة غير مباشرة للولايات المتحدة، من التصويت ضدّ القرار رقم ١٢٣/٣٧ الصادر في ١٩٨٢/١٢/١٦، والمستند إلى الفصل السابع من الميثاق الأممي والذي جاء بمبادرة سورية، معتبرة أنه (الفيتو الأمريكي) يشكل تشجيعًا للاحتلال الإسرائيلي للتمرد على إرادة المجتمع الدولي، وبالتالي تهديد الأمن والسلم الدوليين. غير أن فشل مجلس الأمن في معالجة تلك القضية، يفتح الباب أمام حمل القضية الفلسطينية إلى الجمعية العامة لاستصدار قرار يستند إلى قرارها الخاص «الاتحاد من أجل السلام»، الصادر في ١٩٥٠/١٢/١١، والذي جاء بمبادرة أمريكية، حيث تكتسب القرارات المستندة إليه، وفق رأي فقهاء القانون الدولي، قوة تلك الصادرة عن مجلس الأمن بموجب الفصل السابع، طالما أنها تهدد الأمن والسلم الدوليين.

وقد اعتبر القرار، الصادر عام ١٩٨٢ بتأييد ٨٧ دولة مقابل رفض ٢٢ وامتناع ٣١، وجرى تأكيده في معظم القرارات الأممية اللاحقة، الكيان الإسرائيلي، إزاء مضيّه في سياسة تهويد الأراضي العربية المحتلة ورفض الانسحاب منها، «دولة عضو غير محبة للسلم وغير مستعدة للوفاء بما يرتبه عليها الميثاق من التزامات»، خلافًا لأسّ قبولها عضوًا في الأمم المتحدة. كما يكتسب دلالات قانونية خطيرة تضع أكثر من علامة استفهام على شرعية الوجود الإسرائيلي؛ إذ جاء فيه:

١. تدين بقوة إسرائيل لعدم امتثالها «لقرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة»؛

٢. تعلن مرة أخرى أن قرار «إسرائيل» الصادر في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١ بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مرتفعات الجولان السورية المحتلة يعدّ عملاً عدوانيًا.

٣. «تعلن مرة أخرى أن قرار إسرائيل فرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مرتفعات الجولان السورية المحتلة باطل أصلاً وخالٍ من أية صحة قانونية و/ أو أي أثر قانوني».

٤. تعلن أن جميع السياسات والممارسات الإسرائيلية الخاصة بضمّ الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة، بما فيها القدس، أو التي تستهدف ذلك، تشكل انتهاكًا للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٥. «تقرر مرة أخرى أن جميع الإجراءات التي تتخذها إسرائيل لتنمية قرارها المتصل بمرتفعات الجولان السورية المحتلة إجراءات غير قانونية وباطلة ولن يعترف بها».

٦. «تعيد تأكيد ما قررته من أن جميع أحكام اتفاقيات لاهاي لسنة ١٩٠٧ واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩، ما فتئت تنطبق على الأراضي السورية التي تحتلها إسرائيل منذ سنة ١٩٦٧ وتطلب إلى جميع أطرافها أن تحترم وتكفل احترام التزاماتها بموجب هذه الصكوك في جميع الظروف».

٧. «تقرر مرة أخرى أن مواصلة إسرائيل احتلال مرتفعات الجولان السورية منذ سنة ١٩٦٧ وضمّها إياها بالفعل في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١ عقب اتخاذها قرار فرض قوانينها وولايتها وإدارتها على ذلك الإقليم يشكلان تهديدًا مستمرًا للسلم والأمن الدوليين».

٨. تشجب بقوة الصوت السلبي الذي أدلى به عضو دائم في مجلس الأمن «المقصود الولايات المتحدة» والذي منع المجلس من أن يتخذ ضد إسرائيل، بموجب الفصل السابع من الميثاق، «التدابير اللازمة».

٩. تشجب كذلك أي دعم سياسي واقتصادي وعسكري وتكنولوجي يقدم إلى

إسرائيل، من شأنه أن يشجعها على ارتكاب الأعمال العدوانية وتوطيد وإدامة احتلالها وضمّها للأراضي العربية المحتلة.

١٠. «تؤكد بقوة مرة أخرى على مطالبها بأن تلغي إسرائيل على الفور قرارها الصادر في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١ بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مرتفعات الجولان السورية، والذي ترتب عليه الضم الفعلي لتلك الأراضي».

١١. تعيد مرة أخرى تأكيد الضرورة القصوى لانسحاب إسرائيل انسحابًا كاملاً وغير مشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، بما فيها القدس، وهو شرط أساسي لإقامة سلم شامل وعادل في الشرق الأوسط.

١٢. تقرر مرة أخرى أن سجل إسرائيل وإجراءاتها تثبت أنها ليست دولة عضوًا محبة للسلم وأنها تمعن في انتهاك المبادئ الواردة في الميثاق، وأنها لم تقم بالالتزامات المترتبة عليها بموجب الميثاق أو بالالتزامات المترتبة عليها بموجب قرارات الجمعية العامة.

١٣. تطلب مرّة أخرى إلى جميع الدول الأعضاء تطبيق التدابير التالية:

أ. الامتناع عن إمداد إسرائيل بأية أسلحة أو معدات متصلة بها ووقف أية مساعدات عسكرية تتلقاها إسرائيل منها.

ب. الامتناع عن اقتناء أية أسلحة أو معدات عسكرية من إسرائيل.

ت. وقف المساعدات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية لإسرائيل ووقف التعاون معها.

ث. قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية والثقافية مع إسرائيل.

١٤. تكرر طلبها إلى جميع الدول الأعضاء أن تكف على الفور، فرادى ومجتمعة، عن كل تعاون مع إسرائيل كي تعزلها عزلاً تامًا في جميع الميادين.

١٥. تحث الدول غير الأعضاء على التصرف وفقًا لأحكام هذا القرار.

١٦. تطلب إلى الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية الأخرى أن تمتثل في علاقاتها مع إسرائيل لأحكام هذا القرار.

بيد أن الكيان الإسرائيلي يتجاوز الأجندة الأممية صوب فرض وقائع مغايرة في الأراضي المحتلة غير قابلة للتفاوض وتحول دون إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، استنادًا إلى معطيات إقليمية ودولية تمنحه فرصة كافية لتعميق الخلل القائم لمصلحته، وحلف استراتيجي مع الولايات المتحدة يشكل الظهير الاستراتيجي لأمنه ووجوده في المنطقة، بينما يسهم تخلي العرب عن خيار المواجهة معه، أيًا كان نوعها، واستبداله بخيار السلام الاستراتيجي، من خلال مبادرة السلام العربية «الأبدية» التي يجري التأكيد عليها في كل مناسبة، في جعله مطمئنًا لخياراته العدوانية التوسعية ويزيد من تعنته وتجاهله لإرادة المجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة الخاصة بالصراع العربي-الإسرائيلي.

وتجسّد معطيات الأمر الواقع في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس، نهج الاحتلال في الاستيطان والاستعمار والعدوان، والمتمثل في:

١. **المستوطنات:** بلغ عدد المستوطنات الاستعمارية الإحلالية القائمة في الشطر الشرقي من القدس حتى نهاية عام ٢٠١١ زهاء ١٥ مستوطنة ضمن مساحة تقدر بنحو ٢٤,٨٩٧ دونمًا تضمّ ١٩٩,٦٤٧ مستوطنًا، وذلك وفق تقرير منظمة التحرير الفلسطينية عن القدس لشهر حزيران (يونيو) ٢٠١٣.

٢. **البؤر الاستيطانية الاستعمارية الإحلالية:** وعددها (٨) بؤر استيطانية استعمارية احلالية، تضمّ ألفي مستوطن.

٣. **التوسع الاستيطاني:** والذي شهد نموًا ملحوظًا متدرجًا في عدد وحداته الاستيطانية ارتفع من زهاء ٥٦٩ في العام ٢٠١٠، إلى نحو ١٧٧٢ في العام ٢٠١١، ومن ثم ٢٣٨٦ وحدة استيطانية في العام ٢٠١٢.

٤. **البيوت والمنشآت المهدمة:** وبلغ عددها خلال الفترة الواقعة بين ٢٠٠٠ وحتى الربع الأول من العام ٢٠١٣ حوالي ١١٥٩ بين منزل وشقة ومنشأة.

٥. **الحفريات حول المسجد الأقصى وتحته:** وعددها ٤٧ موقعًا، منها ١٧ مكتملة و٣٠ نشطة، بواقع ٢٥ حفرية غرب المسجد الأقصى، ١٣ منها مستمرة و١٢ مكتملة، و١٧ حفرية جنوب المسجد الأقصى، منها ١٢ مستمرة و٥ مكتملة، بالإضافة إلى خمس حفريات شمال المسجد الأقصى جميعها مستمرة.

٦. **اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى:** وبلغ عددهم ١١٨٨١ مستوطنًا استعماريًا ما بين عامي ٢٠١١- ٢٠١٢.

٧. **سحب هويات المقدسيين:** وعددها ١٤٦٢١ هوية منذ عام ١٩٦٧ حتى نهاية عام ٢٠١١.

٨. **تهويد التعليم من خلال المدارس التابعة للبلدية:** وبلغ عددها وفق إحصائية عام ٢٠١٢/٢٠١٣ حوالي ٥٧ مدرسة بسعة ٣٨٢٩٣ طالبًا وطالبة. أما المدارس الخاصة التي أخذ بعضها بتطبيق المنهاج الإسرائيلي فعددها للفترة نفسها ٦٨ مدرسة بسعة ٢٥,٤٣٩ طالبًا وطالبة، في حين بلغ عدد مدارس الأوقاف التي تطبق المنهاج الفلسطيني أو الأردني التابعة للأوقاف ٤٠ مدرسة بسعة ١٢٠١٧ طالبًا وطالبة.

٩. **إغلاق المؤسسات:** تم إغلاق ٥٢ مؤسسة منذ عام ١٩٦٧ حتى نهاية عام ٢٠١٢.

١٠. **تطويق القدس بالحواجز الثابتة:** وعددها ١٢ حاجزًا وهي:

١:١٠: حاجز قلنديا – المطار: شمال القدس.

٢:١٠: حاجز حزما: شمال شرق القدس.

٣:١٠: حاجز شعفاط: مخيم شعفاط.

٤:١٠: حاجز الزعيم: شرق الطور.

٥:١٠: حاجز الزيتونة: جبل الزيتون.

٦:١٠: حاجز السواحرة: السواحرة الشرقية.

٧:١٠: حاجز الشيخ سعد: الشيخ سعد.

٨:١٠: حاجز النعمان: خلة النعمان.

٩:١٠: حاجز بيت لحم: جنوب القدس.

١٠:١٠: حاجز جيلو: بيت جالا.

١١:١٠: حاجز الولجة: قرية الولجة.

١٢:١٠: حاجز عوفر التجاري: بلدة بيتونيا.

١١. **عدد مواطني القدس ومحيطها:** تبلغ مساحة البلدة القديمة ومحيطها ٤٧,٣٩١ دونمًا، بعديد سكان يقدر بنحو ٢٦٩,٥٦٥ مواطنًا، مقابل ما مجموعه ١٩٩,٦٤٧ مستوطنًا، أي ما نسبته ٤٢,٥٪، في حين تبلغ نسبة العرب ٥٧,٤٪، بما يعني اقتراب

نسبة المستوطنين الاستعماريين في البلدة القديمة ومحيطها من نسبة مواطنيها المقدسيين. وإذا ما استمر التطور الاستيطاني الاستعماري على هذا النحو، عبر ضخّ الأموال الهائلة في إقامة المزيد من المستوطنات الاستعمارية الإحلالية وتسمين القائم منها ورفدها بالمستوطنين، فإنه لن يمضي الكثير من الزمن حتى تصبح البلدة القديمة ومحيطها ديموغرافيًا ونظامًا حياتيًا مظهرًا وواقعًا كما لو كانت بلدة يهودية منزوعة وجهها العربي الإسلامي.

(ب) السياسة الوقائية: المنهج الأردني في الحفاظ على الطابع العربي الإسلامي للقدس

يرتبط الأردن شعبًا وأرضًا، تاريخًا وحضارة، مقدسات إسلامية ومسيحية، وجدانًا ومصيرًا، ارتباطًا وثيقًا بفلسطين، يعود، من حيث بعده الهاشمي، إلى جدّ الهاشميين الأعظم نبي الأمة ورسولها محمد ﷺ، حيث أسري به من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى المبارك ومعراجه من هناك إلى السموات العلى.

والأردن تاريخيًا بلد الحشد والرباط، وإليه انطلقت أول حرب التحرير للمسلمين خارج الحجاز باتجاه معاقل دولة الروم التي كانت تحتل بلاد الشام وتمتد تخومها إلى الديار المقدسة؛ وفي موقعة مؤتة[1] التي كان قادتها زيد بن حارثة وجعفر بن أبي طالب وعبد الله بن رواحه، ليستشهدوا ثلاثتهم على أرض الأردن فتولى القيادة من بعدهم خالد بن الوليد الذي أعاد ترتيب الجيش وانسحب انسحابًا منظمًا جنبهم سحق جيوش الروم لهم نظير تفوقهم عددًا وعدّة.

وعلى أرض الأردن احتشدت جيوش الخليفة عمر بن الخطاب ومنه انطلقت لتحرير القدس من الاحتلال الروماني حيث دخلها فاتحًا دونما قتال بصحبة قائد جيوشه أبو عبيدة عامر بن الجراح ومعاونيه من أمراء الجيوش، خالد بن الوليد وعمرو بن العاص وشرحبيل بن حسنه وعبد الرحمن بن عوف، ليمنح بطريرك القدس صفرنيوس وأهلها

(١) في العام الثامن للهجرة (المحرر).

العهدة العمرية[٢] التي عدّت أول وثيقة تاريخية تنظم العلاقة بين المسلمين وبني جلدتهم من المسيحيين العرب. كما احتشدت على أرضه جيوش القائد الإسلامي صلاح الدين الأيوبي ومنه انطلقت لتحرير القدس من الحكم الصليبي في معركة حطين، عام ١١٨٧م، بعد أن مرّ على استعمار الصليبيين للقدس وبلاد الشام ٨٨ عامًا، إذ يعود استعمار الصليبيين للقدس إلى العام ١٠٩٩م.

وإذا كانت علاقات الأردن بفلسطين حتى بداية العهد الهاشمي المعاصر قد تراوحت ما بين الحشد والرباط والتحرير، فإن العهد الهاشمي الجديد أضاف لذلك نهجًا سياسيًا وقائيًا محكومًا بالظروف العربية والإقليمية والدولية المرافقة للصراع العربي-الإسرائيلي، التي حرص فيها الأردن على حماية الهوية العربية الإسلامية للقدس ومقدساتها في ظل الاحتلال الإسرائيلي وإصراره على المضي قدمًا في نمط عدوانه الثابت، إزاء سياسة عربية وإقليمية ودولية بعيدة عن انتهاج سياسة إجباره على الإذعان لقرارات الشرعية الدولية.

ولا يدخل استلال الأردن لناصية السياسة الوقائية في باب التنكر لمنهج التحرير، بل لانعدام مقومات المضيّ قدمًا فيه أمام اختلال موازين القوى لصالح الاحتلال؛ فهو خيار الاضطرار وليس تخليًا عن القضية الفلسطينية، وجوهرها قضية القدس.

ولن تتوقف هذه الورقة عند دور الأردن وتضحياته في الحروب الإسرائيلية العربية، صوب التركيز على سياسته الوقائية التي ابتدأت بقرار فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية في ٣١ تموز (يوليو) ١٩٨٨ الذي استثنى ابتداء القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية منه، ليقتصر فيما بعد على المقدسات الإسلامية في القدس.

---

(٢) العهدة العمرية؛ كتابًا كتبه الخليفة عمر بن الخطاب لأهل القدس عندما فتحها المسلمون في العام ٦٣٨ للميلاد، أمّنهم فيه على حياتهم وكنائسهم وممتلكاتهم. وتعدّ أحد أهم الوثائق التاريخية في تاريخ القدس خاصة، وفلسطين عامة، حيث تؤكد مكانة القدس الدينية وتظهر احترام المسلمين للديانات السماوية وتدل على التسامح الإسلامي (المحرر).

ويسمح المنهج الوقائي بانتهاج الأردن سياسة الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية للقدس (البلدة القديمة) وما حولها، الرازحة تحت الاحتلال الإسرائيلي، متسلحًا بالإرث التاريخي والديني للعائلة الهاشمية، وبعدم شمول قرار فك الارتباط لمقدساتها الإسلامية والمسيحية، وبالبند التاسع من معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية[٣]، الذي ينصّ تحت عنوان «الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية وحوار الأديان»، على:

١. سيمنح كل طرف للطرف الآخر حرية الوصول للأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية.

٢. وبهذا الخصوص، وبما يتماشى مع إعلان واشنطن، تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستعطي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن.

٣. سيقوم الطرفان بالعمل سويًا لتعزيز حوار الأديان بين الأديان التوحيدية الثلاث، بهدف العمل باتجاه تفاهم ديني، والتزام أخلاقي، وحرية العبادة والتسامح والسلام.

ويتبدى هذا المنهج الوقائي على أرض الواقع من خلال:

- استمرار الأردن في الإعمارات الهاشمية التي بدأت في عهد الشريف الحسين بن علي عام ١٩٢٤ بتبرعه بأكثر من ٣٠ ألف ليرة ذهبية من ماله الخاص للجنة التي كانت تجمع التبرعات لإعادة إعمار الأقصى وترميمه. وتوالت الإعمارات الهاشمية في عهد الملك المؤسس عبد الله بن الحسين، فالملك الحسين بن طلال وصولاً إلى الملك عبد الله الثاني ابن الحسين.
- تقنين سياسة الأردن الوقائية من خلال تشكيل لجنة إعمار المسجد الأقصى المبارك والصخرة المشرفة واللجنة الملكية لشؤون القدس والصندوق الهاشمي لإعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة.
- إعادة بناء منبر صلاح الدين الأيوبي، الذي أتى عليه حريق الأقصى الذي أشعله

(٣) التي تم توقيعها في ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٤ (المحرر).

اليهودي الاسترالي الجنسية مايكل دنيس روهان بالتواطؤ مع سلطات الاحتلال الصهيوني في ٢١ آب (أغسطس) ١٩٦٩، بالمواصفات الفنية نفسها التي كان عليها قبل الحريق وإعادة نصبه في مكانه.

- التعاون والتنسيق مع الدول العربية والإسلامية والصديقة الأعضاء في محكمة العدل الدولية في قضية جدار الفصل المرفوعة أمامها بناء على طلب من الجمعية العامة حول الطبيعة القانونية له، مما مهد الطريق قانونيًا أمام المحكمة لإصدار قرارها التاريخي، في ٩ تموز (يوليو) ٢٠٠٤، القاضي بعدم شرعيته ووجوب تفكيكه وتعويض المتضررين منه، والطلب من الدول الأعضاء بممارسة الضغط على «إسرائيل» لإجبارها على الالتزام به، والذي تبنته الجمعية العامة في قرارها (د. أ. ط١٠/١٥) الصادر في ٢٠ تموز (يوليو) ٢٠٠٤.
- إدراج القدس (البلدة القديمة) ضمن لائحة التراث التاريخي «لليونسكو» عام ١٩٨١.
- إدراج القدس ضمن لائحة «اليونسكو» للتراث التاريخي المهدد بالخطر عام ١٩٨٢.
- الضغط بالوسائل الدبلوماسية على الاحتلال الإسرائيلي لإلغاء العديد من قراراتها الاستفزازية الخاصة بتشجيع المستوطنين وتأمين الحماية لهم في اعتداءاتهم واقتحاماتهم للمسجد الأقصى.
- انتزاع الأردن، بالتعاون والتنسيق مع ممثلي الدول العربية والدول الصديقة في «اليونسكو»، قرارًا تضمن تبني المشروع الأردني الخاص بتلة باب المغاربة.
- حشد الدعم لقبول فلسطين عضوًا في «اليونسكو»، وذلك بالتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية، التي قدمت طلبًا بهذا الخصوص، والدول العربية والإسلامية والصديقة الأعضاء فيها، ما أثار حفيظة الجانبين الإسرائيلي والأمريكي عبر التوقف عن دفع ما يترتب عليهما من التزامات مالية لتتوقف بذلك عضويتهما في «اليونسكو».
- إشراف ومسؤولية وزارة الأوقاف الأردنية على المقدسات الإسلامية والأوقاف في

القدس، والمحافظة عليها وما يتبعها من مدارس، لخدمة أهل القدس، بالإضافة إلى وجود محاكم شرعية في القدس تابعة إلى دائرة قاضي القضاة الأردنية.

ثانيًا: القدس عاصمة لدولتين

يعدّ خيار القدس عاصمة لدولتي «إسرائيل»، السلطة القائمة بالاحتلال، والدولة الفلسطينية المنشودة، من أكثر الخيارات وضوحًا وشفافية، بالرغم من تعدد نماذجه، ومن أبرزها:

١. **النموذج السيادي التوحيدي:** يرى دعاة هذا النموذج ببقاء القدس موحدة في جميع مناحي الحياة على أن تكون السيادة عليها للاحتلال الإسرائيلي، أي على شطرها الغربي انطلاقًا من إنجاز «تحرير الشطر الشرقي» في حرب الخامس من حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧ التي يزعم أنها حرب تحرير استعاد فيها سيادته المفقودة على القدس منذ ثلاثة آلاف عام، أي منذ الألفية الأولى قبل الميلاد. إلا أن هذا الادعاء باطل من أساسه، لسببين رئيسيين هما:

- إن مفهوم السيادة حديث لم يكن معروفًا في تلك الحقبة الزمنية التي تزعم «إسرائيل» حكمها للقدس من خلال تبعيتها لمملكة يهوذا التي دمرها القائد العراقي البابلي نبوخذ نصر.
- إن مفهوم السيادة وفق الفقه القانوني الدولي المعاصر مستقر في الشعب لا يزول بالاحتلال أو بالادعاءات التاريخية التوراتية الأسطورية. وهي، أي السيادة، في حالة فلسطين كامنة في الشعب العربي الفلسطيني ولا تنتقل بأي شكل من الأشكال للآخر الإسرائيلي عن طريق الاحتلال أو الضم أو بغيرها من طرق فرض السيادة بالقوة على شعب فلسطين، بما فيها القدس.

٢. **النموذج السيادي التوحيدي الوظائفي:** ويرى هذا النموذج بقاء القدس موحدة على أن تبقى السيادة في مدينة القدس بشطريها الشرقي والغربي للاحتلال الإسرائيلي، وتقسيم القدس إلى بلديتين: بلدية الشطر الشرقي وتكون تابعة إداريًا ووظائفيًا للدولة الفلسطينية المنشودة، بينما يبقى الشطر الغربي من

مدينة القدس تابعًا إداريًا ووظائفيًا للكيان الإسرائيلي. وهذا النموذج يرفضه الطرف الفلسطيني بشدة، بينما قد يحظى بترحيب كبير من لدن الأوساط الإسرائيلية.

٣. **النموذج التوحيدي المقسم للسيادة:** ويرى هذا النموذج أن يعاد تقسيم القدس إلى شطريها الشرقي ويكون تحت السيادة الفلسطينية، والغربي وتكون السيادة فيه للاحتلال الإسرائيلي، على أن تبقى المدينة مفتوحة للفلسطينيين والإسرائيليين على حدّ سواء ولجميع أتباع الديانات السماوية الثلاث ولكل ذي صاحب مصلحة في دخولها. وهذا ما يلقى تأييد الفلسطينيين وجميع الدول المطالبة بامتثال الاحتلال لإرادة المجتمع الدولي والشرعية الدولية بتطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، التي لا تعترف بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، بما فيها القدس، وتعتبر جميع إجراءاته التشريعية والتنفيذية باطلة ولاغية ولا تنتج أي أثر قانوني، ذلك لأن الاحتلال لا يمكن له اكتساب صفة الديمومة مهما طال أمده.

ولكن هذا النموذج التوحيدي للدخول إلى المدينة المقدسة والتقسيم للسيادة والبلديات مرفوض بالمطلق من الاحتلال الإسرائيلي، كونه يتناقض كليًا مع سياسته العقائدية التوراتية الأسطورية والعدوانية التوسعية.

٤. **نموذج ثنائي السيادة والبلدية:** ويرى هذا النموذج تقاسم السيادة على القدس وكذلك البلدية، بحيث تكون السيادة على الشطر الغربي للاحتلال الإسرائيلي، وكذلك بلديته، في حين تكون السيادة على الشطر الشرقي للدولة الفلسطينية المنشودة وكذلك بلديته. وهذا النموذج مرفوض أيضًا بالمطلق من الجانب الإسرائيلي، للأسباب الواردة آنفًا، في حين يرحب الطرف الفلسطيني به ويسعى إليه من خلال المفاوضات، التي لم تسفر، حتى الآن، عن نتيجة ملموسة بسبب التعنت الإسرائيلي.

ثالثًا: خيار التدويل

يندرج تدويل القدس ضمن سياق الجزء الثالث من قرار التقسيم رقم ١٨١ الصادر في ١٩٤٧/١١/٢٩، حيث ينص البند (أ) وموضوعه «النظام الخاص بالقدس» على: «يجعل لمدينة القدس كيان منفصل (Corpus Separatum) خاضع لنظام دولي

خاص، وتتولى الأمم المتحدة إدارتها، ويعين مجلس الوصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة».

أما حدود المدينة، موضوع الفقرة (ب) من الجزء الثالث، فتنص على: «تشمل مدينة القدس الحالية، مضافًا إليها القرى والبلدات المجاورة، وأبعدها شرقًا أبو ديس، وأبعدها جنوبًا بيت لحم، وأبعدها غربًا عين كارم، وتشمل معها المنطقة المبنية من قرية قالونيا».

وهذا يعني شمول تدويل القدس لشطريها الشرقي والغربي على حدّ سواء من جهة، وأن المدينة، وفق أحكام القانون الدولي، بشطريها محتلة ينطبق عليها قانون الاحتلال واتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقيات جنيف الأربع الصادرة في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩، وبخاصة الرابعة منها، ومشمولة بجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وقرارات الوكالات المتخصصة التابعة لها، وأبرزها منظمة «اليونسكو» ومجلس حقوق الإنسان ومحكمة العدل الدولية، من جهة أخرى.

كما يتعامل الجزء الثالث من قرار التقسيم مع حاكم المدينة والموظفين الإداريين، والاستقلال المحلي، وتدابير الأمن، والتنظيم التشريعي، والقضاء، والاتحاد الاقتصادي والنظام الاقتصادي، وحرية العبور، والعلاقات الثنائية، والمواطنة، وحريات المواطنين، والأماكن المقدسة، وسلطات الحاكم فيما يتعلق بالأماكن المقدسة.

ونظرًا لارتباط الأماكن المقدسة بالقدس وكذلك سلطات الحاكم المتعلقة بالأماكن المقدسة، فإن من الضروري التوقف عند ما أورده قرار الأمم المتحدة في جزئه الثالث حول الأماكن المقدسة، حيث نصّ بنده الثالث عشر على:

١. الأماكن المقدسة:

أ) لا تنكر أو تمسّ الحقوق القائمة المتعلقة بالأماكن المقدسة والأبنية أو المواقع الدينية.

ب) تؤمن حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة والأبنية أو المواقع الدينية، وكذلك حرية العبادة، بما يتفق والحقوق القائمة، على أن يخضع ذلك لمقتضيات النظام واللياقة.

ت) تصان الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية. ولا يسمح بأي عمل يمكن

أن يمسّ بطريقة من الطرق صفتها القدسية. فإذا بدا للحاكم في أي وقت أن أيّ مكان مقدس أو مبنى أو موقع ديني بحاجة إلى ترميم عاجل، جاز له أن يدعو الطائفة أو الطوائف المعنية لإجراء الترميم. وإذا لم يعمل شيء في وقت معقول أمكن للحاكم أن يجريه بنفسه على نفقة الطائفة أو الطوائف المعنية.

ث) لا تفرض ضريبة على مكان مقدس أو مبنى أو موقع ديني كان معفى منها في تاريخ إنشاء المدينة. يجب ألا يحدث أي تغيير في هذه الضريبة يكون من شأنه التمييز بين مالكي أو قاطني الأماكن المقدسة أو الأبنية أو المواقع الدينية، أو يكون من شأنه وضع هؤلاء المالكين أو القاطنين من أثر الضريبة العام في وضع أقل شأنًا مما كان عليه حالهم وقت تبني توصيات الجمعية العامة.

٢. سلطات الحاكم الخاصة فيما يتصل بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية في المدينة وفي أي جزء من فلسطين:

أ) تكون حماية الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية الموجودة في مدينة القدس موضع اهتمام خاص من الحاكم.

ب) فيما يتصل بهذه الأماكن والأبنية والمواقع الموجودة في فلسطين خارج المدينة، يقرر الحاكم، بموجب السلطات التي منحه إياها دستور كلا الدولتين، ما إذا كانت أحكام دستور الدولتين العربية واليهودية في فلسطين المتعلقة بها وبالحقوق الدينية قد أحسن تطبيقها واحترامها.

ت) يخول الحاكم أيضًا اتخاذ القرارات على أساس الحقوق القائمة في حالات النزاع الذي قد ينشأ بين الفئات الدينية المختلفة أو من طقوس طائفة دينية واحدة بالنسبة إلى الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية في أي جزء من فلسطين. ويمكن أن يساعده في هذه المهمة «مجلس شورى مكون من ممثلين عن الطوائف المختلفة يعملون بصفة استشارية».

ومع أن نظام الوصاية على القدس ظلّ حبرًا على ورق بسبب الضمّ الإسرائيلي للشطر الغربي من القدس إلى كيانها الغاصب وانضمام الضفة الغربية، بما فيها الشطر الشرقي من المدينة إلى دولة الوحدة الأردنية الفلسطينية عام ١٩٥٠ باسم المملكة

الأردنية الهاشمية، فإن الأمم المتحدة لم تعترف بذلك. كما ما من دولة، بما فيها الدول العربية والإسلامية، قد اعترفت بهذا الواقع، باستثناء باكستان وبريطانيا العظمي اللتان اعترفتا بوحدة الضفتين دون أن يشمل اعتراف الأخيرة بالشطر الشرقي من القدس كجزء من دولة الوحدة ولا بالشطر الغربي كجزء من «دولة إسرائيل»، باعتبار أن ذلك يتعارض مع قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤٧/١٨١.

وقد حكم هذا القرار مرجعية موقف الأمم المتحدة من القدس المحتلة، وإن اعترفت عمليًا، وليس قانونيًا، بواقع القدس قبل حرب الخامس من حزيران، إزاء خلوّ قراراتها من الحديث عن الشطر الغربي أو الشرقي من المدينة، بل من القدس فقط، وعدم تناول القدس كعاصمة «لإسرائيل» أو للدولة الفلسطينية المنشودة، ما يعني أن القدس بكاملها محتلة ولا تزال خاضعة لمظلة القرار ١٩٤٧/١٨١.

وفي ضوء ذلك؛ يمكن نظريًا القول بأن خيار «تدويل القدس» بكاملها لا يزال قائمًا، وإن كان ذلك، واقعيًا، مستحيلاً بسبب إصرار الاحتلال الإسرائيلي على موقفه وضمه للقدس ومحيطها إليه، من جهة، ولأن اتفاقيات أوسلو كفّت، إلى حدّ ما، اليد الأممية عن القضية الفلسطينية حتى تبقى رهينة مفاوضات غير متوازنة برعاية أمريكية منحازة للاحتلال، من جهة أخرى.

رابعًا: خيار استعادة القدس (خيار المواجهة)

تتنقل أشكال المواجهة مع الكيان الإسرائيلي لاستعادة الأراضي الفلسطينية المحتلة في عدوان العام ١٩٦٧، ومنها القدس الشرقية بمقدساتها الإسلامية والمسيحية، إلى الحضن العربي الإسلامي، بين المنهج السياسي، بوسائله الدبلوماسية والتفاوضية المستندة إلى قرارات الشرعية الدولية ورغبة المجتمع الدولي في تحقيق الأمن والسلام بالمنطقة، إذا استجاب الاحتلال لذلك، وبين المقاومة الشعبية السلمية والانتفاضات الشعبية والمقاومة المسلحة التي تجيزها الفقرة الثالثة من المادة الأولى لميثاق الأمم المتحدة، إذا أجبر العرب على ذلك.

إن المتتبع لتاريخ الصراع العربي-الإسرائيلي يلحظ إصرار سلطات الاحتلال على تنفيذ السياسة العدوانية التوسعية، التي طالت البشر والحجر والمقدسات الدينية معًا، ورفض الإذعان لقرارات الأمم المتحدة بالانسحاب دون قيد أو شرط من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس، ومناهضة تمكين الشعب العربي الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة على حدود ما قبل الخامس من حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وأراضيهم، فضلاً عن رفض مبادرات السلام، ومنها «مبادرة السلام العربية»، معتقدة بدوام الدعم الأمريكي والأوروبي والضعف العربي الإسلامي، إلا أنها تقترف، في ذلك، خطأً تاريخيًا جسيمًا بحق نفسها ومواطنيها جراء استمرارها في سياستها الحالية، ما قد يدفع الفلسطينيين خاصة، والعرب عامة، إلى اللجوء لأسلوب المقاومة، بشتى صورها وأشكالها، وينذر بإضاعة فرص السلام في المنطقة.

إن على ساسة الكيان الإسرائيلي إعادة النظر في سياستهم الحالية التي تستند إلى معطيات قابلة للتغيير، إذ لم يعد المجتمع الدولي كما كان عليه سابقًا، حيث أصبحت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي يشعران بالحرج الشديد أمام التعنت الإسرائيلي ويضيقان ذرعًا بسياستها العدوانية وعدم تنفيذها لقرارات الشرعية الدولية، ما يحضر جليًا في تصريحات كبار المسؤولين والمفكرين السياسيين من مختلف دول العالم الذين يوجهون من خلالها النقد اللاذع للساسة الإسرائيليين وسياستهم العدوانية، ويبدون تعاطفهم مع القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، فضلاً عن قيام اتحاد نقابات وجامعات في أمريكا وأوروبا بمقاطعة مثيلاتها من النقابات والجامعات الإسرائيلية ورفض التعامل معها، كما اتخذ الاتحاد الأوروبي قرارًا بمقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة ومقاطعة الشركات التي تتعامل مع تلك المستوطنات.

إن على سلطات الاحتلال الاستفادة من دروس التاريخ، وإدراك أن موازين القوى لن تبقى لصالحها إلى الأبد، حيث بدأت الولايات المتحدة بإعادة النظر في سياساتها بالمنطقة، كما تبين مؤخرًا من خلال اتفاقها مع إيران الذي وجهت بموجبه لطمة قوية

إلى الاحتلال (رغم بذله جهدًا كبيرًا في الضغط على أمريكا) بعدم انصياعها لرغبته في شن حرب على طهران، بعدما ولّى زمن الحروب الخاطفة والاستباقية إلى غير رجعة، وما صرف واشنطن النظر عن استعمال القوة العسكرية ضدّ سوريا في أزمتها الحالية، خلافًا لما كان يهدف إليه الاحتلال الإسرائيلي، خير مثالٍ على ذلك. لقد غيرت أمريكا سياستها بعد حرب أفغانستان والعراق والصومال ولم تعد تذعن للوبي الصهيوني في سياساتها الخارجية، أسوة بالاتحاد الأوروبي أيضًا.

أما اعتماد الاحتلال الإسرائيلي على عوامل الضعف والتفكك التي تعتري الجسم العربي حاليًا فهو رهانٌ خاسر، إذ أثبت التاريخ قدرة العرب على رفع الظلم والعدوان عنهم وعدم استسلامهم يومًا لمشاريع الحركة الصهيونية والتصدي لها بالثورات والانتفاضات، فكانت لهم الغلبة في بعض الحروب الإسرائيلية-العربية، مثل حرب العبور (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣) وقطاع غزة (عامي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وتشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢) ولبنان (عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦)، فيما يشهد تاريخ مدينة القدس خضوعها لاحتلالات كثيرة عبر تاريخها الطويل ولكنها زالت عنها جميعًا، مثلما سيزول عنها الاحتلال الإسرائيلي، عاجلاً أم آجلاً، أمام قدرة العرب على النهوض.

الخاتمة

بناءً على ما تقدم من استعراض تحليلي لخيارات مستقبل القدس يمكن القول إن الخيار الأول، المتمثل في بقاء «الوضع الراهن»، والأخير المتعلق «بخيار المواجهة»، لهما خياران متصادمان بالاتجاه والمضمون: كون الأول يستند إلى منهج الاتجاه الاستعماري الاستيطاني الإحلالي، في حين يقوم الثاني على منهج التحرير، سواء أكان ذلك بقوة السياسة أم بسياسة القوة.

(٢)

نحو سياسة مدنيّة عربيّة إسلاميّة دوليّة في القدس الشريف

أ.د. عبد الكبير العلوي المدغري*

المقدمة

تحتل مدينة القدس، في الوجدان المسلم، مكانة خاصة لا تكاد تقلّ عن مكانة مكة المكرمة والمدينة المنورة، بوصفها حاضنة المسجد الأقصى المبارك أولى القبلتين، وثالث الحرمين الشريفين، ومسرى الرسول الكريم ﷺ، وحاضرة إسلامية تحفظ تاريخ الأمة وتراثها وتمثل رمزًا لصمودها وعزتها وكرامتها.

وتعدّ عند المسيحيين قبلة، والعاصمة الوحيدة التي يتفق عليها جلّ المسيحيين لأنها الأم، فيها القيامة، وبستان الزيتون، ومكان الصعود، ومكان العشاء الأخير، وفق قول الأب بيتر مدروس[١] في أعمال الندوة الأخيرة التي نظمها بيت مال القدس الشريف تحت عنوان «**مستقبل القدس الشريف في ظل التحولات الإقليمية والعالمية**»[٢].

وفي ضوء ما تشهده المدينة المحتلة من سياسة عدوانية إسرائيلية متواصلة، تبرز الحاجة إلى دعم عربي إسلامي جاد لنصرة مواطنيها المقدسيين، وتثبيت صمودهم في أرضهم ووطنهم. ومن هذا المنطلق؛ تحاول هذه الورقة البحث في دور السياسة المدنية العربية الإسلامية الدولية في القدس الشريف، من خلال تناول مفهوم السياسة المدنية، ومعاييرها، وآليات تطبيقها، ودور «وكالة بيت مال القدس الشريف»، بمختلف المجالات، في القدس المحتلة.

---

* المدير العام لوكالة بيت مال القدس الشريف – المغرب. وقدمت الورقة بالإنابة الأستاذة الأكاديمية في جامعة جرش الأهلية الأردنية **دة. جودي بطاينة**.

(١) الأستاذ المتخصص في الكتاب المقدس واللغات الشرقية (المحرر).

(٢) عقدت في الرباط، ٤ نيسان (إبريل) ٢٠١٢ (المحرر).

أولاً: مفهوم السياسة المدنيّة

تُعرّف السياسة؛ بأنها تدبير الجزئيات على نحو يؤدي إلى تحقيق مصالح كلية في ذهن صاحبها أو ضمن مشروع شمولي. وبهذا المعنى، لا تنطلق السياسة من فراغ، ولا تفارق الواقع، وليست نظريات وأفكارًا مجردة، بقدر ما هي نوع من التدبير العقلاني أو الشرعي لشؤون الناس وللوقائع والأحداث، من خلال نظرة كلية وتوجه معين يؤدي في نهاية المطاف إلى درء المفاسد وجلب المصالح، فيما تبقى الأفكار ذات العلاقة بالسياسة، من جهة التنظير، مجرد أفكار، لا تصبح سياسة، بالمعنى الصحيح للكلمة، إلا إذا ارتبطت بالتدبير وتعلقت بالمصالح.

وتتنوع السياسة بحسب المصالح التي تعلقت بتدبيرها؛ فهناك السياسة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية والأمنية والحزبية والحربية وغيرها.

أما السياسة المدنية؛ فهي ذلك التدبير الذي تقوم به الجماعات المنتخبة، وجمعيات المجتمع المدني المتطوعة، لتقديم الخدمات الضرورية للسكان، مثل المحافظة على نظافة الأزقة، وتوفير الخدمات الصحية والسكنية والتعليمية، ومساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة، وتأطير الشباب من الناحية الثقافية والرياضية، وتنظيم الأنشطة الترفيهية، وغير ذلك، مما يخصّ، وفق تعريف العلماء، التدبر في كيفية تسيير شؤون الناس اليومية بأفضل طريقة تكفل تحقيق مصالحهم المادية والمعنوية معًا.

والملاحظ هنا غياب الدولة عن التدخل في مباشرة التدبير المدني، والاكتفاء بضمان الحدود التي يجري فيها ذلك التدبير، من أمن واستقرار وتوفير البنيات التحتية اللازمة. فالسياسة المدنية فعل المجتمع المدني، وعقلية في المجتمعات المدنية الحديثة، وشرعية في المجتمع الإسلامي، داخلة في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وباب الإحسان.

وقد كان المؤرخ الموسوعي **عبد الرحمن ابن خلدون** سباقًا إلى رصدّ الفرق النوعي بين السياسة السلطانية، والسياسة المدنية، عندما قدمّ تعريفه للسياسة المدنية بقوله: (معناه عند الحكماء): «ما يجب أن يكون عليه كل واحد من أهل ذلك المجتمع في نفسه وخلقه، وحتى يستغنوا عن الحكام رأسًا، ويسمون المجتمع الذي يحصل فيه ما

ينبغي من ذلك بالمدينة الفاضلة والقوانين المراعاة في ذلك بالسياسة المدنية، وليس مرادهم السياسة التي يحمل عليها أهل الاجتماع بالأحكام للمصالح العامة. وأن هذه غير تلك، هذه المدينة الفاضلة عندهم نادرة أو بعيدة الوقوع. وإنما يتكلمون عليها على جهة الفرض والتقدير»[٣].

ولعل ما دفع ابن خلدون إلى ربط مفهوم السياسة المدنية بصورة المدينة الفاضلة التي تحدث عنها الفلاسفة اليونان من قبل، عدم وجود نظام للمجتمع المدني في العهود السابقة، قائم على البلديات والجماعات المحلية ومؤسسات وجمعيات المجتمع المدني، مما جعله يتحدث عن المجتمع على أنه المدينة الفاضلة النادرة الوجود، والبعيدة الوقوع، والمعبّر عنها فرضًا وتقديرًا.

ومن هنا، فالسياسة المدنية فعل المجتمع المدني، ونوع من تفعيل الثقافة السياسية المدنية واقعًا، وتحفيز المواطنين للمشاركة في المجال العام، وحل المشكلات التي تعترض مجتمعهم المحلي في علاقته مع الشأن العام، ما يعني استدعاء دور الشعب في المجال العام، وتفعيل المواطنة، وخلق التجاوب الضروري بين المواطن وبيئته، والحوار بين أفراد المجتمع حول مصالحهم المعيشية اليومية[٤].

ولعل هذه الامتدادات الراقية التي تمتاز بها السياسة المدنية وارتباطها بتدبير الشأن العام على مستوى المدنية، جعل الفلاسفة المسلمين يستحضرون في حديثهم عن السياسة المدنية ذلك التراث الفلسفي الغني الذي تراكم منذ أرسطو عن المدينة الفاضلة. فبالإضافة إلى ابن خلدون، فإن الفيلسوف الفارابي من قبل لم يستطع التخلص من صورة المدينة الفاضلة عند حديثه عن السياسة المدنية، «حيث يدور معنى السياسة حول تدبير الأمور، والتعامل معها من منطلق الحكمة والمصلحة، التي تقضي بإصلاح ما فسد، والمحافظة على ما هو سليم. فالسياسة هنا هي السياسة الفاضلة التي يحقق الناس عن طريقها نوعًا من الفضيلة لا يتحقق إلا بها، فتلك هي الفضيلة العظمى».

(٣) مقدمة ابن خلدون، الجزء الأول، ص٥١٩.
(٤) انظر بحثًا في الموضوع لأبي يعرب المرزوقي.

ولدى إسقاط ما سبق على حال القدس المحتلة، يتبين غياب الدولة الحاكمة لأن المدينة محتلة، والحكم الإسرائيلي غير شرعي، والسلطة الفلسطينية لا سلطة لها على القدس، والمملكة الأردنية الهاشمية لها نوع من الإشراف على المقدسات الإسلامية والمسيحية من ناحية الرعاية فقط، حسب ما نصت عليه اتفاقية وادي عربة[٥]، في حين لا يعترف المجتمع المدني المقدسي بالحكم الإسرائيلي من ناحية، ولا يجد في السلطة الفلسطينية والحكومة الأردنية جهة قادرة على رعاية مصالحه وتوفير احتياجاته الخدمية وضمان حريته وكرامته وكيانه، من ناحية أخرى.

وبذلك؛ تكون مدينة القدس أشبه بالمدينة الفاضلة التي استغنى أهلها عن الحكام رأسًا، وفق قول ابن خلدون، مما يجعل المسؤولية الكبرى ملقاة على عاتق مكونات الأمة العربية الإسلامية والشعوب المسيحية لتقديم الدعم اللازم إلى المجتمع المدني في القدس الشريف، في سعيه لإرساء دعائم السياسة المدنية التي من شأنها تأطير المجتمع المقدسي بالجمعيات والمؤسسات والهيئات الاجتماعية، وتشجيع العمل الجماعي الكفيل بتوفير الخدمات، وسدّ النقص الحاصل في البنى التحتية، وتحسين ظروف العيش، ورعاية الطفولة والمرأة والشباب، وإيجاد البيئة الحيوية لخلق فرص العمل وتنشيط التجارة والسياحة داخل المدينة.

ثانيًا: معايير نجاح السياسة المدنية

يتمتع كل مجتمع بشري بخصائص وميزات تتشكل مع النماذج، وطبيعة الأرض، وموقعها من خطوط الطول والعرض، ورطوبة الجو ويبوسته وحرارته وبرودته، بالإضافة إلى النوع البشري الذي يتكون منه المجتمع، وعوامل التاريخ، وما حصل من تعاقب الدول وتراكم العمران.

والمجتمع المقدسي قديم، يرتبط تاريخه بتاريخ القدس، الذي يتجاوز السبعة آلاف سنة، مكوناته الأساسية عربية، ويحمل طبائع وخصائص لصقت به وانتقلت إليه مع دماء أجناس كثيرة أخرى، واكبت وجوده في القدس منذ أقدم العصور.

---

(٥) المعاهدة الأردنية-الإسرائيلية التي وقعت في ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٤ (المحرر).

فالتاريخ يتحدث عن الهجرات الأولى السامية إلى فلسطين، والقدس بطبيعة الحال، والتي وصلت من قلب الجزيرة العربية وحملت معها العموريين، والكنعانين، واليبوسيين، والعبرانيين، والآراميين، وكونت النسيج الأول لشعب فلسطين، الذي اختلطت به خيوط من شعوب أخرى، كالحيثيين والحوريين، ثم انصهرت به أفواج من الشعوب التي استعمرت البلاد، مثل الفرس واليونان والرومان، إلى حين حمل الفتح الإسلامي دماء عربية جديدة من القبائل العربية القادمة من الجزيرة العربية والتي ربطت ماضي القدس بحاضرها وطبعتها بطابعها العربي لغة وحضارة وثقافة.

وقد نتج عن ذلك التاريخ الحافل وجود مجتمع مقدسي متحضر، حي نشيط، ذكي، ومنفتح، مسالم وقابل للتعايش، شديد التحمل، ولا يحقد على أعدائه، مجتمع إنساني لم يتقوقع في الطائفية بالرغم من كثرة الأجناس البشرية التي تعاقبت عليه واغتصبت موطئ قدم على أرضه ومجالاً في حياته، ورغم الظروف الصعبة التي مرّ بها ماضيًا، ويشهدها حاضرًا.

ثالثًا: نحو سياسة مدنيّة عربيّة إسلاميّة إنسانيّة في القدس

يكتسب كل جهد في خدمة السلام في فلسطين والشرق الأوسط، ضرورة وحاجة ملحة لخلق فسحة الأمل والتخفيف من اليأس، شريطة إسناده، على المستوى الدولي، بقواعد سياسية داخلية جديدة من شأنها تهدئة النفوس، واقتناعها بجدوى السلام والتعايش، بدل التنافر والعنف والكراهية.

وتشكل نفسية الشعوب عنصرًا أساسيًا في خلق السلام واستقراره، أو إشعال فتيل الحروب وانتشارها، ما يتطلب أخذه بعين الاعتبار وعدم إهماله في السياسات الدولية. ويتصل بهذا المعنى تخفيف الضغط والمعاناة عن المجتمع الأهلي، ولو في ظل الاحتلال، سواء بالاعتبار الأمني أو السياسي أو الإنساني.

إن الحاجة تدعو إلى نهج سياسة مدنية إيجابية واسعة وممنهجة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما القدس الشريف، لم تقم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي التي اختارت السياسة المنسجمة مع عقيدة الحاخامات، الذين أفتوا بجواز القتل،

ومع المبادىء التي يؤمن بها ساستها، ويجسدونها فعلاً، عبر هدم البيوت على رؤوس أصحابها، وتسييج القدس بالجدار العنصري، وحرمان الأهالي من أبسط الخدمات الضرورية، وملء شوارع ودروب القدس بالجنود المدججين بالسلاح، وطرد أبناء القدس من مدينتهم، والزجّ بشبابها في السجون، وهي سياسة قائمة ومستمرة وخطيرة، تستهدف إذلال سكان القدس وتحطيم معنوياتهم وهدم شخصيتهم، ودفعهم إلى مغادرة مدينتهم إلى الأبد.

ومن أبرز النماذج الموثقة التي ترسم معالم هذه السياسة الإسرائيلية، تتمثل في:

- يواصل الاحتلال سياسة سلب ونهب الأراضي، وحرمان المقدسيين من استعمال ٨٨٪ من أرضهم تحت ذرائع باطلة، أقام عليها عشرات المستعمرات والبؤر الاستعمارية، التي يزيد عدد وحداتها الاستيطانية عن ٧٠ ألف وحدة، تضمّ حوالي ٢٠٠ ألف مستعمر.
- قام الاحتلال بمصادرة ٥٢ كم٢ من الأراضي الفلسطينية منذ بداية العام ١٩٦٧ حتى العام ٢٠١١، وإقامة ١٧ مستعمرة عليها، وفق سياسة مرسومة وممنهجة، وقصر الانتفاع بها على التنمية العمرانية للاحتلال الإسرائيلي، إذ صنف ٣٤٪ من الأراضي المصادرة لصالح الاستيطان، و٥٤٪ «منطقة خضراء» أو مفتوحة، مقابل ١٢٪ أراضٍ منظمة للسكن وغيره، لا تزيد مساحتها عن ٩٥٠٠ دونم. في حين يضطر الفلسطينيون في القدس إلى البناء غير المرخص لتلبية احتياجاتهم المتنامية التي تقدر بحوالي ١٥٠٠ سكن سنويًا وذلك لتفادي التكاليف والرسوم الباهظة للرخصة التي تزيد عن ٣٥٠٠٠ دولار للسكن الواحد.
- بلغ عدد المساكن المهدّمة في محافظة القدس خلال عامي ١٩٦٧ و٢٠١٠ حوالي ٧٤١٣ مسكنًا، بينما قدر عدد الهويات المقدسية المصادرة بنحو ١٤١٣٨ هوية. وقد سجلت خلال العام ٢٠١٠ زهاء ٤٧٩ حالة هدم في الضفة الغربية، بما فيها القدس، منها ١٤٠ مسكنًا و٣٣٩ منشأة، مثل مخازن وغرف زراعية ومنشآت تجارية ومساجد ومدارس وآبار مياه وغيرها، منها ٣٩ مسكنًا و١٢٩ منشأة في معظم أحياء وضواحي وقرى محافظة القدس بنسب متفاوتة. بينما سجلت ١٧ حالة إخلاء واستيلاء على مساكن في القدس المحتلة، في العام ٢٠٠٩، و١٥ حالة مشابهة في العام ٢٠١٠.

- أغلقت السلطات الإسرائيلية بالقوة عددًا من أهم المؤسسات الوطنية والخدماتية الحيوية في القدس الشريف، ومنها بيت الشرق، الغرفة التجارية، رابطة الأندية الفلسطينية، جمعية القدس الرفاه والتطوير، جمعية الدراسات العربية، بالإضافة إلى المجلس الفلسطيني للإسكان.
- يعاني أكثر من ١٦٠ ألف مقدسي من شح المياه وخدمات الصرف الصحي.
- يوجد نقص يصل إلى ١٥٠٠ غرفة مدرسية، بينما تبلغ نسبة التسرب من المدارس حوالي ٥٠٪، مقابل نحو ٩٠٠٠ طالب من دون إطار تعليمي.
- الإجراءات والسياسات العدوانية الإسرائيلية اليومية بحق مواطني القدس المحتلة، بهدف دفعهم إلى الهجرة من أرضهم ووطنهم، ومنها:
  - الملاحقة الضريبية ومصادرة الممتلكات الشخصية لتحصيل الضرائب.
  - الحواجز الدائمة، بما في ذلك الحزام المضروب حول الأقصى الشريف ومنع الوصول إليه لمن هم أقل من ٤٥ سنة.
  - منع النشاطات السياسية وإغلاق أي مؤسسة تمارس وتستضيف نشاطًا سياسيًا.
  - المضايقات التي يقوم بها المستوطنون من خلال الاعتداء والإزعاج والإهانات للمقدسيين تحت حماية شرطة الاحتلال.
  - تعقيد الحصول على الخدمات الأساسية، ورفع تكلفتها لتصبح في غير متناول الأغلبية، فعلى سبيل المثال، تتجاوز تكلفة الحصول على ترخيص بناء شقة واحدة ٢٠ ألف دولار، وذلك بعد عدة سنوات من تاريخ تقديمه، في أحسن الأحوال.
  - محاولة طمس كل ما يتعلق بالهوية الوطنية أو العربية الإسلامية في مناهج التعليم والحياة العامة.
- شهدت الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ نشاطًا متناميًا في عمليات التهويد والحفريات، التي نفذت في تسعة مواقع جديدة، أربعة منها جنوب المسجد الأقصى المبارك وأربعة أخرى إلى الغرب منه، وموقع واحد في الشمال، ليصبح

بذلك عدد مواقع الحفريات حول المسجد ٣٤ موقعًا (٢١ منها نشطة، و١٣ مكتملة)، و١٧ موقعًا غربه (٨ نشطة و٩ مكتملة) واثنين شماله، وكلاهما نشطان.

ويضاف إلى ذلك حفريات الأنفاق تحت الأقصى المبارك، وإقامة كنيس يهودي بجواره، فضلاً عن إقامة ما يسمى بمتحف التسامح، على أرض مقبرة «مأمن الله» التاريخية التي تحتضن رفات بعض صحابة الرسول الكريم ﷺ وعلماء ومجاهدين، والتخطيط لإقامة أكبر كنيس في العالم على ساحة البراق غداة توسيعها على أنقاض حارة المغاربة، التي كانت تضمّ ١٢٥ بيتًا ومدرسة ومسجدًا، وتعيش فيها مئات العائلات الفلسطينية والمغربية ودمرت إثر عدوان ١٩٦٧.

إن ما سبق ذكره لا يعدّ سوى نماذج للعدوان الإسرائيلي ضدّ الوجود العربي الإسلامي والمسيحي في المدينة المقدسة، والذي لا يمكن مواجهته بالكلمات والمؤتمرات والاجتماعات، رغم أهميتها، بل بالدعم السياسي والمالي لتعزيز صمود المقدسيين وتثبيت وجودهم في أرضهم، من خلال سياسة مدنية إسلامية عربية إنسانية، تسهم في تخفيف معاناة سكان بيت المقدس، وتوفير الخدمات الحيوية وضمان الحدّ الأدنى من العيش الكريم لهم، ولو في ظل الاحتلال.

وتؤكد التجربة التي خاضتها «**وكالة بيت مال القدس الشريف**» في السنوات الأخيرة نجاعة هذه السياسة المدنية، كأداة لمقاومة التهويد والتصدي لعدوان الاحتلال ورفع معنويات مواطني القدس المحتلة، وتعزيز صمودهم ودعم وجودهم.

وتقوم تلك السياسة على ركائز التواصل مع مواطني القدس، والتعرف على احتياجاتهم، وتمويل المشاريع الحيوية التي تلبيها، في مختلف مجالات السكن والصحة والتعليم والشباب والمرأة، ومدّ يد العون للفقراء والمعوزين، وربط الصلة بجمعيات وهيئات المجتمع المدني المقدسي، وتمويل مشاريعها، بالإضافة إلى تشجيع أنشطة الأندية والمراكز الاجتماعية والثقافية والرياضية، وذلك عبر التعاون والتنسيق مع المجتمع المدني المقدسي وبتمويل عربي وإسلامي، مما أدى إلى نجاح التجربة وإنجاز العديد من المشاريع الحيوية.

وقد ثبت من التجربة الحيّة أن توصيل الدعم للمواطنين الفلسطينيين في القدس المحتلة ليس أمرًا مستحيلاً، بل ممكنًا إزاء قنوات مفتوحة تبطل ذريعة صعوبة الرفد، ومنها «وكالة بيت مال القدس الشريف» الرسمية التي تضمن توصيل دعم أي جهة إلى أهالي القدس، وتهيئة الظروف المناسبة لمرافقة الداعمين والوقوف بأنفسهم على آلية وصول دعمهم إلى محله.

ومن ضمن المنافذ الحيوية التي شهدت إنجازًا مهمًا للوكالة خلال السنوات الأخيرة، والدالّة على إمكانية الدعم حين توفر الإرادة والنوايا الحقيقية لذلك، فيما يلي:

مجال الإسكان

- تمويل برنامج «تأهيل مساكن الفقراء والمهمشين في القدس الشريف»؛ وذلك بتقديم منح للأسر المقدسية المعوزة لإعادة ترميم وتأهيل مساكنها بقيمة ٣٢٠ ألف دولار.

- دعم برنامج الإقراض الفردي في ميدان البناء؛ عبر توفير قروض من دون فوائد لذوي الدخل المحدود والمتوسط من أهالي القدس بقيمة ١,٣ مليون دولار.

مجال التعليم

- إطلاق برنامج «المدارس الجميلة»؛ الذي استهدف تأهيل وإصلاح وترميم وتجهيز ١٠ مدارس تابعة لدائرة الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة بمبلغ ٨٢٠ ألف دولار.

- بناء مدرسة ثانوية للبنات في مخيم شعفاط بالقدس المحتلة باسم «مدرسة المسيرة»، تم تجهيزها لاستقبال الطلبة بمبلغ ٣٢٥ ألف دولار.

- شراء أرض تضمّ بنايتين في منطقة رأس العمود، تم تأهيلهما ليضمّا مدرسة وروض أطفال، أطلق عليها اسم «مدرسة صلاح الدين الأيوبي» بمبلغ ١,٤٨١,٠٠٠ دولار.

- شراء مدرسة «النهضة الإسلامية» (ج)، التي كانت معروضة للبيع بسبب الديون، وتم تسجيلها وقفًا إسلاميًا بمبلغ ٧٠٤ ألف دولار.

- بناء مدرسة في وادي الجوز باسم «مدرسة الحسن الثاني»، قيد التجهيز بمبلغ ٦٠٠ ألف دولار.

- تعمل الوكالة على تجهيز وتأهيل معهد الطفل التابع لجامعة القدس من أجل توفير خدمات ضرورية للأطفال المقدسيين، الذين يعانون من مشاكل صحية أو نفسية أو تربوية، من خلال مركز رعاية وعلاج متخصص بمبلغ ٦٠٤ ألف دولار.

- بناء طابق إضافي في الكلية الإبراهيمية، وشراء الكتب للمكتبة المركزية التابعة لها بمبلغ ٢٥٢ ألف دولار.

- تأهيل وتعشيب ملعب مدرسة سلوان، بهدف تشجيع الأنشطة الرياضية الهادفة بمبلغ ٤٠٥ ألف دولار.

- توفير الحقائب المدرسية والقرطاسية سنويًا لنحو ٢٢٥٠ من طلبة القدس المحتلة.

- توزيع المنح الدراسية للمرحلة الجامعية على ١٢٠ طالبًا خلال السنة الدراسية ٢٠١١/٢٠١٠ بمبلغ ٢٨٥ ألف دولار.

مجال الصحة

- بناء وحدة لجراحة أورام وأمراض الدماغ في مستشفى المقاصد بمبلغ ٣١٦ ألف دولار، حيث تم رفدها بعدد من التجهيزات الطبية المتطورة والحيوية، ضمن المرحلة الأولى، بمبلغ ٤١٣ ألف دولار، وفي مرحلة ثانية بمبلغ ٢١٣ ألف دولار، بينما يجري حاليًا استكمال المرحلة الثالثة منها بمبلغ ١,٣٠٠,٠٠٠ دولار. وقد انتهى العمل في وحدة طب الأسنان في المستشفى نفسه وتجهيزها بالأدوات الطبية اللازمة بمبلغ ٧٦٣ ألف دولار.

- شراء جهاز أشعة فلوروسكوبي وجهاز تصوير أشعة متحرك للمشفى نفسه من أجل تطويره بمبلغ ٤٥٥ ألف دولار.

- الانتهاء من عملية ترميم وتحديث قسم الطب المخبري في مستشفى المطلع وشراء الأجهزة الطبية الخاصة به بمبلغ ٣٨٦ ألف دولار.

- شراء سيارتي إسعاف مجهزتين بعيادتين متنقلتين لمستشفى الهلال الأحمر الفلسطيني في القدس المحتلة بمبلغ ٢٩٠ ألف دولار.

- العمل جارٍ على إنشاء وحدة المكوث اليومي الجراحي في مستشفى سان جون للعيون، وتجهيزها بالمعدات الطبية الضرورية بمبلغ ٤٤٠ ألف دولار.

- القيام حاليًا بترميم مستشفى مار يوسف القدس المحتلة بمبلغ ٦٧٥ ألف دولار، وتوريد وتركيب مصعدين له، بمبلغ ١٧٨ ألف دولار.

- تجهيز المركز الصحي العربي في وحدة الأسنان، والعمل جارٍ لترميم عيادات الطوارئ التابعة له والموجودة في ساحة المسجد الأقصى ورفدها بالأجهزة الطبية اللازمة لعلاج الجروح والطوارئ بمبلغ ٣٠٠ ألف دولار.

ميدان أنشطة الشباب

– تنظيم مخيم لنحو ٥٠ طفلة وطفل من أبناء القدس المحتلة، في العام ٢٠١١، في مدينة أغادير، ضمن دورة أطلقت عليها «دورة اليتيم المقدسيّ»، والتي اقتصرت المشاركة على الأيتام المكفولين من قبل الوكالة في إطار برنامج كفالة اليتيم المقدسي، أسوة بعمل مشابه، العام ٢٠١٣، في مدينة طنجة، وآخر، العام ٢٠٠٩، في جامعة الأخوين بإفران، بضيافة جلالة **الملك محمد السادس**، رئيس لجنة القدس.

– تمويل المخيم الصيفي في القدس المحتلة بمشاركة ٢٥٠٠ من أبنائها، بالتعاون مع الجميعات الشبابية.

– بناء قاعة متعددة الاستعمالات لفائدة جميعة الشبان المسيحية بمبلغ ٧٦ ألف دولار، وترميم وتأهيل نادي بيت حنينا المقدسيّ بمبلغ ١٠٥ ألف دولار، بالإضافة إلى بناء المرافق الأساسية لملعب نادي صور باهر بمبلغ ٣٤٤ ألف دولار.

– تجهيز ٢٣ ناديًا رياضيًا تابعًا لرابطة أندية القدس بالمستلزمات الرياضية بمبلغ ١٠١ ألف دولار، بالإضافة إلى إعادة بناء مقر مركز شباب مخيم شعفاط بمبلغ ٦١٣ ألف دولار.

الدعم الاجتماعي

– توزيع حوالي عشرين ألف رغيف يوميًا على الأسر الفقيرة في القدس المحتلة، وتوزيع الطرود الغذائية في المناسبات الدينية.

– تقديم الدعم المادي المنتظم لنحو ٥٠٠ يتيم مقدسي يعيشون داخل أسرهم من أجل تحسين ظروف معيشتهم المادية والاجتماعية والمعنوية، بكلفة سنوية تقدر بنحو ٧٢٠ ألف دولار، بما يشمل دفع منحة شهرية دائمة مقابل تغطية نفقات المعيشة الحيوية بكلفة ٩٦٠ دولار سنويًا لكل يتيم (٨٠ دولارًا في الشهر)؛ وتقديم رعاية مدرسية كاملة، تتضمن أداء مصاريف الدراسة عند الحاجة وتوفير الحقيبة والكتب المدرسية والزي المدرسي، بكلفة سنوية تقدر بنحو ٣٠٠ دولار لكل يتيم؛ وتقديم رعاية صحية كاملة بالتنسيق مع بعض مستشفيات القدس، مثل جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني والمطلع، لضمان الرعاية المجانية للأيتام المكفولين؛ بالإضافة إلى تقديم مساعدات غذائية في شهر رمضان، وألبسة في الأعياد والمناسبات الدينية، بتكلفة سنوية تقدر بنحو ١٨٠ دولار لكل يتيم.

- تقديم دعم سنوي للجمعيات النسائية، وتمويل مشاريعها.

- العمل جارٍ على بناء مركز متعدد الأهداف «لجمعية القدس للتأهيل والتربية الخاصة» في مخيم شعفاط بمبلغ ٥٥٠ ألف دولار، بالإضافة إلى ترميم وإعادة تأهيل مبرة بيت الرحمة الإسلامي للمسنين بمبلغ ٣١٠ ألف دولار.

الميدان الثقافي

- شراء عقار مهم في القدس المحتلة قرب المسجد الأقصى بخمسة ملايين دولار وتحويله إلى مركز ثقافي يحمل اسم «بيت المغرب».

- إنشاء مركز ثقافي ضخم يحمل اسم «مركز يابوس الثقافي» بمبلغ مليون دولار، والسعي لإنشاء أول مكتبة عالمية في الرباط متخصصة بتاريخ القدس وفلسطين، وتصوير الوثائق والمخططات الموجودة في القدس المحتلة.

ترميم المساجد والمآثر والأبنية

- ترميم مقبرة باب الساهرة بمبلغ ١٤٢ ألف دولار.
- ترميم وإصلاح ١٦ منزلاً في الزاوية المغربية بالقدس المحتلة للعائلات المغربية المقيمة فيها بمبلغ ٤٢٩ ألف دولار.

رابعًا: أصول السياسة المدنية العربية الإسلاميّة

تؤصل الإنجازات السابقة لمعالم السياسة المدنية العربيّة الإسلاميّة، التي يرتبط توقيت شروع تنفيذها بتاريخ إنشاء لجنة القدس.

فقد وضعت الأمة الإسلامية قواعد وأسسًا ثابتة لسياسة مدنية فعالة عند تأسيس لجنة القدس في المؤتمر العاشر للقمة الإسلامية. وفي أول اجتماع لها في مدينة فاس، العام ١٩٧٩، تحت رعاية المغفور له جلالة **الملك الحسن الثاني**، وضعت اللجنة خطة للتحرك السياسي والدبلوماسي، من أجل وضع قضية القدس في إطارها العالمي كمدينة إسلامية مقدسة محتلة، وإخراجها من المجال العاطفي صوب معالجة التحديات وحمل القضية إلى المحافل الدولية.

وقد اضطلع الملك الراحل بهذا الدور، في مخاطبة مجلس الأمن ورؤوساء الدول العظمى وبابا الفاتيكان، لإثارة الانتباه إلى العدوان الإسرائيلي ضدّ المدينة المقدسة؛ وما زال خلفه جلالة **الملك محمد السادس** يواصل النهج نفسه، من خلال رئاسة لجنة القدس، وتسخير الدبلوماسية المغربية للدفاع عن القدس المحتلة ومواطنيها.

بيد أن العام ١٩٩٧ شهد مرحلة جديدة في عمل لجنة القدس برزت فيها معالم سياسة مدنية عربية إسلامية حقيقية تلتفت إلى الوضع داخل القدس المحتلة، وتهتم بتحسين ظروف مواطنيها، وضمان توفير الخدمات الحيوية لهم، من أجل تثبيت صمودهم في وطنهم، وذلك من خلال تأسيس «وكالة بيت مال القدس الشريف» وتحديد أهداف واضحة لها، وفق قانون أساسي، وتعيين مدير عام مسؤول.

ورسمت لجنة القدس للوكالة أهدافها تجاه إنقاذ مدينة القدس؛ وتقديم العون للمواطنين الفلسطينيين والمؤسسات الفلسطينية في المدينة المقدسة؛ بالإضافة إلى الحفاظ على المسجد الأقصى المبارك، والأماكن المقدسة الأخرى في المدينة وتراثها الحضاري، والديني، والثقافي، والعمراني، وترميمها.

وصدرت بعد ذلك قرارات عن اللجنة، وعن مؤتمرات وزراء الخارجية في الدول العربية والإسلامية، ومؤتمرات القمة العربية والإسلامية، قضت بتزويد الوكالة بالموارد المالية الضرورية الرسمية والشعبية لتمكينها من تحقيق أهدافها.

وهكذا تجلت السياسة العربية الإسلامية في القدس ضمن مظهرين؛ مظهر «سياسي سياسي»، تقوم فيه لجنة القدس بدور المحرك والمنسق والراعي والمتابع، وترفع تقاريرها لمؤتمرات القمة الإسلامية، ومظهر «سياسي مدني»، تقوم فيه الوكالة التابعة للجنة القدس بتنفيذ السياسة المدنية العملية على أرض الواقع بتوجيه من رئيس لجنة القدس.

إلا أن هذه السياسة، بشقيها، ما زالت تعترضها عقبات كثيرة، يقع في مقدمتها الخلاف الفلسطيني الفلسطيني الذي له انعكاسات سلبية على كل سياسة وعمل، فضلاً عن الخلافات الحادة بين الدول العربية والإسلامية، التي تجلت بوضوح أثناء

العدوان الإسرائيلي ضدّ قطاع غزة، وصدور تقرير غولستون[٦]، والموقف من المقاومة، والصراع بين السنة والشيعة، كما تتراءى أبشع تجلياته في ساحتي العراق اليمن، عدا عدم إلتزام الدول العربية والإسلامية بالقرارات المتخذة في مؤتمرات القمة ومؤتمرات وزراء الخارجية المتوالية.

التوصيـــات

- التمسك بالسياسة المدنية العربية الإسلامية التي رافقت تأسيس لجنة القدس، ودعم لجنة القدس كعنوان وحضن لها.

- احترام الدول العربية والإسلامية لتعهداتها والتزاماتها، والقرارات التي اتخذت في مؤتمرات القمة، ومؤتمرات وزراء الخارجية، بتوفير الدعم المالي اللازم لتمويل مشاريع «وكالة بيت مال القدس الشريف».

- انخراط المجتمع المدني والإنساني وأصحاب التوجه السلمي من اتباع الديانات السماوية في هذه السياسة المدنية لتصبح سياسة مدنية إنسانية عالمية، بصرف النظر عن الدين أو العرق، وعن ظروف الاحتلال التي تمر بها المدينة المقدسة.

الخاتمـــة

إن سلوك هذا الطريق يقود إلى القيام ببعض الواجب لإنقاذ مدينة القدس المحتلة من العدوان الإسرائيلي، وتقديم العون لمواطنيها، والحفاظ على المسجد الأقصى المبارك والأماكن المقدسة الأخرى، وهي أهداف السياسة المدنية، محور هذه الورقة، من أجل تثبيت صمود أهالي القدس وتعزيز وجودهم في أرضهم ووطنهم.

---

(٦) تقريـر بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشـأن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ٢٠٠٨/٢٠٠٩، برئاسـة القاضي ريتشارد غولدستون، والذي خلص إلى «ارتـكاب الاحتلال جرائم ضدّ الإنسانية، قد تصل إلى جرائم حرب»، نشر في: **جريدة القدس**، القدس المحتلة، ٢٠٠٩/١١/٣. (المحرر).

(٣)

دور منظمات المجتمع المدنيّ ومؤسساته في الدفاع عن القدس الشريف

أ. د. عزت جرادات*

المقدمة

القدس مدينة عربية النشأة، وإسلامية التاريخ، وإنسانية الحضارة؛ كانت، وستظل، رمزًا مُعبّرًا عن تاريخها العربي الإسلامي، وشاهدًا على الإشعاع الروحي لرسالة الإسلام، وموئلاً مباركًا للتعايش بين الديانات السماوية، وعنوانًا للتسامح ومعاني السلام الذي باركه الله سبحانه وتعالى في ظل الإسلام وتسامحه: ﴿**سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾(١).

ولعلها حكمة تاريخية؛ إنه ما اشتدت الظروف على هذه المدينة المقدسة يومًا، أو تعرضت للاحتلال والغزو، إلا وتجاوزت تلك المحن واستعادت طابعها العربي الإسلامي واستأنفت دورها في أداء رسالتها، إشعاعًا روحيًا وإذكاءً إيمانيًا وترسيخًا لوحدة الأمة، وتعزيزًا لمعاني التضامن وتجديد عزيمة الأمة للدفاع عن عقيدتها وكيانها ومستقبلها. فكان تحرير القدس من كل عدوان أو احتلال أو غزو أجنبي عنوانًا لتحرير فلسطين من كل معتدٍ أثيم، أو استعمار ظالم، أو احتلال باغ.

فلا غرو، أن تبدأ حرمة القدس لدى الأمة في الفترة المكيّة للدعوة، وفي آية الإسراء إلى المسجد الأقصى، وارتفعت منزلةً باتخاذها القبلة الأولى، وترسخت مكانةً بأن (**لا تشد الرحال إلا لثلاثة مساجد: المسجد الحرام، والمسجد النبوي، والمسجد الأقصى**).

---

* أمين عام المؤتمر الإسلامي العام لبيت المقدس، رئيس لجنة القدس وفلسطين المنبثقة عن المجلس العالمي للدعوة والإغاثة - الأردنّ.

(١) القرآن الكريم، «سورة الإسراء:١».

ولا غرو، أيضًا، أن تكون القدس، لحرمتها وقدسيتها ومنزلتها، رمز الجهاد والتحرير ووحدة الهدف وتوحيد الصفوف، كلما اشتد الخطب على الأمة، التي لا تختلف اليوم على أن أشد تلك الخطوب التي تعرضت لها تتمثل في محنة القدس الشريف، التي تتجاوز مرحلة الاحتلال لتصبح قطبّ الرحى في المشروع الصهيوني، الذي اتخذ منها عنوانًا لجذب يهود العالم إلى فلسطين، ومن ثم تهويدها، بطمس معالمها التاريخية واستلاب هويتها الثقافية وتشويه طابعها العمراني العربي الإسلامي بزرع المستوطنات الصهيونية داخل المدينة وما حولها، وعزلها بجدار عنصري عن محيطها الفلسطيني العربي، وفرض حياة شاقة لتهجير السكان العرب المقدسيين، مسلمين ومسيحيين، إذ لا يستقيم تحقيق الحلم الصهيوني، كما وصفه (رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل أرئيل) شارون، «بالقدس عاصمة يهودية أبدية» مع بقاء العرب الفلسطينيين فيها.

إن الأمة مدعوّة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، لإيجاد مشروع عربي-إسلامي للدفاع عن المدينة المقدسة، يستند إلى مقومات الأمة وطاقاتها وإمكانياتها الفكرية والثقافية والسكانية والمادية والتقنية، لمواجهة المشروع الصهيوني.

ومن الأهمية بمكان أن تعيش الأمة في حاضرها محنة المدينة المقدسة، لتسهم، أفرادًا ومؤسسات وجماعات، في ترسيخ المشروع العربي-الإسلامي للدفاع عن القدس في منظومة متناسقة تشمل المؤسسات الرسمية، ومؤسسات القطاع الخاص، إلى جانب منظمات المجتمع المدني.

في ضوء ما سبق؛ تتناول هذه الورقة دور «المجتمع المدني في الدفاع عن مدينة القدس المحتلة»، وذلك من خلال البحث في ماهية منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المدنية، ومكانتها، ودورها في مختلف القضايا المجتمعية، والأطر والأدوار والآليات التي يمكن توظيفها للدفاع عن القدس الشريف وقضيتها الجوهرية والمصيرية من خلال منظمات ومؤسسات المجتمع المدني.

وينبثق عن ذلك محاور أساسية تبحث تعريف منظمات المجتمع المدني، تاريخًا ونشأةً وتطورًا واتساعًا، وتصنيفها دوليًا، وأدوارها المجتمعية ومكانتها في المنظومة العالمية، وتتطرق إلى أوضاع المدينة المقدسة المجتمعية؛ التعليمية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ومخاطر الاستيطان والتهويد وجدار الفصل العنصري. كما تبحث في أبرز

مجالات عمل منظمات المجتمع المدني في الدفاع عن القدس الشريف، تمهيدًا لبحث العناصر الأساسية التي تقوم عليها آليات العمل، وسبل تنفيذ التوصيات المقترحة التي وضعتها الورقة، ومن ضمنها قنوات التمويل ومصادره لنصرة القدس المحتلة.

أولاً: منظمات المجتمع المدني

أ- تعريفها

يرجع بعض علماء الاجتماع فكرة منظمات ومؤسسات المجتمع المدني إلى أقدمية الفكر الإنساني، حيث نمت الفكرة متأثرة بآراء علماء السياسة خلال القرن الثامن عشر لتكون قطاعًا موازيًا ومستقلاً عن القطاع العام (الحكومي)، فيما شهد بداية القرن العشرين نشوء منظمات عالمية موجهة ضد العبودية ومعاناة المرأة، وازدهرت مع بدايات القرن الحادي والعشرين لتشمل مفاهيم أوسع واتجاهات أشمل نحو مبادئ الديموقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والتوسع في حزمة الخدمات الاجتماعية، من التعليم والصحة والرعاية التنموية الاجتماعية المستدامة.

وقد تمأسست الفكرة تحت مصطلح (NGO's) (Non-Governmental Organizations) - منظمات المجتمع غير الحكومية - مع تأسيس منظمة الأمم المتحدة (U. N.)، بهدف تمييز مشاركة المنظمات الخاصة في المجتمعات والوكالات الدولية المتخصصة، وبذلك تكون الأولى مستقلة عن الحكومات أو سيطرتها، وهي منظمات، بالضرورة، غير ربحية، تعارض الجريمة ولكنها ليست معارضة للحكومات.

وثمة شبه اتفاق على إمكانية ترجمة المصطلح (NGO's) بأشكال متنوعة وفق الحالة المجتمعية التي توجد فيها، فهي «منظمات مستقلة تطوعية تعمل من أجل هدف مجتمعي عام بأساليب مشروعة»، وثمة مصطلح مرتبط ببرامج البنك الدولي: جمعيات المجتمع المدني (CSO's) (Civil Societies Organizations) باعتباره القطاع الثالث الواقع ما بين الحكومي والخاص.

وبذلك تصبح منظمات وجمعيات (NGO's) و (CSO's) تشاركية في اهتماماتها التي تشمل الأبعاد المهنية، والعمالية، والدينية، وحقوق الإنسان، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وترسيخ المبادئ الديموقراطية، وتنمية الحراك الاجتماعي. ويقدر عدد هذه المنظمات المسجلة لدى الأمم المتحدة بأربعة آلاف منظمة.

ب- تصنيفاتها

تصنف المنظمات والمؤسسات المدنية المسجلة لدى منظمة الأمم المتحدة إلى:

- منظمات تأهيلية: وغالبًا ما تكون خيرية أو خدمية أو مشتركة بينهما.
- منظمات تعاونية: وغالبًا ما تكون محلية أو وطنية أو دولية.

وهي مسجلة أيضًا لدى سلطة حكومية وذات نظام ديموقراطي يعتمد مبادئ المساءلة والشفافية في سياساتها وتمويلها وإنفاقها وتعني بالقطاع الخاص والتطوعي والمدني والتغيير الاجتماعي.

أما البنك الدولي فيعتمد منظومة أخرى من المؤسسات أو المنظمات فثمة:

- منظمات حماية البيئة.
- منظمات الحراك، والتغيير الاجتماعي.
- منظمات التوعية الاجتماعية بمختلف جوانب الحياة الأفضل.
- منظمات المشاريع المتخصصة بمشروع وطني أو إقليمي دائم.

ج- أدوارها

تعتبر منظمات (NGO's) قوة اجتماعية ضاغطة وفاعلة على الساحة الوطنية أو العالمية، وتمثل بعدًا إضافيًا نوعيًا في مسيرة التنمية البشرية للمجتمعات، وبخاصة في مجالات رسم السياسات التنموية وتقديم بدائل الحلول للمشكلات الإنسانية العالمية. وقد تطورت أدوارها في مطلع القرن الحادي والعشرين لتعنى بمحاربة العنف والدفاع عن حقوق الإنسان ومحاربة الفساد وتعزيز الحاكمية الرشيدة والشفافية والمساءلة.

وتؤكد منظمة الأمم المتحدة على أدوار هذه المنظمات وتعزيز مبادئ التنسيق فيما بينها وتطوير التعاون وتبادل الخبرات في المجالات:

- الاقتصادية وتنمية القيم والسلوكيات الاقتصادية للارتقاء بمستوى الحياة البشرية.
- الديموقراطية وتعزيز المشاركة المجتمعية والوطنية.
- السياسية والدفاع عن حقوق الإنسان وتحقيق المساواة.
- الاجتماعية-الثقافية والارتقاء بمستوى المساءلة الاجتماعية ومفاهيم الهوية الوطنية والثقافات الفرعية في إطار الثقافة المجتمعية المشتركة والثقافة الإنسانية ومقوماتها المشتركة.

أما على المستوى العربي الإسلامي، فثمة:

- الشبكة العربية للتنمية (ANND) التي ترعاها جامعة الدول العربية (Arab NGO's Network for Development) وتعمل فيما لا يقل عن ١٢ بلدًا عربيًا في مجالات الدفاع عن حقوق الإنسان، والديموقراطية، والتنمية المستدامة، وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني لتمكينها من تأدية دور فعّال في رسم السياسات العامة للتنمية على المستوى الوطني والعربي.
- منظمات معتمدة لدى منظمة التعاون الإسلامي (منظمة المؤتمر الإسلامي سابقًا).
- منظمات وهيئات ومراكز ومؤسسات ذات طابع إسلامي مدني تعمل في مجالات متعددة لنشر الوعي المجتمعي والاهتمام بقضايا الأمة المشتركة والدفاع عنها على مستوى وطني أو إقليمي أو عالمي، ومن أهمها قضية القدس الشريف باعتبارها جوهر القضية الفلسطينية ومحورها.

ثانيًا: خطوط رئيسية في التعريف بقضية القدس

لم تشهد مدينة القدس في التاريخ صراعات دامية وهدمًا متكررًا كما تشهده تحت الاحتلال الصهيوني. ورغم ذلك؛ فإن الطابع العربي الإسلامي للمدينة ظل متواصلاً فارضًا نفسه بحكم تمسّك سكانها العرب، مسلمين ومسيحيين، وحفاظهم عليه، أرضًا وإنسانًا ونمط حياة، متحدين في وجه الهجمة الصهيونية المحتلة، بما في ذلك استلاب الأملاك ومصادرتها وتهجير السكان بشتى الطرق وتهويد معالم المدينة حتى بلغ أشده بإطلاق العبرية على شوارعها وحاراتها ومؤسساتها، وذلك بهدف فرض أمر واقع على الأرض.

وبغية التعرّف على معاناة المدينة المقدسة تحت الاحتلال، وتحديد أهم مشكلاتها وحاجاتها، مقدسات وعمرانًا وسكانًا؛ فان ذلك يتطلب تقديم تعريف موجز «بحالة المدنية» تحت الاحتلال:

أ- السكان والمساكن

تقدر الإحصاءات إجمالي السكان في محافظة القدس بنحو (٦٥٠) ألف نسمة، يمثل السكان العرب منهم (٣٢٪). وتشتمل الخطة الاستراتيجية الصهيونية (الإسرائيلية) على تخفيض هذه النسبة إلى (٢٥٪) من خلال الاستيطان والتضييق على السكان العرب للهجرة أو التهجير.

وتشكل الفئة العمرية دون سن العشرين (٤٦,٧٪)، والفئة العمرية (٢١-٤٠) ما نسبته (٢٧,٧٪)، والفئة العمرية (٤١-٥٩) ما نسبته (١٢,٦٪)، فيما تمثل فئة كبار السن (٦٠+) ما نسبته (٤,٥٪)، وهناك نسبة (٨,٥٪) غير محددة.

وتعتبر هذه النسب مؤشرات هامة لحجم الإنفاق المطلوب لحزمة الخدمات الاجتماعية، وبخاصة لفئتي الشباب دون العشرين وكبار السن فوق الستين، هذا إذا ما أضيف لذلك حجم الفئة العمرية المتدنية في سن العمل مع ارتفاع نسبة البطالة والفقر.

ب- التعليم

تشير الإحصاءات لعام ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى إن حوالي (٣١,٥٪) من سكان القدس هم في سن التعليم العام، إذ يقدر عدد الطلبة بنحو (٨٠٠٠٠) طالب وطالبة موزعين حسب السلطة المشرفة والإنفاق وفق النسب التالية: المدارس الأهلية والخاصة (٢٥,٧٪)، ومدارس البلدية (٤٨,٩٪)، ومدارس الأوقاف الإسلامية (١٥,٧٪)، ومدارس وكالة غوث اللاجئين (٤,٧٪)، وثمة (٥,٩٪) مدارس شبه حكومية.

وتعمل هذه المدارس في بيئة تعليمية لا يتوافر فيها الحد الأدنى من متطلبات العملية التربوية المعاصرة من أبنية وتجهيزات وتقنيات معلوماتية، فضلاً عن حاجات المعلمين للتأهيل والتدريب.

ج- الرعاية الاجتماعية والثقافية

يحرص الاحتلال الصهيوني على توفير بيئة مشجعة للشباب نحو السلوكيات السلبية، وبخاصة المخدرات وتعاطي الكحول، إذ تقدر نسبة الإدمان في مدينة القدس بنحو (٧,٨٪) أي أعلى من النسب العالمية (٦,٢٪).

ويعاني المجتمع المقدسي من تدني مستوى الرعاية الصحية، من حيث المراكز الصحية غير المؤهلة وارتفاع تكلفة العلاج في القطاع الخاص والافتقار إلى مراكز الأمومة والطفولة المؤهلة لتقديم خدمات مناسبة لهاتين الفئتين من السكان.

أما مراكز التنمية الاجتماعية والثقافية فتعاني من محدودية الإمكانيات لتوفير البرامج التنموية للأسرة والمرأة والشباب وتهيئتهم للمشاركة الفاعلة في تنمية مجتمعاتهم المحلية.

د- الأوضاع الاقتصادية

دخلت القدس المحتلة في أزمة اقتصادية خانقة بعد العدوان الصهيوني في العام ١٩٦٧، تمثلت في إغلاق البنوك العربية، وفرض العملة الإسرائيلية وفرض الرسوم الجمركية العالية على البضائع العربية لتشجيع البضائع الإسرائيلية، وفرض ما يقارب عشرة أنواع من الضرائب (الدخل، الدفاع، الترفيه، السكن، المساحة، المطار، المشتريات، العقارات، والاستيراد...إلخ)، ووضع القيود الصارمة على الشركات الخاصة والجمعيات التعاونية والزراعية والسياحية والصناعية.

فيما استولت سلطات الاحتلال على (٨٠٪) من مصادر المياه مما أثر على الزراعة، والاعتماد على الزراعة غير المروية، فانخفضت مساحة الأراضي المخصصة للزراعة بنسبة (٥٠٪)، كما انخفضت نسبة الثروة الحيوانية بنسبة (٥٠٪).

هـ- الاستيطان والتهويد وجدار الفصل العنصري

تعرضت مدينة القدس بعد العدوان الإسرائيلي في العام ١٩٦٧ إلى عمليات هدم الأملاك العربية ومصادرة الأماكن الوقفية وإزالة بعضها، مثل حارة المغاربة المجاورة للحائط الغربي للحرم القدسي الشريف، لإقامة ما أسموه «ساحة المبكى».

كما عززت سلطات الاحتلال مشاريع الإسكان والاستيطان داخل المدينة المقدسة بهدف إحداث الاختلال السكاني بتوطين الأعداد المهاجرة من اليهود، فيما شرعت، في العام ٢٠٠٢، ببناء جدار الفصل العنصري، الذي يبلغ طوله (٧٣٠) كم، ويهدف إلى ابتلاع زهاء (٤٦٪) من أراضي الضفة الغربية، بمعابره وبواباته، مما يحولها إلى سجن سكاني، فيما اضطر حوالي (٣٢٪) من سكان محافظة القدس إلى تغيير أماكن سكناهم. ومن أخطر نتائج هذا الجدار انفصال الأسر عن بعضها البعض وتأثر العلاقات الاجتماعية بينها، وعرقلة الحصول على الخدمات الصحية، وتعقيد حركات النقل والتنقل، بشكل عام، ولطلبة التعليم الثانوي والعالي، بشكل خاص.

ثالثًا: مجالات عمل منظمات المجتمع المدني

إزاء هذا الوضع العام الذي تتعرض له المدينة المقدسة، سكانًا وعمرانًا، فثمة أدوار كبيرة لتقوم بها منظمات المجتمع المدني ومؤسساته لمواجهة المتطلبات التي

تسهم في تعزيز صمود القدس ومواطنيها للتغلب على هذه الظروف الصعبة، وذلك من خلال مجالات متعددة، أهمها:

١- مجال السكان والمساكن والإسكان، ويشمل:

- تعزيز صمود السكان المقدسيين في القدس الشريف وتوفير الدعم المادي الذي يمكّنهم من مواصلة أعمالهم وأنشطتهم المهنية والتجارية وفق دراسات لتحديد المتطلبات التي تحقق هذا الصمود من خلال:
- تمويل مشاريع إنتاجية صغيرة للأسر العفيفة والأسر ذات الدخل المحدود بحيث تتراوح تكلفة المشروع الواحد ما بين (٢٠-٣٠ US $).
- توفير الدعم المالي لصيانة المساكن وتأهيلها لإيواء سكانها بشكل ملائم يوفر الحد الأدنى من المتطلبات الأساسية: مياه، صرف صحي، كهرباء... إلخ. وتقدر تكلفة مسكن مساحته ما بين (١٢٠-١٥٠م^{٢}) بنحو (٣٠٠٠ US $).
- تنفيذ مشاريع إسكانية غير ربحية ذات شقق ملائمة للأسر ذات الدخل المحدود، والاستفادة من قطع الأراضي المسموح إقامة مثل هذه المشاريع عليها، مما يتطلب تضامن منظمات المجتمع المدني الكبرى للتآلف لإقامة هذه المشاريع، واستيفاء قيمتها بأقساط ملائمة وعلى مدى سنوات تتراوح ما بين (٢٠-٢٥) عامًا.

٢- مجال حزمة الخدمات الاجتماعية، ويشمل:

أ- **التعليم**، ويتطلب:

- إعمار المدارس القائمة وتعزيز بنيتها التحتية وتجهيزاتها المخبرية والتقنية (تكنولوجيا التعليم) ومكتباتها التقليدية والإلكترونية.
- تدريب المعلمين والمعلمات لتمكينهم من مواكبة أحدث الطرق في أساليب التعليم والتدريس.
- توفير الخدمات الأساسية للطلبة: وسائط النقل، والتغذية، والصحة المدرسية، والإرشاد التربوي، وبرامج التوعية الوطنية.

ب- **الرعاية الصحية**، وتشمل:

- تطوير المراكز الصحية القائمة وتحديثها بأجهزة طبية حديثة؛ لتمكينها من تقديم الخدمات لأكبر عدد من سكان المجتمعات المحلية.
- دعم العيادات ومراكز الأمومة والطفولة التي تقدم خدماتها الصحية المجانية للسكان من ذوي الدخل المحدود.
- تزويد المراكز الصحية والعيادات الطبية بالأدوية والمطاعيم اللازمة للرعاية الصحية الوقائية والعلاجية.

ج- **الرعاية الاجتماعية**، وتشمل:

- تعزيز برامج مراكز التنمية الاجتماعية من أجل التثقيف الصحي والسلوكي والأسري كأساليب وقائية لحماية الناشئة وتوعيتهم من الأخطار والممارسات الضارة: صحيًا وسلوكيًا وأسريًا.
- تدريب المرشدات والمرشدين الاجتماعيين لتمكينهم من تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية بكفاءة وفاعلية.

٣ - **مجال التنمية الاقتصادية، ويشمل:**

- إيجاد المشاريع الإنتاجية المتوسطة المستوى من حيث رأس المال في مختلف أحياء المدينة، بهدف توفير فرص العمل وتخفيض نسب البطالة بين الشباب وتخفيف حدة الفقر المدقع بين الأسر.
- إيجاد مراكز التدريب والتأهيل المهني للشباب لتهيئتهم للعمل في المهن والحرف التقليدية التراثية، ودعم المراكز القائمة بالتجهيزات الملائمة للتدريب وإكساب المتدربين المهارات النوعية المتخصصة في تلك المجالات.

٤ - **المجال الثقافي، ويشمل:**

- دعم المراكز والأندية الثقافية والرياضية وتوفير التمويل اللازم لتمكينها من القيام بأدوارها التدريبية والتثقيفية لمختلف الفئات العمرية وقطاع المرأة والطفولة.

- دعم المكتبات العامة بالمطبوعات الجديدة والمجلات الثقافية والمعلومات الإلكترونية، وإيجاد برامج تدريبية لروادها لاستخدام الحاسوب والمطالعة الإلكترونية.

٥ - المجال الإعلامي، ويشمل:

- دعم المراكز الإعلامية القائمة وتمكينها من تطوير أساليبها واستخدام التقنيات الحديثة في نشر المعلومات والتعريف بقضية القدس وبالأحداث والاعتداءات الصهيونية اليومية التي تتعرض لها المدينة المقدسة.
- إيجاد مواقع إلكترونية لدى الجمعيات والمنظمات المدنية داخل القدس وخارجها لنشر الأخبار والمعلومات عن القدس، وبخاصة الاعتداءات الصهيونية على المدينة، سكانًا وعمرانًا، دفاعًا عن حقوق الإنسان في القدس وحق المواطن في العيش بأمن اجتماعي.

الآليـــات

إذا ما أريد لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني نجاح العمل الجاد وفق الأهداف والنتائج للقيام بدورها؛ فان الأمر يتطلب وضع استراتيجية للدفاع المدني عن القدس، تقوم على العناصر التالية:

أ . التنسيق

ويعني ذلك أن يعتمد التنسيق فيما بين هذه المنظمات والمؤسسات في البرامج المشتركة التي تعنى بها بشكل عام، كالتعليم والصحة.

ب . التضامن

ويعني أن تتضامن منظمتان أو أكثر في تنفيذ البرامج والمشاريع المتعلقة بجانب واحد تشترك فيه تلك المنظمات في أهدافها كالتدريب والتأهيل المهني.

ج . التكامل

ويعني ذلك أن تتكامل أعمال منظمتيْن أو أكثر في تنفيذ مشاريع منبثقة من برنامج مشترك واحد كالرعاية الاجتماعية والسلوكية للأسر والشباب.

د . التخصص

ويعني ذلك أن يقتصر عمل منظمة «ما» على مجال محدد، بحيث تصبح المرجعية للمنظمات الأخرى، مثل مجال حقوق الإنسان.

ولترجمة هذه العناصر عمليًا؛ فإن ذلك يتطلب اعتماد وحدات أو شبكات مركزية تلتقي عندها المنظمات والمؤسسات التي تعني بشؤون القدس والدفاع عنها.

وتجنبًا لإيجاد وحدات أو شبكات جديدة، فانه يمكن الإفادة من تلك الوحدات أو الشبكات أو الهيئات أو المراكز الفاعلة لدى أي من المنظمات أو المؤسسات، أو اعتماد منظمة أو مؤسسة تتولى جانبًا محددًا من جوانب استراتيجية الدفاع المدني عن القدس، بما لا يتناقض مع قيام أي منظمة أو هيئة ببرامجها الخاصة بها من أجل القدس والمشاريع المنبثقة من تلك البرامج. وبهذا التصور، تلتقي المنظمات والمؤسسات عند وحدة الهدف وهو الدفاع عن القدس، وتتناغم بتوحيد الصفوف لتؤدي كل الطرق إلى القدس.

التوصيـــات

كثيرًا ما تتضمن المؤتمرات والندوات، بشكل عام، مجموعة من التوصيات لا تجد طريقها إلى التنفيذ، إما لصياغتها بشكل عمومي أو لتوجيهها إلى «من يهمه الأمر».

وإذا ما أريد للتوصيات أن تأخذ طريقها إلى التنفيذ، فإن ذلك يتطلب بأن تكون محدودة العدد والصياغة وواضحة المعنى أو المضمون. وفي ضوء ذلك؛ فإن التوصيات التالية يمكن أن تكون منسجمة مع أهداف هذا الملتقى وتوجهاته:

أ- تشكيل فريق من الخبراء المتخصصين على مستوى عالٍ في التخطيط الاستراتيجي لوضع «استراتيجية الدفاع المدني عن مدينة القدس»، بحيث يضمّ (١٠-١٥) خبيرًا، في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيله واجتماعه الأول. علمًا بأن «لجنة القدس وفلسطين» المنبثقة من «المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة»، ومقرها لدى المؤتمر الإسلامي لبيت المقدس، قد اقترحت هذا المشروع في ندوة عالمية لشؤون القدس ووضعت تصورًا أوليًا له، إلا أن عدم توافر التمويل حال دون تنفيذه.

ب- دعوة إحدى منظمات المجتمع المدني الكبرى لاستضافة «شبكة تواصل» للمنظمات والمؤسسات، لتكون مركزًا للتنسيق وجمع المعلومات والبرامج والمشاريع لدى المنظمات والمؤسسات الراغبة في التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها في وضع البرامج والمشاريع وتنفيذها.

ج- تأسيس مركز إعلامي يكون مقره لدى إحدى المنظمات أو المؤسسات الكبرى في عاصمة غربية أوروبية أو أمريكية ذات مكانة مؤثرة في مجال الإعلام، بهدف التعريف بقضية القدس والأحداث التي تجري فيها من اعتداءات صهيونية وممارسات احتلالية وانتهاكات لحقوق الإنسان في المدينة المقدسة أو استلاب تراثها أو تهويدها، وإيجاد ما يمكن أن يعرف بـ «اللوبي المقدسي» ليكون قوة ضاغطة ومؤثرة على الساحة الإعلامية عالميًا، ودعوة المنظمات الكبرى في أوروبا وأمريكا للتنسيق فيما بينها والاتفاق على منظمة أو مؤسسة لاستضافة هذا المركز الإعلامي. وقد سبق إعداد دراسة لمثل هذا المشروع، ولم ينفذ لعدم توافر التمويل أو الجدية أو الاهتمام.

د- إيجاد «المركز الموحد» لبحوث ودراسات القدس، تساهم في تمويله المنظمات والمؤسسات المهتمة بالبحوث والدراسات المقدسية، ليكون بمثابة «بنك للباحثين وللبحوث والدراسات»، بغرض تزويد أي منظمة أو مؤسسة بما تحتاجه من بحوث ودراسات لعقد ندواتها أو مؤتمراتها، ويمكن لإحدى المنظمات استضافة هذا المركز.

هـ- دعوة منظمات المجتمع المدني المتخصصة لعقد مؤتمرات إقليمية أو قارية أو دولية سنوية لمناقشة جوانب محددة من القضايا المقدسية وتوثيق نتائجها وتجميعها على شكل تقرير شامل، ليقدم في اجتماع عام تدعى إليه جميع منظمات ومؤسسات المجتمع المدني كل عامين.

و- دعوة منظمات المجتمع المدني للانتساب لمنظمات المجتمع المدني لدى هيئة الأمم المتحدة، ليكون لها الحق والصوت القوي في الدفاع عن قضية القدس.

التمويل

لما كان التمويل يشكّل عقبة في تنفيذ المشاريع، فيمكن اعتماد تمويل كل مشروع حسب اهتمام المنظمة المتخصصة أو المهتمة بذلك، وفق موازنة تعدها المنظمة صاحبة المشروع وتقدمها لمركز التنسيق المقترح ويتم تنفيذه بشفافية وتشاركية أيضًا.

القسم الثّاني

مائدة مستديرة حول «مستقبل القدس»

تقاطر نخبة من الساسة والمفكرين والباحثين والأكاديميين، من الدول العربية والإسلامية، حول مائدة عصف ذهني مستديرة لبحث «مستقبل القدس»، في ضوء أوراق النقاش المختصة التي قدمت للمؤتمر وتناولت الأبعاد القانونية والإنسانية والسياسية للأوقاف والمقدسات الدينية في القدس، في ظل ما تشهده، مع مدينتهم المحتلة، من عدوان إسرائيلي مستمر لاستلاب التاريخ والأرض معًا.

وقد وسم محذور المرحلة الراهنة منطلق الانشغال البحثي في مطلب «وقفة عربية إسلامية جادة»، أمام مسار تفاوضي ممتد، منذ العام ١٩٩١، لم يسفر عن تحقيق أي نتائج ملموسة على صعيد الحقوق الفلسطينية العربية المشروعة، بينما يمضي الاحتلال في نمط عدوانه الثابت، إزاء ما يعتقده مناخًا مواتيًا في المنطقة لتعميق الخلل القائم في الأراضي المحتلة لمصلحته والانفلات من ضغط المساءلة.

ولخلق فعل عربي مضادّ؛ نادى المشاركون بالتشبيك المشترك تجاه بلورة خطة استراتيجية واضحة الأهداف وآليات النفاذ، ومشفوعة بظهير عربي إسلامي «معنوي ومالي للحفاظ على المقدسات الدينية، وحماية القدس من محاولات الاحتلال المتوالية لطمس معالمها وهويتها العربية الإسلامية، وتثبيت صمود مواطنيها في وطنهم وأرضهم».

وتوقفوا عند حيوية استلال حملة دبلوماسية واسعة النطاق، ومتعددة الوسائل يدخل في إطارها الإعلام الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي، «لفضح ممارسات الاحتلال العنصرية بحق القدس، وحشد التأييد اللازم عبر المنبر الأممي لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالصراع العربي-الإسرائيلي، وفي جوهره القضية الفلسطينية».

الإرادة السياسية الجادة

ابتدأ وزير الخارجية الأردني الأسبق/ مدير عام المعهد الملكي للدراسات الدينية سابقًا **أ.د. كامل أبو جابر** مداخلته ببعد تاريخي مهم حينما أفاد بأن «مخطط إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين يعود، وفق مؤرخين عرب، إلى حملة نابليون في مصر في العام ١٧٩٨/٧/١، توطئة لمفاصل تاريخية متلاحقة رسخت مشروع الكيان الصهيوني في الأعوام ١٩١٧ و١٩٤٨ و١٩٦٧، غير أن عنصر المفاجأة باغت الكثيرين اعتقادًا منهم وكأن كل ما حدث وليد الساعة».

ولا ينفصم تناول البعد التاريخي، بطبيعة الحال، عند أبو جابر عن حديث مستقبل القدس، إزاء وجود، ما يعتقده، «هوّة عميقة بين صناع القرار من جهة، والنخب الفكرية والثقافية والأكاديمية والسياسية من جهة أخرى، في الدول العربية والإسلامية، يرتبط ردّمها بمسألة التخطيط للمستقبل».

وتوقف عند المشاهد اليومية لعدوان الاحتلال ضدّ الشعب الفلسطيني، من القتل والتنكيل ومصادرة الأراضي وهدم المنازل والاستيطان، بموازاة هجمة استيطانية تهويدية محمومة بحق القدس واقتحامات متوالية من قبل المستوطنين والمتطرفين اليهود للمسجد الأقصى المبارك، متسائلاً عما إذا كانت تلك الوقائع العنصرية «تجد وقع صدى عند صانع القرار العربي الإسلامي، مماثلاً لمشاعر الحنق والغضب الشعبية»، في ظل «قناة مقطوعة الوصل بين أصحاب القرار والشعوب، حول قضية من المفترض أنها تعدّ قضية العرب الأولى رسميًا وشعبيًا».

وشكك في «إدراك بعض أصحاب القرار لمرارة القهر والظلم التي يعيش الشعب الفلسطيني تحت وطأتها في ظل الاحتلال، وكنه مشاعر الغضب التي تعتري صفوف الجماهير العربية الإسلامية عما يلحق بأبناء جلدتهم من الفلسطينيين»، متوقفًا عند «مصبّ تدفق الأموال العربية في الوقت الذي لا يجد فيه الفلسطيني قوت يومه».

وبما أن «مهام وضع الخطط الاستراتيجية وآليات التنفيذ تقع على عاتق صانع القرار، فإن عنصر توفر الجدية والإرادة السياسية يبقى موضع شك أيضًا»، بحسبه، إحالة إلى «موقف غالبية الدول العربية والإسلامية، منذ القرن العشرين، بإلقاء تبعات القضية الفلسطينية على عاتق الأردن وفلسطين وحدهما».

ورأى أن «عملية التخطيط للمستقبل تستوجب وضع خطة واقعية وتوفر الإرادة السياسية لتنفيذها، ووضع الوسائل النافذة، التي من شأنها أن تجيب عن سؤال أين نحن الآن، وما هي الوسائل المتوفرة لدينا؟ مع ضرورة أخذ المعطيات الدولية بعين الاعتبار، لا سيما الوجود الأمريكي الفعلي في المنطقة من خلال قواعدها العسكرية المنتشرة في بعض الساحات العربية».

واعتبر أن «التخطيط الصحيح يحتاج إلى قيادة وإرادة وتنظيم وتمويل، وهي عناصر مكتملة عند المؤسسة الإسرائيلية، مقابل الفوضى والنزيف المستمرين في العالم العربي، ليس من باب التباكي وجلد الذات، وإنما لأجل بحث الإشكاليات الداخلية القائمة وكيفية بناء قنوات تواصل مع الجماهير وسبل عرض القضية أمام الرأي العام العالمي، شريطة توفر الإرادة العربية لذلك».

الوعي العام بقضية القدس

من جهته، أكد الأكاديمي التركي **أ.د. أحمد أوصال** من مركز التفكير الاستراتيجي بأنقرة، أهمية العمل على إيجاد وعي بين الشباب، خصوصاً، في العالم العربي والإسلامي حول القدس وقضيتها، من خلال جعل القدس جزءاً من هويتهم الحضاريّة، وكذلك إيجاد وعي عام في العالم الإسلامي بكل ما يحدث في القدس وإيصال صورة حقيقيّة للأحداث التي تجري في الداخل.

وأشار إلى التعاون العربي التركي في الدراسات المتعلقة بالوثائق العثمانيّة المتعلقة بالقدس المحفوظة في الأرشيف العثماني في تركيا، وتوجيه طلاب الدراسات العليا العرب والأتراك على السواء لمواصلة دراسة أحوال المدينة المقدسة بالمنهجيات العلمية، وإنشاء كراسٍ لدراسات بيت المقدس في هذه الجامعات، وزيادة الاهتمام بدراسة الموضوعات المتعلقة بالأوقاف في القدس وفلسطين.

خطة استراتيجية محددة

شغل البعد الوجودي في الصراع العربي-الإسرائيلي المساحة الأبرز من مداخلة مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية **أ.د.موسى شتيوي**، عند مطالبته «باستراتيجية مضادّة للمخطط الإسرائيلي في تهويد القدس وتفريغها من مواطنيها وطمس معالمها وهويتها العربية الإسلامية».

ورأى ضرورة «تطوير استراتيجية محددة المعالم والمنافذ لمواجهة الخطر الوجودي، تتناول الحلول السياسية الجذرية، سواء أكانت سلمية أم عسكرية أم انتفاضة شعبية، بهدف التمكين الديمغرافي والجغرافي الفلسطيني العربي في القدس المحتلة».

واقترح في ذلك «بناء تحالف بين مؤسسات أردنية وفلسطينية وعربية معنية لدعم صمود مواطني القدس المحتلة وتثبيت وجودهم في وطنهم وأرضهم، وتوسيع نطاق الحملة الدولية المضادّة لمخطط العدوان الإسرائيلي، من أجل فضح ممارسات الاحتلال، عربيًا ودوليًا، وبيان مخالفتها للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية».

وأبرز شتيوي دور الإعلام في المعركة الدبلوماسية الدولية لنصرة القدس المحتلة، متوقفًا عند حيوية «منفذه الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي، عبر إيكال مركز معين "on line"، مهام بث التوعية والمعرفة بين صفوف الجماهير العربية والإسلامية، وتذكية البعد العربي الإسلامي في ساحاتها، حيال القضايا المتصلة بالصراع العربي-الإسرائيلي».

ونادى بأهمية «تشكيل لجنة من المؤسسات والمراكز المختصة لوضع الحلول الاستراتيجية وتحديد الأهداف والأطراف المعنية بتنفيذها».

دلالة متغيرات المنطقة وانعكاساتها

من جانبه، جزم رئيس الهيئة الإدارية لمنتدى بيت المقدس/الأردن م. **عثمان النشاشيبي** بأن «حقوق الفلسطينيين، مسلمين ومسيحيين، في فلسطين، بما فيها القدس، ثابتة وغير قابلة للمساومة».

واستشهد بالمتغيرات العالمية المتسارعة خلال العقود القليلة الماضية «التي لم تكن متوقعة قبلاً، ولكنها تقدم مؤشرات معينة للمستقبل، بمداه المتوسط إن لم يكن القريب، ستجد حضورها وانعكاساتها في المنطقة».

وأحال في ذلك إلى «نهاية نظام التمييز العنصري APARTHEID في إفريقيا الجنوبية، وهو النظام الأقرب للتمييز العنصري الإسرائيلي في فلسطين المحتلة، وإلى نهاية الاتحاد السوفيتي وتقسيمه، والذي لم يكن متوقعًا من قبل العموم على الأقل، بما يعني أن القوى العظمى معرضة أيضًا لتغيرات جذرية غير محسوبة عند كثيرين».

وتوقف، أيضًا، عند «تغير الأغلبية التي كانت من دون منازع لقرون عديدة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي أغلبية «الأبيض الأنجلو- ساكسون البروتستانت (WASP, White Anglo-Saxon Protestant) بما يجد تأثيره في المدى المتوسط على سياسات الولايات المتحدة، ويقدم، بالتالي، متغيرًا جذريًا آخر في القوى العظمى غير المعصومة عن التغيير».

ولفت إلى مؤشر مهم على «التحول في موازين القوى بالمنطقة، وذلك بتوقيع الاتفاقية بين القوى العالمية الستة مع إيران بخصوص الطاقة النووية واستخداماتها، بالرغم من احتجاجات ومحاولات سلطات الاحتلال المضادّة».

وقدّر «باحتواء تلك المتغيرات شواهد دالة على تحوّل جارٍ في أنحاء العالم لن تكون أي قوى بعيدة عنه»، لافتًا إلى أهمية «استمرار المقاومة الفلسطينية، بشتى أشكالها، الإعلامية والثقافية والاجتماعية والمسلحة، كلما سنحت الفرصة لذلك».

وبالنسبة إليه؛ فإن ذلك يؤكد بأن «حقوق الفلسطينيين، مسلمين ومسيحيين، بصرف النظر عن معتقداتهم الدينية، ستعود كاملة، مثلما ستعود القدس إلى الحضن الفلسطيني العربي الإسلامي كما كانت دائمًا، مفتوحة أمام الأديان والطوائف والثقافات المختلفة التي تثري المجتمع الفلسطيني».

مضادّ عربي موضوعي

وفي تأصيله لخطورة المخطط الإسرائيلي العدواني في القدس المحتلة، قدم الأستاذ الأكاديمي في جامعة البترا الأردنية أ.د. **عصام سخنيني** أطروحة «خلق مضاد عربي موضوعي للمواجهة النافذة».

وقال إن «سلطات الاحتلال قررت، من جانب واحد، تقرير مستقبل القدس بعد احتلالها في العام ١٩٦٧، وتوحيد شطريها وإعلانها عاصمتها الموحدة الأبدية، وأتبعت ذلك بخطط وعمليات على الأرض لتغليب الطابع اليهودي على الشطر الشرقي وأسرلته، عبر تكثيف النشاط الاستيطاني فيه وعزله عن محيطه العربي والتضييق على سكانه العرب ومواصلة المساعي لاقتحام الحرم القدسي الشريف».

وقدم تصورًا للخطة العربية المضادة، بهدف تحقيق بعضها أو أجمعها، يدور حول القضايا التالية:

١- إن دور الأردن في رعاية المؤسسات الدينية في القدس المحتلة عظيم بحجمه ونوعه ومغزاه، إلا أنه يحتاج إلى رفد ماديّ، وعدم الاكتفاء بالإشادة به عربيًا، وذلك من خلال إنشاء هيئات تنتشر في مختلف أنحاء العالم الإسلامي، على صعيد رسمي وشعبي، تتولى توفير الدعم المادي له بحيث تشكل نوعًا من «الجبهة المساندة» للجهود الأردنية.

٢- لقد ارتُكبت خطيئة تاريخية في اتفاقيات «أوسلو» وما ترتب عليها من مفاوضات، عندما تم القبول بتأجيل موضوع القدس (إلى جانب قضايا اللاجئين والاستيطان والحدود والأمن والمياه) لمرحلة البحث في الحلول النهائية، وانشغل المفاوض بدل ذلك بالتفاوض على قضايا أقل أهمية، ضمن مسار مستمر منذ عشرين سنة دون جدوى.

إزاء ذلك، لا بد من إعادة النظر جذريًا بالاتفاقيات نفسها وبالمفاوضات، عبر إيجاد توجه فلسطيني، مدعوم عربيًا، وربما إسلاميًا أيضًا، نحو إعطاء منزلة الصدارة في المفاوضات للقضايا الجوهرية، وفي مقدمتها القدس، على أن يكون مفهومًا للجانب الإسرائيلي خاصة، وللمجتمع الدولي عامة، أن المضي في ما يسمى «عملية السلام» إنما يعتمد أولاً، وقبل كل شيء، على الاتفاق على هذه القضايا الجوهرية.

٣- تبدو سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وهي تمضي قدمًا في مخطط «أسرلة» الشطر الشرقي من القدس المحتلة تحت مزاعم الجزء الذي لا يتجزأ من «عاصمتها الموحدة الأبدية»، وكأنها متحررة من ضغط المساءلة والعقوبة، إذ إن أقصى ما تتوقعه، بما هو حاصل فعلاً في غالب الأحيان، «فرقعات» صوتية فلسطينية أو عربية أو دولية، قد تكون موسمية وضمن مناسبات معينة، بالإدانة والشجب والاستنكار، ما يعدّ ثمنًا بخسًا تتحمله برضا وراحة بال مقابل الغنيمة الكبرى بابتلاع مدينة القدس.

إن هذه المرحلة تتطلب التفكير باستراتيجية محددة تضع خطوطها وتنفذها القوى الفلسطينية المنظمة وتستهدف تكوين حالة جماهيرية عربية في القدس تواجه المحتل الإسرائيلي وتتصدى لمخططاته وتجعله يدفع ثمنًا باهظًا من أمنه واستقراره.

كما قد تؤسس هذه الحالة الجماهيرية على قواعد تخلق أوضاعًا مضطربة باستمرار في القدس، وقد تكون مفرداتها، إن تم تجنب الحنين إلى أيام الانتفاضتين الأولى (١٩٨٧) والثانية (٢٠٠٠)، تظاهرات واعتصامات وإضرابات وعصيان مدني،

ومختلف أشكال ما يعرف «بالمقاومة الشعبية السلمية»، وهي جميعًا، وعلى المدى الطويل:

٣-١ تدفع بالمحتل الإسرائيلي نحو إعادة النظر في التكلفة الأمنية التي يمكنه الاستمرار بتحملها حال إصراره على التمسك بالشطر الشرقي من المدينة،

٣-٢ تعزّز موقف المفاوض الفلسطيني بشأن القدس،

٣-٣ تقوي العمل السياسي والجماهيري المتجه نحو القدس لدى العرب الفلسطينيين في فلسطين المحتلة منذ ١٩٤٨، بل ينبغي التفكير بإفراد مكانة ملحوظة لهم في هذه الاستراتيجية،

٣-٤ تشكل رأيًا عامًا دوليًا متعاطفًا مع أهل القدس، وبالضرورة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، ما يتيح الفرصة لاتخاذ قرارات في المؤسسات الدولية لن تصبّ في مصلحتها.

٤- لم يحظَ الكيان الإسرائيلي بموافقة دولية على أن تكون القدس المحتلة في حرب العام ١٩٤٨ عاصمة له، بل هي «عاصمة بالأمر الواقع» كما فرضه الاحتلال. وامتدادا لذلك فإن «توحيد» شطري المدينة، الشرقي والغربي، يعدّ في العرف الدولي عملاً احتلاليًا مرفوضًا دوليًا.

إزاء ذلك، تبرز الحاجة لإيجاد خطة يجري تنسيقها عربيًا، لتكثيف العمل السياسي والدبلوماسي في الساحة الدولية، من خلال العلاقات الثنائية وفي المؤسسات والمنظمات الدولية، تجاه اتخاذ مواقف أشد صلابة وقابلة للترجمة إلى أفعال تحد من غلواء التغول الإسرائيلي على الشطر الشرقي من القدس.

٥- للاحتلال الإسرائيلي استراتيجية طويلة المدى تهدف إلى الإخلال بالميزان الديموغرافي في الشطر الشرقي من القدس من خلال التوسع الاستيطاني وتقليل الكثافة السكانية العربية فيه، عبر مضايقة السكان العرب بمعيشتهم ومحاصرتهم في حرية الحركة والتنقل وفرض إجراءات سكنية جائرة عليهم، سبيلاً لإجبارهم على الرحيل، ما يعدّ شكلاً من أشكال التطهير العرقي.

إن هذه الحالة تستدعي التفكير باستراتيجية عربية مضادّة تقوم على أسس اقتصادية ومالية، مثل تنفيذ استثمارات ومشروعات اقتصادية مدّرة للدخل ومساعدات

مباشرة، تستهدف في النهاية تعزيز البقاء السكاني العربي في القدس وتقوية قدرة مواطنيها العرب على الصمود ومواجهة التطهير العرقي.

٦- تستبيح سلطات الاحتلال الإسرائيلي الهوية العربية للقدس، مثل مساعي فرض مناهج صهيونية في المدارس هناك، مما يستوجب مواجهة ذلك، لإظهار تلك الهوية العربية وللحيلولة دون طمسها، عبر الاهتمام الجاد، وضمن خطة شاملة تتوفر لها الإمكانيات المادية، بتوليد مؤسسات ثقافية، مثل مكتبات وجمعيات تعنى بالتراث ومراكز دراسات وبحوث ومؤسسات إعلامية وفرق فنية، مسرح وسينما، ومعارض للفنون التشكيلية وأخرى للكتب، ومتاحف... إلخ، بحيث تشكل حاضنة للهوية العربية، إلى جانب أنشطتها المعبّرة عن تلك الهوية.

٧- واستكمالاً للمحافظة على الهوية العربية، لا بد من التفكير برعاية أفراد وفرق من المتخصصين بعلم الآثار، من الفلسطينيين والعرب والأجانب، للتنقيب عن الآثار العربية والإسلامية في القدس المحتلة ومحيطها وإظهار نتائجها للملأ.

وفي المحصلة؛ ثمة حاجة لبحث السبل الكفيلة بتكوين مضاد موضوعي لأسرلة القدس، من منطلق التمسك الاستراتيجي بالمدينة.

خطة استراتيجية تربوية

ركز الأستاذ الأكاديمي في الجامعة الأردنية **أ.د. غازي ربابعة** في مداخلته على البعد التربوي، لافتًا إلى أن «ما يدرس عن القدس وفلسطين في مناهج التعليم لا يتجاوز ١,٥٪ من مجموع منهاج التاريخ والجغرافيا»، ضمن سياق «فعل عربي متعمد بألا يكون في مناهج التعليم أي إشارة للقدس ولا إلى فلسطين»، بحسبه.

وتوقف عند مفصل تاريخي له دلالة قائلاً «بعد انتصار الجيش الإسلامي في معركة اليرموك بعث إلى الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ القائد أبي عبيدة لاستشارته في الوجهة المقبلة، فأجابه بالقول «أشار علينا علي بن أبي طالب ابن عم رسول الله ﷺ أن تكون وجهتك القدس يفتحها الله على يديك»، ثم تحاصر القدس ويفتحها الخليفة عمر ويوقع العهدة العمرية، التي مثلت إجماعًا إسلاميًا مسيحيًا على أن لا يسكن القدس يهودي واحد، هذا ما أعطاه أمير المؤمنين إلى أهل إيلياء بأن يكونوا أمناء على صلبانهم وكنائسهم ولا يضار أحد منهم ولا يسكن معهم أحد من اليهود في إيلياء».

وتوقف عند «نتائج الاستفتاء الذي أجري مؤخرًا للرأي العام الإسرائيلي والذي كشف عن معارضة ٩٩٪ منهم على عودة القدس، بما ينسجم مع موقف رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو والدائرين في نفس الفلك»، مبينًا أن «لا مكانة للقدس في الأدبيات اليهودية من دون بناء الهيكل، ولكن في الأدبيات الإسلامية والمسيحية فإن خير بلاد الأرض بلاد الشام، وخير ما في بلاد الشام فلسطين، وخير ما في فلسطين القدس، وخير ما في القدس المسجد الأقصى»، بما يبرز رؤى متضادة يصعب تلاقيها.

واعتبر أن «بحث مستقبل القدس يتطلب الأخذ بالوقائع المغايرة على الأرض، في ظل وجود زهاء ٣٠٠ ألف مستوطن في القدس الشرقية وحدها، إلى جانب نحو ٣٠٠ ألف مستوطن في الضفة الغربية المحتلة والمزروعة بالمستوطنات، بينما تشيع المفاوضات العبثية حالة استرخاء في الأمة العربية والإسلامية».

ودعا إلى «تلمس حالة التحرير العملي للقدس من خلال استلهام التجربة التاريخية الإسلامية، إذ إن الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ، والجيوش الإسلامية حررتها بالقوة، أما صلاح الدين فقد أعدّ العدة لتحريرها أيضًا، ولكنه بدأ بالمدارس الفكرية فقال مخاطبًا أحد العلماء: فتحت القدس بقلم هذا العالم الذي قال لصلاح الدين «وفتحك حلب الشهباء في صفر مبشرٌ بفتحك القدس في رجب» ليكلف هذا العالم بإلقاء الخطبة التي سبقت خطبة الجمعة، وقال مخاطبًا المصلين: حذار أن تعتقدوا أنكم حررتم القدس بهداب سيوفكم، فبناء العلماء مقدم على دماء الشهداء».

ورأى أن ذلك «يؤكد أهمية البناء الفكري في طريق تحرير القدس، ووضع خطة استراتيجية تربوية تبني الأجيال القادمة وفق قاعدة التعلق بالقدس ونصرتها».

القدس وعصر الاتصال الرقمي

من جانبه، تحدث الأستاذ الأكاديمي في كلية الإعلام في جامعة اليرموك الأردنية **أ.د. عصام سليمان الموسى** عن «القدس وعصر الاتصال الرقمي»، من منطلق أن «من لا يعرف التعامل مع الرقمنة بذكاء يبقى خارج العصر»، بحسبه.

وتأصيلاً لرؤيته، بدأ د. الموسى مداخلته بإيراد واقعة حدثت معه شخصيًا في أثناء متابعة تحصيله العلمي في إحدى الجامعات الأمريكية، عند «إعداد بحث عن فلسطين والقدس باللغة الإنجليزية، وعنوانه:

"A Case of Inequality: The Reporting of Palestine in the New York Times Between 1917-1948". Dirassat (Jordan University Journal). Vo. 20, No. 4, 1993: 20-30.

والذي جاء ضمن مشروع بحثي بدأه مع دراسة الدكتوراة في جامعة واشنطن في مدينة سياتل العام ١٩٧٧، التي أوفد إليها مبعوثًا من جامعة اليرموك، حيث استفزته الصحافة الأمريكية بنعوتها السالبة للعرب، فقرر تخصيص موضوع رسالة الدكتوراة عن الصورة العربية».

وتابع «لمعرفة جذور تكون هذه الصورة السلبية، كان لا بد من الرجوع لعام ١٩١٦، الزمن الذي ولدت فيه الشخصية العربية القومية مستقلة عن العثمانية. وقد أثمر هذا الجهد عن صدور كتاب نشر عام ١٩٨٤ باللغة الإنجليزية عن دار PeterLang بعنوان The Arab Image in the US Press (ترجمه للعربية محمد راتب).

وزاد «لقد سبب ذلك خوض معارك عدة في كلية الإعلام في جامعة واشنطن التي ضمّت أساتذة صهاينة عتاة انتقدوا تحليل الصورة العربية في الصحافة الأمريكية»، مبينًا مضيّه في مسار «إعداد الدراسات المختصة عن الصورة العربية والتي نشرت في مجلات وكتب علمية في الغرب والدول العربية، لتبيان التشويه الذي طالها، ووصم النضال الفلسطيني بأعمال إرهابية، منذ العشرينيات من القرن الماضي».

وأضاف «لقد أدت الصحافة الورقية آنذاك دورًا قويًا وملحوظًا، إلا أن الصورة تغيرت الآن، بترجيح كفة الصحافة الإلكترونية، وتغيّر قيم العمل الصحفي، وحلول عصر الاتصال الرقمي (Digitalism)».

ولفت إلى أن «شبكة الإنترنت باتت اليوم وسيلة الاتصال والتواصل الأولى، ومصدرًا رئيسًا للمعلومات، بحيث صار الباحث عن أية جزئية من المعرفة يبدأ بحثه بولوج بوابة العملاق (جوجل)، فيأخذه هذا عبر الطريق السريع إلى عالم قواعد المعرفة، من دون عناء الذهاب إلى المكتبة والبحث بين صفوف كتبها الجامدة في عصر الثورة الرقمية».

وقال «في الأغلب يفتح (جوجل) بابًا رئيسًا عنده هو موسوعة «الوكيبيديا»، التي أوردت دراسة طويلة عن القدس استندت إلى ٣٦٦ مصدرًا، تضمنت معلومات مختلطة، يتضمن بعضها خروجًا خطرًا عن الموضوعية العلمية. أما مصادر الدراسة فلا يورد

منها سوى مصدرين أو ثلاثة تشير إلى أسماء مراجع عربية، من بينها القرآن الكريم، ما يعني غياب وجهة النظر العربية في هذه الدراسة المطولة عن القدس».

وأوضح بأن «المعلومات المنشورة في الموسوعة عن القدس، والتي يرجع إليها الكثير من طلبة العلم في المدارس والجامعات والمراكز العلمية، مغايرة للقناعة العربية، ومحدثة الصدمة للباحثين منهم عن الحقيقة».

وأورد على ذلك مثالاً لمعطيات رقمية خاصة بالموسوعة، عند إيرادها أن عدد السكان اليهود في القدس بين ١٩٢٢ و ١٩٤٨ قد بلغ ١٦٥ ألفًا، كان ثلثاهم من اليهود:

From 1922 to 1948 the total population of the city rose from 52,000 to 165,000 with two thirds of Jews and one-third of Arabs (Muslims and Christians).[146] The situation between Arabs and Jews in Palestine was not quiet. In Jerusalem, in particular, Arab riots occurred in 1920 and in 1929.

حيث يلاحظ هنا استخدام كلمة riots لوصف الثورات العربية.

وأشار إلى أن «تلك الأرقام تبدو دامغة وغير قابلة للجدل بالنسبة إلى القارئ الغربي الذي لا يعرف شيئًا عن سياسة بريطانيا في تهويد فلسطين أيام انتدابها المشؤوم، بما قد يقوده في المحصلة إلى إضفاء الأحقية المشروعة لليهود، بحكم أكثريتهم العددية، ومن ثم الكيان الإسرائيلي، في استيطان القدس».

وعاد هنا إلى كتابه الموسوم The Arab Image in the US Press الذي أورد فيه تاريخًا مختصرًا للوطن العربي للفترة التي جرى فيها تحليل الصورة العربية في الصحافة الأمريكية ممثلة بجريدة *New York Times*، أشهر صحف تلك الحقبة وأقواها أثرًا، للفترة الممتدة بين عامي ١٩١٦ و ١٩٤٨، ومن ثم جرى استكمالها بمستخلصات الدراسات الأخرى ذات الصلة بالصورة العربية وصولاً إلى منتصف السبعينيات، للخروج برؤية شاملة حول الصورة العربية عندهم».

وأفاد بأن المعطيات الرقمية التي أشارت إليها الدراسة حول عدد سكان فلسطين كانت على النحو التالي:

In 1918, the Jewish community in Palestine numbered about 10 percent of the whole population with about 600,000 Palestinian Arabs and about 60,000 Jews. The increased Jewish immigration under the British mandate authority caused apprehension among the Palestinians… [which] resulted in an outbreak of uprisals and violence, notably in 1920, 1922, 1929 and a large scale Arab revolt which lasted for three years, 1936-1939 (p. 18).

إلا أن المقارنة بين الاقتباسين الواردين في كل من الدراسة والموسوعة تكشف عن ما يلي:

١- موسوعة الويكيبيديا لا تتضمن مصادر عربية تكشف حقيقة ما جرى.

٢- وإنها تزور الحقائق المعروفة بطريقة بارعة.

٣- وأنها تعطي انطباعات خاطئة ذات أثر قوي على القارئ تضر بالقضية الفلسطينية الكبرى.

ولفت إلى:

١- أن تقديم بحث موضوعي عن العرب عمومًا وفلسطين خصوصًا ليس بالأمر الهين في بلد مثل أمريكا. فهناك خطابات وكلام كثير عن القدس لكنه إنشاء موجه للعربي وليس للإنسان الغربي.

٢- ضرورة قيام المؤسسات القومية والوطنية والفلسطينية بتصحيح المعلومات عن القدس وفلسطين في شبكة الإنترنت وقواعد المعلومات.

٣- ضرورة مواكبة هذه المؤسسات، لدى مخاطبتها الإنسان الغربي، تكنولوجيا العصر الحالي في الاتصال، أي الرقمنة، والاستجابة لمتطلباته.

٤- إن من لا يعرف التعامل مع الرقمنة بذكاء، بصفتها وسيلة الاتصال الرئيسة في العالم المعاصر، يبقى خارج العصر، ومن لا يسهم في تصحيح المعلومات يخسر كثيرًا أمام عتاة الدعاية الإعلامية التي تقول في جوانب منها: اكذب واكذب حتى يصدقك الآخرون.

خلاصة توصيات مؤتمر
«الأوقاف الإسلامية والمسيحيّة في القدس الشريف»

(عمّان؛ ٢٥- ٢٠١٣/١١/٢٦)

على الصعيد القانوني والدبلوماسي

- الأوقاف الإسلامية في القدس وفلسطين تتمتع بوضع قانوني دولي مُعترف به ومستقرّ، ويجب الاستفادة من هذا المناخ القائم. هذا يرتّب على الحكومة الأردنيّة وعلى القيادة الفلسطينية التزامات خاصة بتحريك هذا الموضوع طبقاً للقانون الدوليّ وأحكامه في هذا الصدد (تُراجع ورقة د. أنيس قاسم بشأن تفنيد الوضع القانوني للأوقاف تحت الاحتلال الإسرائيلي).
- الاستفادة من القرارات الدوليّة في محاربة الإجراءات الصهيونية، والاستفادة من الباحثين القانونيين عرباً ومسلمين وأجانب في خوض معارك قانونية ضد العدو الصهيوني داخل فلسطين وخارجها.
- العمل على إلغاء قرار الكنيست الإسرائيلي بإلغاء دائرة الأوقاف الإسلامية، ومنع إسرائيل من اعتقال موظفي الأوقاف وسجنهم ومحاكمتهم، وذلك بعد أن استطاعت الدبلوماسية الأردنية تجميد هذا القرار، غير أنه لم يلغ بعد.
- العمل على توحيد الأرقام المتعلقة بالقدس، والتي تصدر عن وزارة الأوقاف الأردنية، والجمعية العلمية الملكية، ومركز الدراسات الفلسطينية في القدس.
- اتخاذ الإجراءات المطلوبة للحيلولة دون تنفيذ اسرائيل لقرارها المتعلق بعدم إدراج القدس على جدول المفاوضات مع أي دولة عربية.
- مناشدة الجهات الرسمية الأردنية والفلسطينية أن تنسق مع بعضها بعضاً على الأرض، للحفاظ على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وتوثيق ذلك على غرار ما ورد في كتاب (كنوز القدس).
- دعم التوجه التركي المطالبة بعقاراته وأملاكه في فلسطين، والسعي لإيجاد كادر

عربي تركي يقوم بترجمة آلاف الوثائق الموجودة في ألأرشيف التركي والمتعلقة بالقدس وفلسطين بعامة، والأردن بخاصة، والبحث عن مؤسسات علمية وأكاديمية لدعم عملية الترجمة هذه.

- اتخاذ الإجراءات المطلوبة لإبقاء القرى والمزارع المحيطة بالقدس وقفاً إسلامياً، لا يجوز لإسرائيل مصادرته أو بناء المستوطنات عليه.
- حيث إن الحماية القانونية للأوقاف والأملاك في القدس مكلفة مادياً، يُقْتَرَح إنشاء شبكة تمكين قانوني مكوّنة من عدد من المحامين والقانونيين، وبتمويل من الأوقاف أو مصادر أخرى، للدفاع في قضايا الاستملاك والهدم الصادرة ضد أملاك المقدسيين.
- تشكيل لجنة قانونيّة لدراسة وتقييم الأوقاف المختلفة ومردودها، وذلك لتحديد مواقعها بدقّة والحفاظ عليها، إضافة إلى متابعة وتدقيق أعمال الموكلين بها.
- دعوة الحكومة الأردنية لإعادة النظر في القانون الذي يُعطي رجال الدين اليونانيين – البالغ عددهم أقلّ من ١٪ من المسيحيين الأرثوذكس، قيادة ٩٩٪ منهم، واعتبار العقود التي باعوا بموجبها الكثير من الأراضي في القدس وفلسطين باطلة.
- إنشاء قاعدة بيانات لتوثيق مختلف أشكال الانتهاكات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين.
- إدانة أي أفراد أو هيئات تقوم بتأجير أراضٍ أو أملاك عربيّة للعدو الصهيوني، وملاحقتهم في المحاكم الأردنية والدولية.
- اتخاذ الإجراءات الدبلوماسية لتبقى القدس قِبلة العالم وقلب العالمين المسيحي والإسلامي.
- الاستمرار في البحث عن الحقائق القانونية والتاريخية والجغرافية والسياسية التي تثبت أمام العالم عروبة القدس، ورفض المخططات الإسرائيلية الرامية لتهويدها وتزوير تاريخها، وكذلك رفض تسييس الدين اليهودي ليحقق مآرب الساسة الإسرائيليين.
- جعل الصراع مع إسرائيل على القدس ليس على الأرض فقط، بل على الجوانب الروحية أيضاً.

على صعيد إدارة الأوقاف والأملاك العربيّة

- بذل كل الجهود الممكنة لحلّ أية خلافات موجودة في مجال الأوقاف الذُّريّة في القدس، وبخاصة فيما يتعلق بالمسؤولية عليها، أو المحاسبة على وارداتها، أو الخلافات مع مستأجريها، وذلك عن طريق لجنة تُعيَّن لهذه الغاية بالتنسيق مع الجهات المشرفة عليها، سواء الأوقاف الإسلاميّة أو المسيحيّة. وتكليف منتدى الفكر العربي متابعة ذلك من خلال برنامج «القدس في الضمير».
- يجب تطوير أدوات الاستثمار للأوقاف لكي تخدم الصمود في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، ولا سيما في القدس، والمُقْتَرَح أن يؤول الإشراف على الأوقاف إلى هيئة مستقلّة عن وزارة الأوقاف، تقوم على استثمار هذه الأوقاف استثمارًا عصريًا باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة وبطريقة رشيدة، ذلك أن عقد الحِكر في إجارة الأوقاف طريقة فاشلة وتؤدي بالأوقاف إلى الاندثار. وهناك سوابق أثبتت فشل هذه الطريقة التي أدت إلى أن يطرأ عليها الكثير من الفساد، ولا سيما من متولّي الوقف.
- العمل على إعمار أملاك الأوقاف بشكلٍ خاص، والأملاك الخرِبة كافة في القدس والأملاك العامة بشكل عام. ومطالبة الأمّة العربيّة والإسلاميّة بدعم هذا العمل.
- تشجيع نقل أو بيع العقارات الخاصة للأوقاف لحمايتها من مصادرة السلطات الصهيونية لها، وبخاصة ما يمكن إثارته من قانون أملاك الغائبين. ودعوة أبناء الأمّة العربيّة والإسلاميّة لدعم هذا المشروع وشراء العقارات لصالح الأوقاف.
- العمل على تطوير وتحديث الإدارة العامة للأوقاف، ودعمها بالكفاءات والتقنيات المهنية والإدارية والاستثمارية للقيام بالمهمات الكبيرة المطلوبة منها، وهي: إعمار المرافق؛ توسيع النشاط العمراني؛ استغلال أراضي الوقف استغلالاً صحيحاً، وجعلها مؤسسة رائدة حديثة متطوّرة.
- تعزيز الإدارة والولاية الأردنية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.
- تعيين قاضٍ ثالث في محكمة القدس الشرعيّة يختص بمتابعة ومحاسبة متولّي الوقف الذّريّ في القدس.

- نتيجة لتكرار دخول اليهود إلى ساحات المسجد الأقصى، يُقْتَرَح تعيين مراقبين بلباس خاصّ يرمز إلى قدسيّة المكان، يداومون من الصباح إلى المساء، ويكونون ظاهرين لمن يدخل إلى الأقصى ويتجوّلون في جميع ساحات المسجد الأقصى، خاصة حين دخول الجماعات اليهوديّة. وهذه فرصة لتشغيل أعداد من الشباب العاطلين عن العمل في القدس؛ أي دعم لمعيشة مئة عائلة (بتكلفة مليون دولار سنوياً).
- المحافظة على قدسية المقابر الإسلاميّة والمسيحيّة في القدس، ومنع العدو الصهيوني من مصادرتها وإزالتها، والمطالبة بإجراء مسح شامل لكلّ هذه المقابر، وإجراء دراسة أركيولوجيّة وأنثروبولوجيّة لكل المقابر في القدس وحالات التدنيس التي تعرضت لها، لأنها جزء مت التاريخ والتراث، وإثبات ملكيتنا لهذه الأرض.

على صعيد التعليم والإعلام والمعلومات والتوثيق

- ضرورة أن تُعنى المؤسسات القومية والوطنية، والفلسطينية خاصة، بتصحيح المعلومات عن القدس وفلسطين في الإنترنت وقواعد المعلومات (ولا سيما في موسوعة الوكيبيديا التي لا تتضمَّن موادها عن القدس وفلسطين أية مصادر عربية تكشف حقيقة ما جرى، وأنها تزوِّر الحقائق المعروفة بطريقة بارعة، وتُعطي انطباعات خاطئة ذات أثر قويّ على القارىء تضرّ بقضيّة العرب الكبرى)، مع تأكيد ضرورة أن تواكب هذه المؤسسات في مخاطبتها الإنسان الغربيّ تكنولوجيا العصر الحالي في الاتصال (الرقمنة Digitalism)، وأن تستجيب لمتطلباته.
- العمل على إيجاد وعي بين الشباب -خصوصاً- في العالم العربي والإسلامي حول القدس وقضيتها، من خلال جعل القدس جزءاً من هويتهم الحضاريّة، وكذلك إيجاد وعي عام في العالم الإسلامي بكل ما يحدث في القدس وإيصال صورة حقيقيّة للأحداث التي تجري في الداخل.
- تدريس القضية الفلسطينية وقضية القدس في مساق خاصّ في المدارس كافة، وكذلك في الجامعات والمعاهد العربية والإسلامية.
- التركيز في الخطاب الإعلامي على أهمية الوجود المسيحي في القدس والمنطقة.

- إنشاء مركز توثيق ومعلومات خاص بالقدس وفلسطين يموَّل من المنح الخليجية أو مصادر أخرى، وإنشاء مركز للترجمة بثلاث لغات أو أكثر، منها العبريّة والروسيّة للأوراق والوثائق كافة التي تصب في مصلحة القدس والقضيّة الفلسطينية.
- إنشاء قناة فضائيّة خاصة بالوثائق والمعلومات والإعلام عن القدس بشكلٍ خاص، والقضية الفلسطينية بشكلٍ عام تتولّى عرض الندوات والمؤتمرات الخاصة بالقدس والقضية الفلسطينية أوّلاً بأوّل، وإنشاء إذاعة FM باللغة العبريّة والروسيّة تبثّ إلى المجتمع الإسرائيلي، ويوضَع لها برامج موجّهة.
- إنتاج أفلام وثائقيّة تلخص انتهاكات إسرائيل للأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس بلغات متعدّدة.
- إصدار مجلة علميّة محكّمة تعنى بالأوقاف بشكلٍ عام، والقدس بشكلٍ خاصّ.

على صعيد دعم التعليم والصحة والإسكان والأوضاع الاقتصادية والمعيشية

- العمل على إنشاء وقفيّة مقدسيّة تمويليّة (AL Quds Trust - Fund) تُستثمَر في تمكين المواطن الفلسطيني المقدسي من خلال التعليم والتدريب النوعيّ، والتمكين لهُويّته العربيّة، لتحصيل أكاديمي تقني وفنّي، كذلك تمكينه من بناء المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمويلها بسخاء.
- العمل على تنظيم تلقي الدعم المالي للقدس وإنفاقه حسب الأولويّات، بحيث تُوحَّد الجهات المستقبلة للدعم في جهة واحدة، ويشارك سفراء الدول المتبرعة في أعمالها، وتقدَّم إلى هذه الجهة مشاريع الإنفاق وحاجات المدينة المقدسة ليتم دراستها والمباشرة بتنفيذها حسب الأهمية والحاجات ذات الأولوية.
- الاهتمام بالتعليم في القدس، وإقامة مدارس عربيّة جديدة بدلاً من المدارس غير الصالحة، وذلك لسحب الطلاب العرب من مدارس البلدية (دعوة دولية لدعم هذا المشروع).
- دعم صمود أبناء الشعب الفلسطيني بالوسائل كافة، وأهمّها إقامة مشاريع إسكانية، ومشاريع اقتصادية إنتاجيّة ومشاريع سياحيّة تُساعد على الصمود. ودعوة الدول العربية والإسلامية والقادرين فيها لتقديم كل دعم ممكن للمدينة المقدسة، وبخاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحيّة

والإسكان (ومنها مستشفى المقاصد، وجامعة القدس)، وتنفيذ ما ورد من قرارات في مؤتمرات القمّة العربية في هذا الخصوص.

- تعزيز دور المؤسسات غير التعليمية مثل الأسرة ومؤسسات المجتمع المدني في تعميق الوعي الوطني تجاه القدس وفلسطين، وتعزيز التواصل الاجتماعي مع أهالي القدس، والسعي لنبذ الخلافات بين الفلسطينيين.
- من أجل تمكين المقدسيّين الصامدين المرابطين من البقاء على أرضهم، هناك حاجة للعمل على دفع الضرائب المستحقّة عليهم والتي فرضتها سلطات الاحتلال (يوجد حملة تقوم بها نقابة المهندسين الأردنيين بعنوان «فلنشعل قناديل صمودها» تهدف إلى جمع التبرعات لصالح دفع الضرائب عن المقدسيين، وتثبيت ما تبقى منهم في القدس حفاظاً على هوية الفلسطينيين وهوية الأقصى العربية الإسلامية).
- إجراء المزيد من البحوث المتعلقة بتهجير المسيحيين من القدس.

توثيق وأرشفة الأوقاف والأملاك والعقارات العربيّة في القدس

- إنشاء هيئة لتنظيم أعمال توثيق الأوقاف الإسلامية والمسيحية، والمساعدة في تنسيق أعمالها ميدانياً لتلافي التكرار والوصول إلى التكامل في هذه الأعمال.
- الدعوة للمباشَرة في مشروع أرشفة حاسوبيّة لجميع الأراضي والعقارات في القدس، بما في ذلك العقارات الموقوفة وقفًا خيريًا أو ذريًا، مع كامل المعلومات المتعلقة بها من واقع الحجج الوقفية. وهذا المشروع استعدَّ البنك الإسلاميّ للتنمية لتمويله.
- الاستمرار في التوثيق الجغرافيّ والتاريخيّ والتراثيّ لمدينة القدس، وإصدار هذا التوثيق (أطلس القدس) بكافة اللغات الممكنة، وذلك للحفاظ على تاريخنا وتراثنا ودحض الادعاءات الصهيونيّة.
- تخصيص بعثات من مختلف الجامعات في الدول العربيّة والإسلاميّة لدراسة الوثائق العثمانيّة المتعلقة بالقدس وتوثيق المهم منها ونشرها، بالتعاون مع الأرشيف العثماني في تركيا.
- التزام أقسام الدراسات العليا في جامعات الدول العربية والإسلامية ومراكز

البحث العلمي فيها بتوجيه الطلاب والباحثين على مواصلة دراسة أحوال المدينة المقدسة بالمنهجيات العلمية، وإنشاء كراسٍ لدراسات بيت المقدس في هذه الجامعات، وزيادة الاهتمام بدراسة الموضوعات المتعلقة بالأوقاف في القدس وفلسطين.

- المحافظة على الوثائق الوقفيّة وأية وثائق تاريخية أخرى التي بحوزة العائلات المقدسيّة بطريقة صحيحة، أو السماح للمؤسسات البحثيّة بتصويرها والعمل على المحافظة عليها. ومتابعة قراءة دفاتر وسجلات الطابو العثمانية المتعلقة بالقدس وفلسطين (في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنيّة)، وتدريب مَنْ يقوم بعمل الترجمة لها وتفسيرها للحصول على المعلومات الغنية في هذه السجلّات. كذلك الاستفادة من المعلومات الغنيّة عن القضاة والفقهاء ونُظّار الوقف في القدس من كتب ومعاجم التراجم التراثية.

رعاية المقدسات والحفاظ على تراث القدس وحمايته

- العمل بشكلٍ جاد لتعبئة الجهود العربيّة والدوليّة في اليونسكو لمحاربة الاعتداءات الصهيونيّة على تراث القدس ووقف عمليات الحفريات والتهويد القائمة على قدم وساق.
- تعزيز التعاون الإسلامي- المسيحي من أجل القدس.
- التصدّي بكلّ قوّة لمحاولات تهويد الأقصى- قانونيًا ونضاليًا، والعمل على زيادة عدد حرّاس الأقصى، والدعوة إلى تشكيل فرق متطوعين لمساعدة هؤلاء الحراس.
- دعم مركز المخطوطات في القدس وإمكاناته.

مقترحات وتوصيات أُخرى

- دعوة المسلمين إلى شدّ الرِّحال إلى المسجد الأقصى المبارك، وتأكيد تعلّقهم به ودعوتهم لتحريره، ودعم صمود المقدسيين، على أن يتجنبوا تقديم أي صورة من صور الدعم للمحتلِّين اقتداءً برسول الله ﷺ في حرصه على زيارة البيت الحرام في عمرة القضاء، واتفاقه عليه السلام مع القرشيين في صلح الحديبية على ذلك، رغم عدائهم للإسلام والمسلمين، ووجود ٣٦٠ صنمًا حول الكعبة، فطافَ وسعى مع وجود هذه الأصنام في الكعبة؛ تأكيدًا لارتباط المسلمين بالبيت الحرام، وتنفيذاً

لقوله ﷺ: (لا تُشدّ الرِّحال إلاَّ لأحد ثلاثة مساجد: المسجد الحَرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى).

- اتخاذ الإجراءات الدبلوماسية المطلوبة لتسهيل السفر إلى القدس للمسلمين والمسيحيين، ومناشدة بابا الأقباط في مصر السماح لرعايا الكنيسة القبطية بالسفر إلى القدس.

مقترحات للتنفيذ

- وضع خطّة مرحليّة لتنفيذ التوصيات، والبدء بما يمكن إنجازه.
- نشر وثائق هذا المؤتمر وأوراقه على الإنترنت.
- تشكيل لجنة متابعة خاصة لتوثيق الأوقاف والأملاك العربيّة في القدس.
- أن يكون مؤتمر «الأوقاف في القدس» مؤتمراً سنوياً.
- دعوة مؤسسة عبد الحميد شومان الثقافية إلى إعادة جائزة القدس الدوليّة.

يُضاف إلى هذا كلّه بشكلٍ خاص (تفصيلات) التوصيات التي وردت في الأوراق المقدمة للمؤتمر من كلّ مِن:

- د. أنيس قاسم: الأوقاف والحقوق القانونية في القدس.
- دة. ريتا عوض: مدينة القدس القديمة وأسوارها في لجنة اليونسكو للتراث العالمي.
- د. عبد السلام العبادي: الأوقاف والأبعاد الإنسانية.
- د. عدنان عبد الرازق: الأملاك والعقارات العربية في الشطر الغربي لمدينة القدس المحتلّة في غياب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.
- د. عبد الكبير العلوي المدغري: نحو سياسة مدنية عربية إسلامية دولية في القدس الشريف.
- د. عزت جرادات: دور منظمات المجتمع المدني ومؤسساته في الدفاع عن القدس الشريف.

الملاحق

خرائط القدس المحتلة*

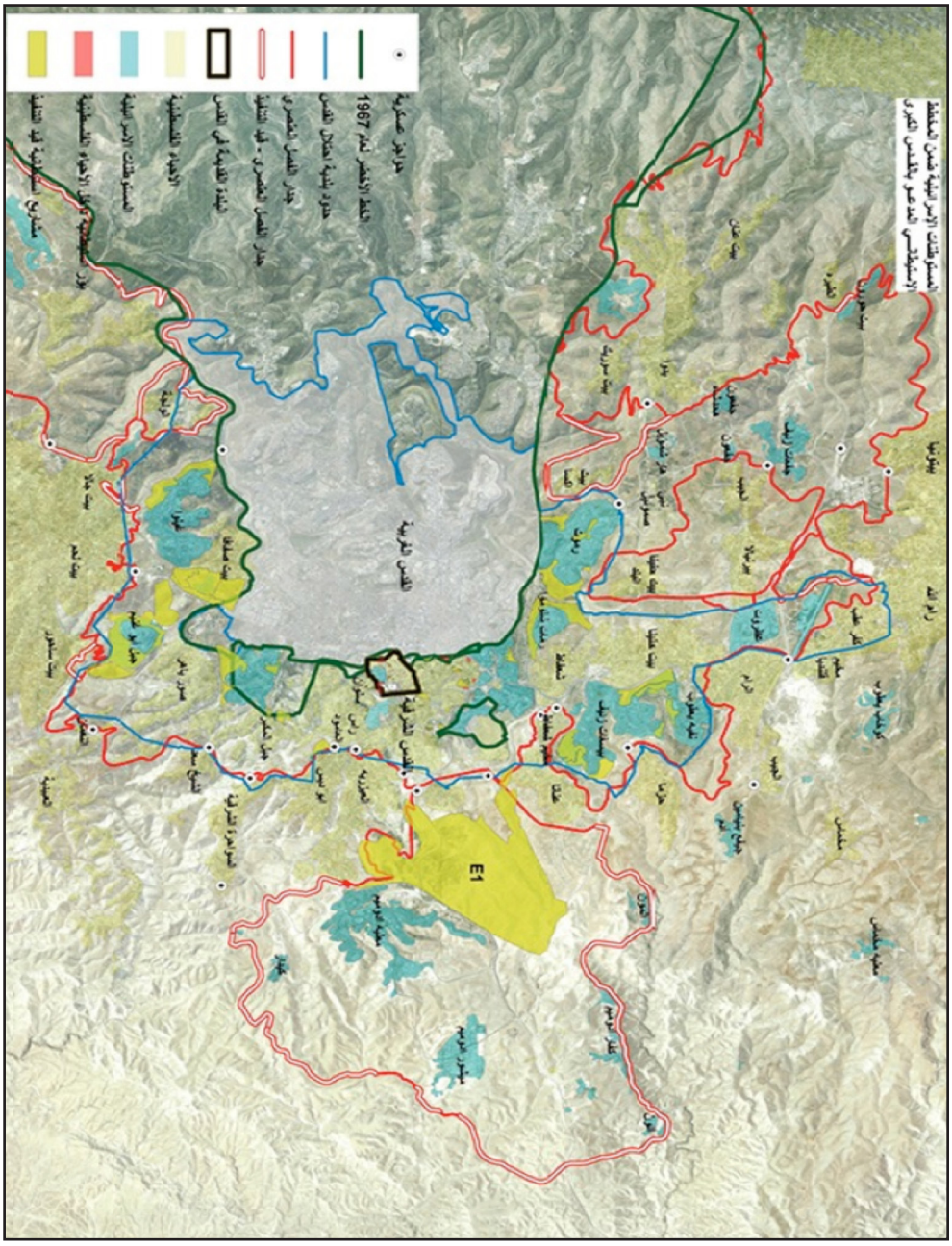

* المصدر: دائرة شؤون القدس في منظمة التحرير الفلسطينية (٢٠١٤).

المستوطنات الإسرائيلية ضمن المخطط
الاستيطاني الذي يدعى بالحوض المقدس
العيساوية
الشيخ جراح
الجامعة العبرية
E1
زعيم
وادي الجوز
الصوانة
القدس الغربية
القدس الشرقية
الطور
البلدة القديمة
مقبرة إسرائيلية
العزارية
سلوان
راس العامود
الثوري
أبو ديس
جبل المكبر
حواجز عسكرية
البلدة القديمة في القدس
الخط الاخضر لعام 1967
حدود بلدية احتلال القدس
حدود جدار الفصل العنصري
الأحياء المقدسية في القدس
المستوطنات الاسرائيلية
البؤر الإستيطانية داخل الأحياء المقدسية
مشاريع إستيطانية قيد التنفيذ
مشاريع الحدائق الاستيطانية

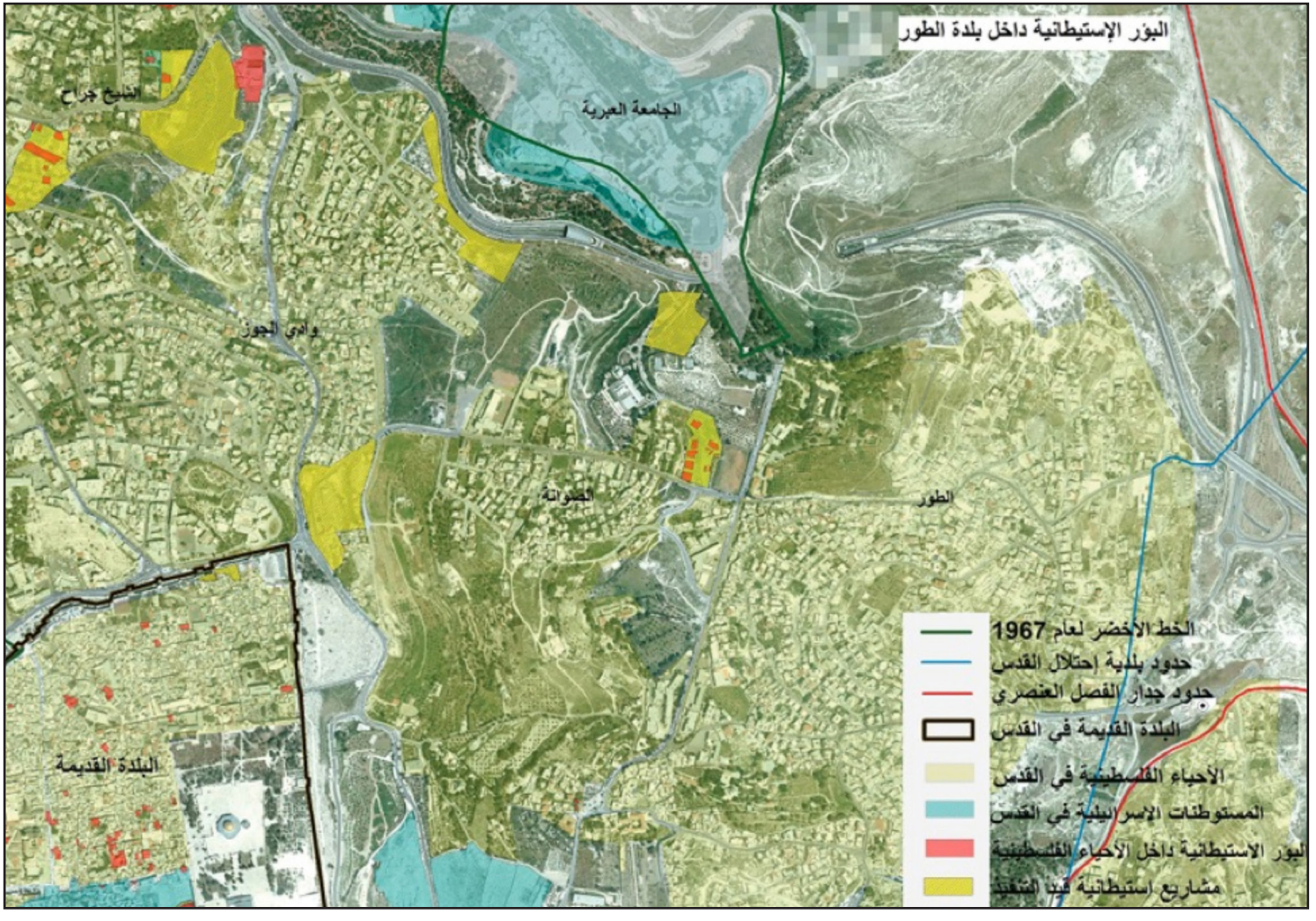
البؤر الإستيطانية داخل بلدة الطور
الشيخ جراح
الجامعة العبرية
وادي الجوز
الصوانة
الطور
البلدة القديمة
الخط الأخضر لعام 1967
حدود بلدية إحتلال القدس
جدود جدار الفصل العنصري
البلدة القديمة في القدس
الأحياء الفلسطينية في القدس
المستوطنات الإسرائيلية في القدس
البؤر الاستيطانية داخل الأحياء الفلسطينية
مشاريع استيطانية قيد التنفيذ

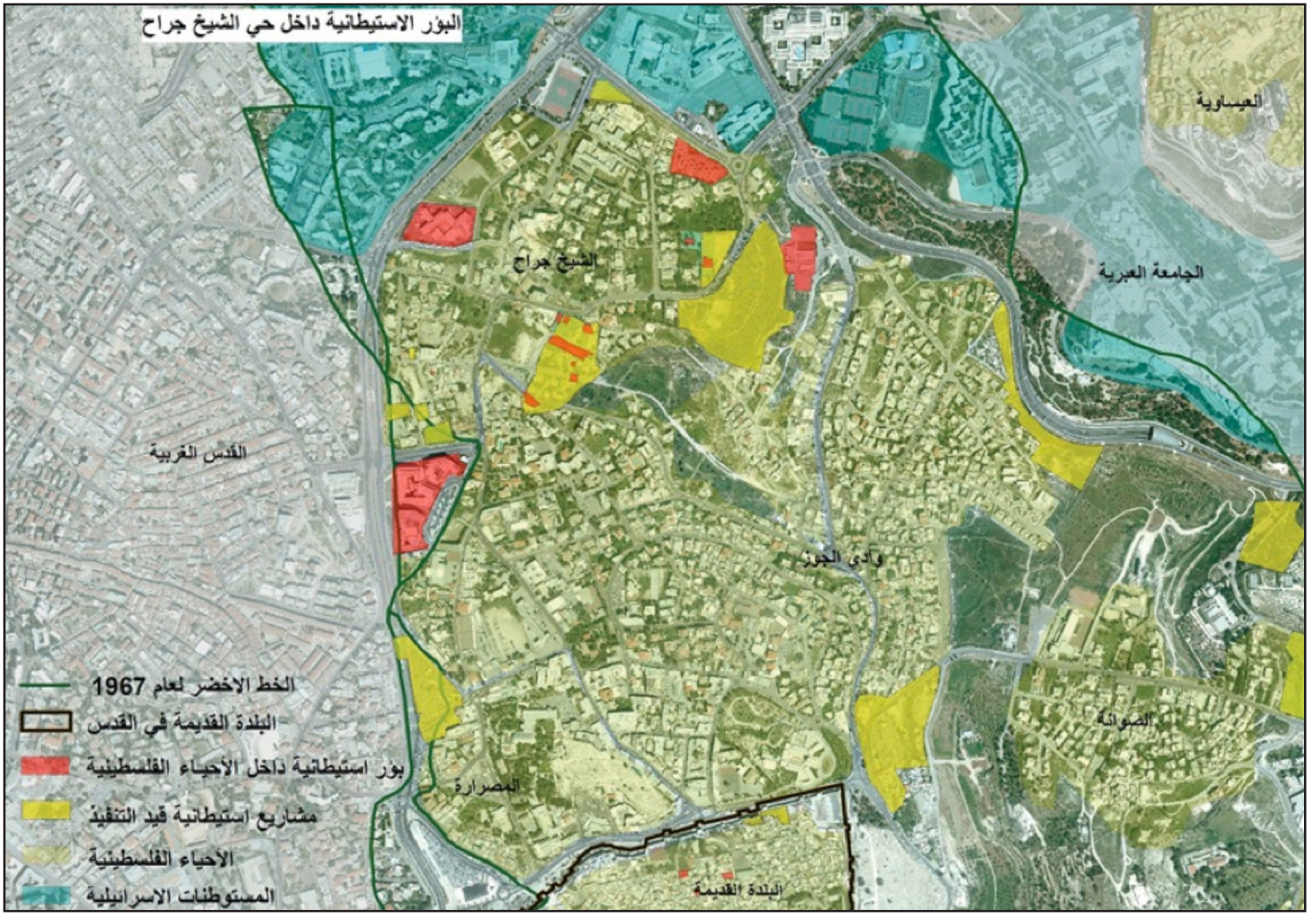
البؤر الاستيطانية داخل حي الشيخ جراح
العيساوية
الشيخ جراح
الجامعة العبرية
القدس الغربية
وادي الجوز
الصوانة
المصرارة
البلدة القديمة
الخط الاخضر لعام 1967
البلدة القديمة في القدس
بؤر استيطانية داخل الأحياء الفلسطينية
مشاريع استيطانية قيد التنفيذ
الأحياء الفلسطينية
المستوطنات الاسرائيلية

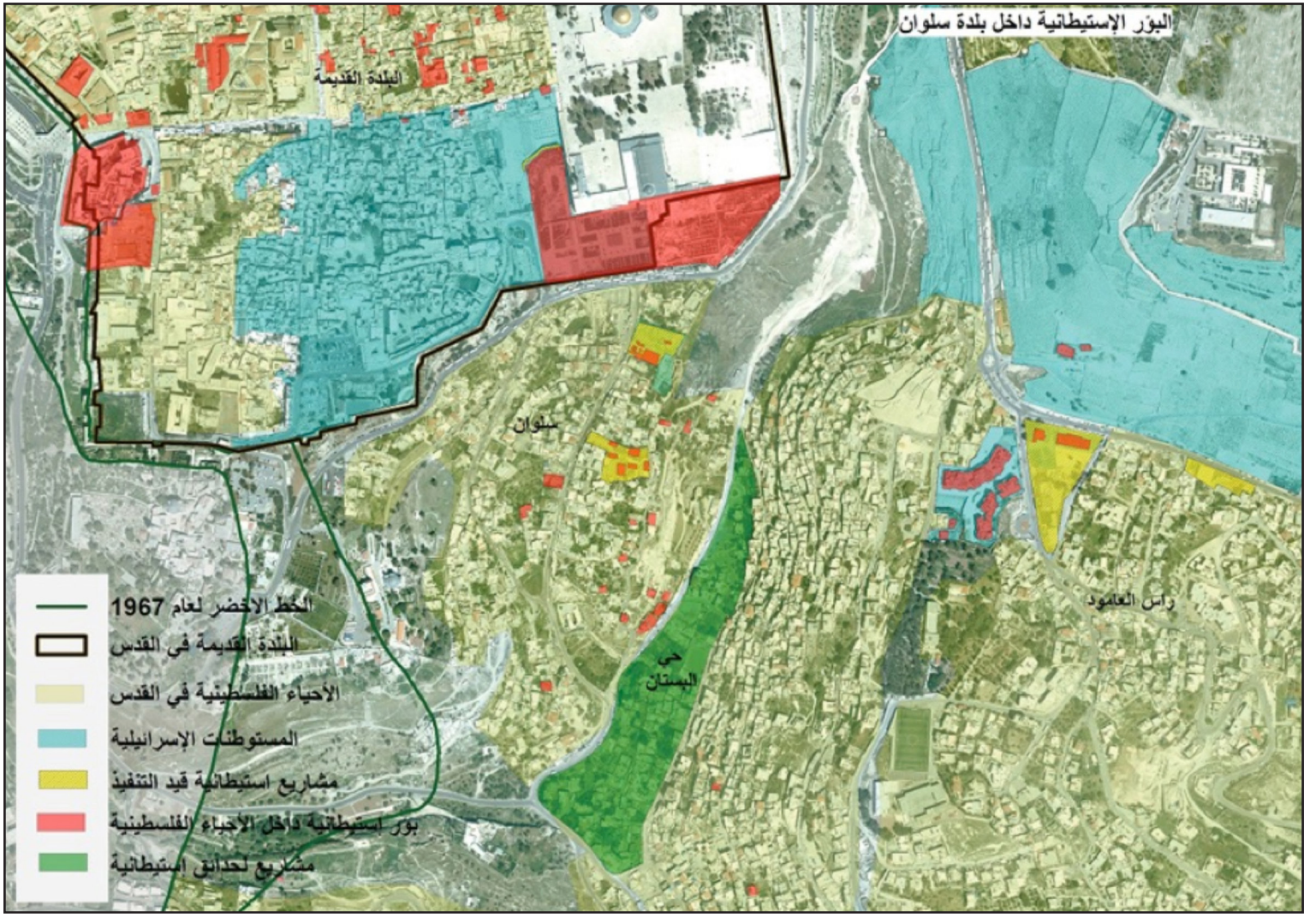
البؤر الإستيطانية داخل بلدة سلوان
البلدة القديمة
سلوان
حي البستان
راس العامود
الخط الاخضر لعام 1967
البلدة القديمة في القدس
الأحياء الفلسطينية في القدس
المستوطنات الإسرائيلية
مشاريع استيطانية قيد التنفيذ
بؤر استيطانية داخل الأحياء الفلسطينية
مشاريع لحدائق استيطانية

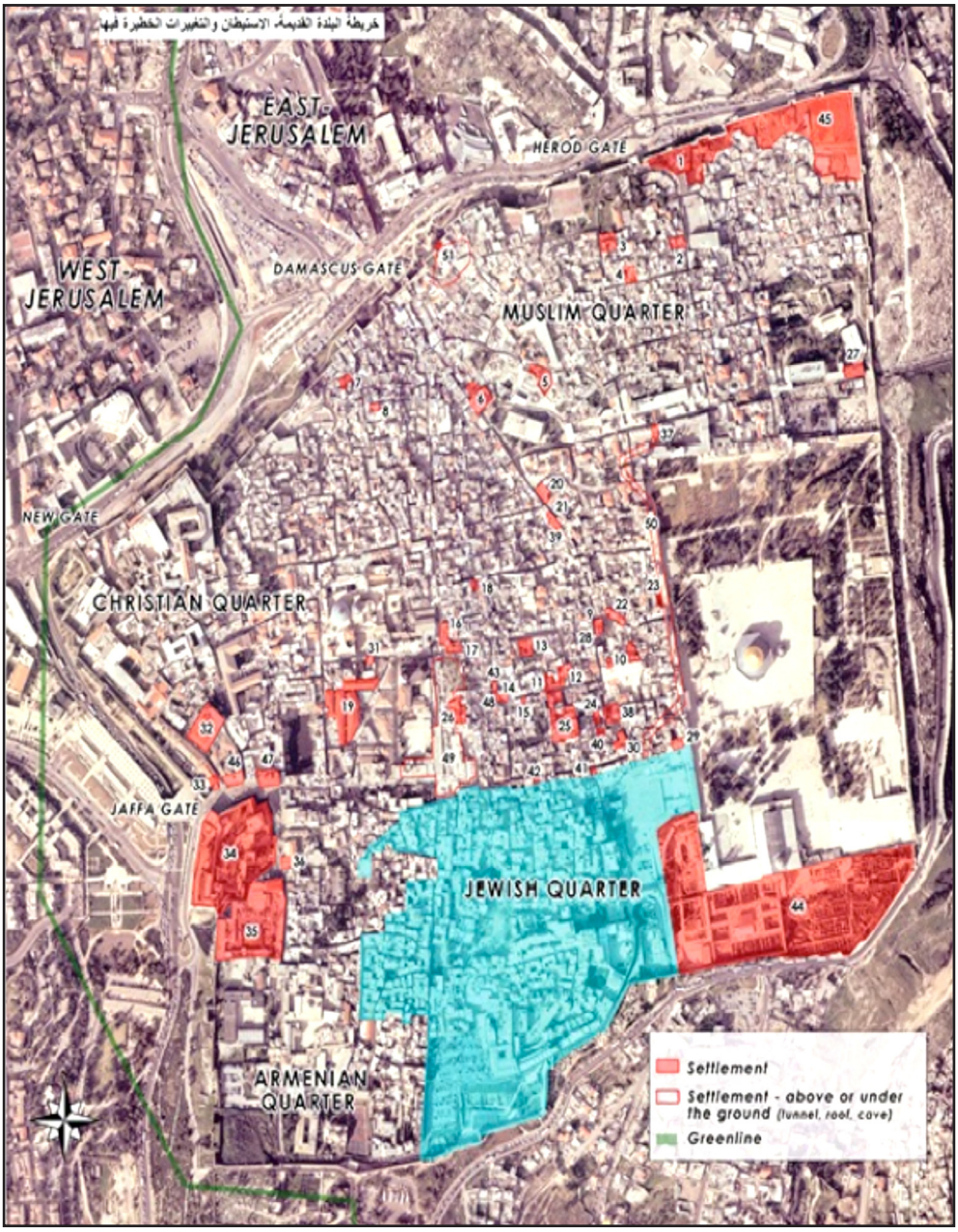
خريطة البلدة القديمة، الاستيطان والتغييرات الخطيرة فيها
EAST JERUSALEM
HEROD GATE
WEST JERUSALEM
DAMASCUS GATE
MUSLIM QUARTER
NEW GATE
CHRISTIAN QUARTER
JAFFA GATE
JEWISH QUARTER
ARMENIAN QUARTER
Settlement
Settlement - above or under the ground (tunnel, roof, cave)
Greenline

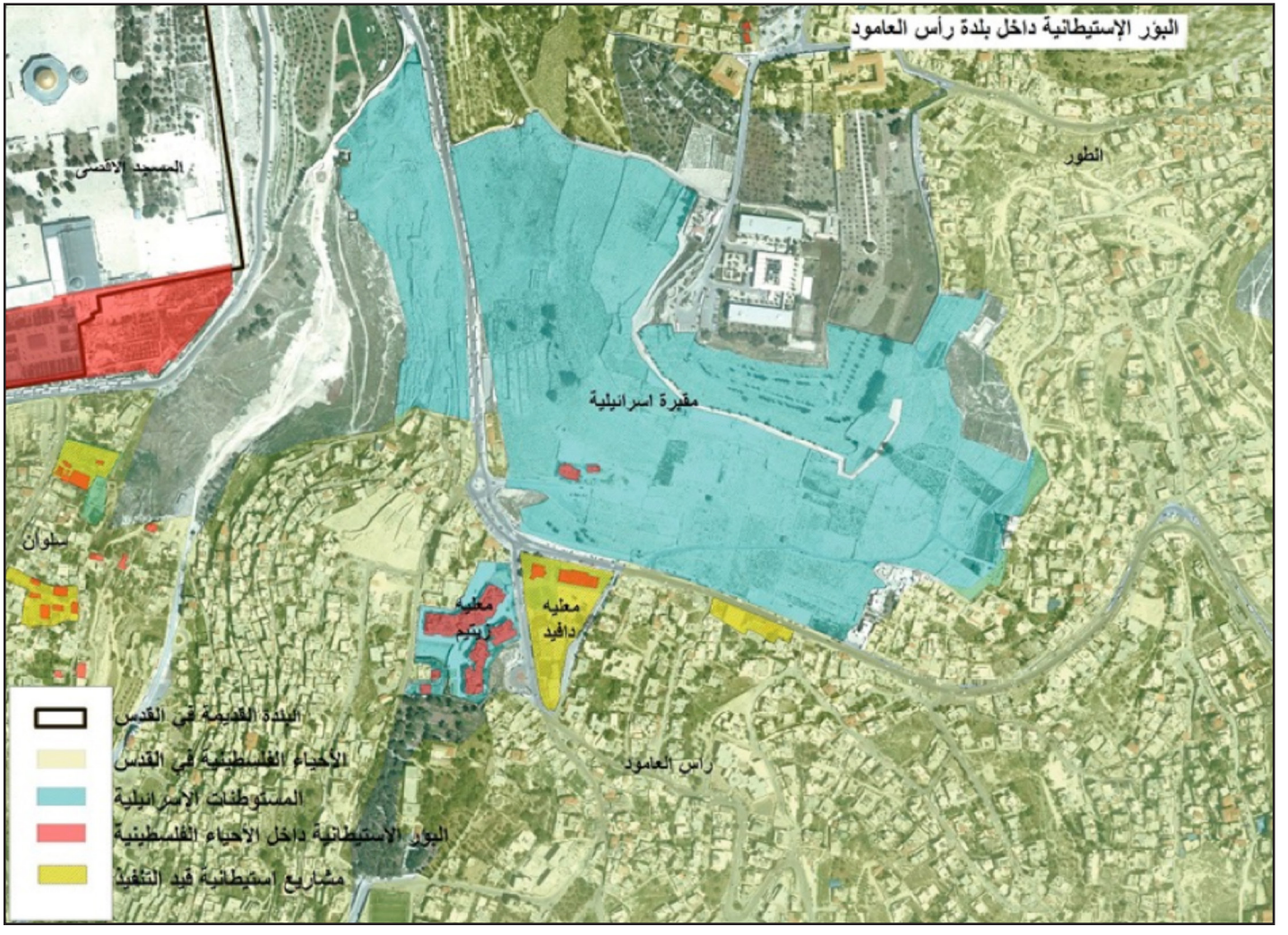
البؤر الإستيطانية داخل بلدة رأس العامود
المسجد الاقصى
الطور
مقبرة اسرائيلية
سلوان
معاليه زيتيم
معاليه دافيد
راس العامود
البلدة القديمة في القدس
الأحياء الفلسطينية في القدس
المستوطنات الإسرائيلية
البؤر الاستيطانية داخل الأحياء الفلسطينية
مشاريع استيطانية قيد التنفيذ

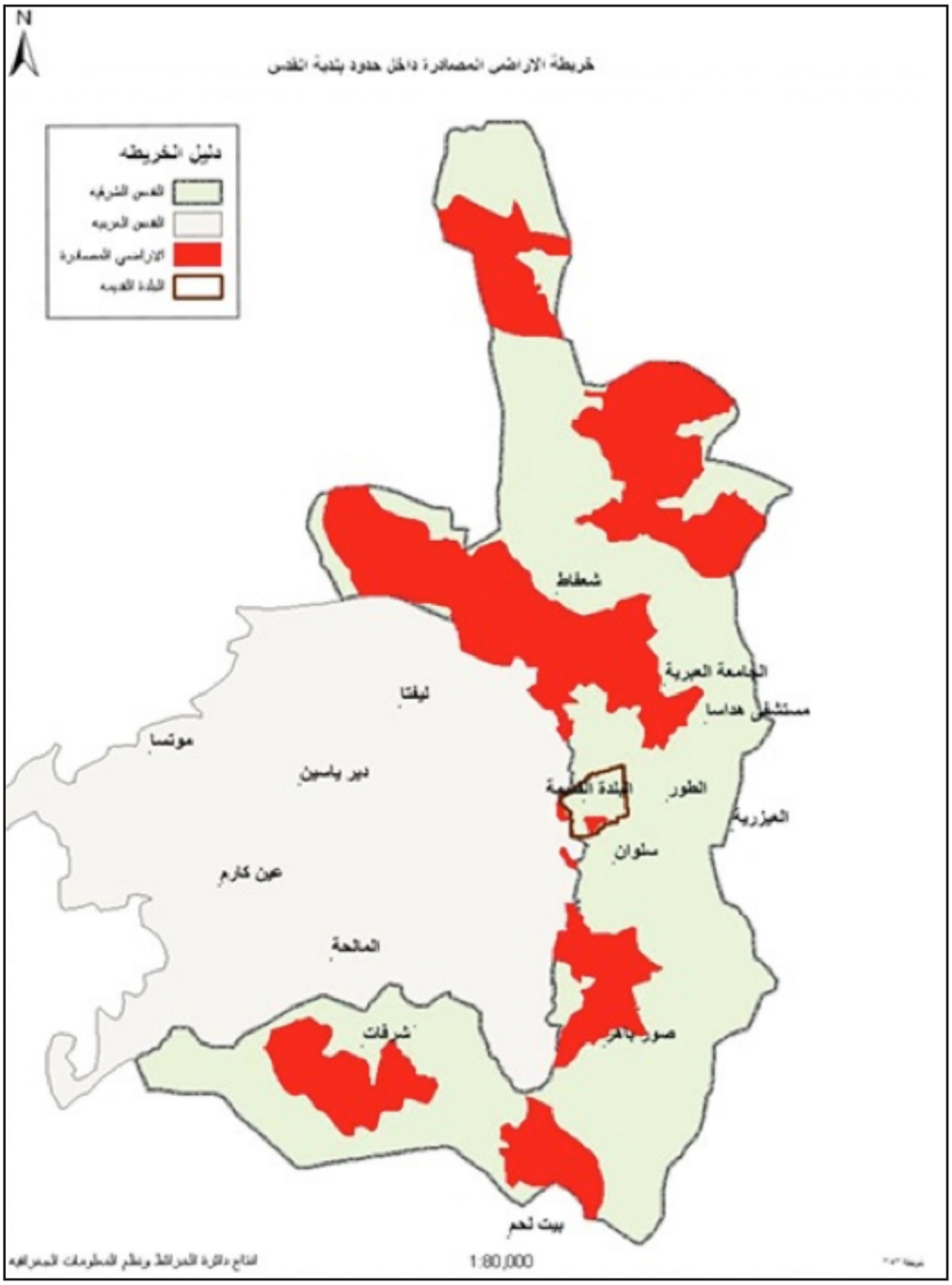
N
خريطة الاراضي المصادرة داخل حدود بلدية القدس
دليل الخريطة
القدس الشرقية
القدس الغربية
الاراضي المصادرة
البلدة القديمة
شعفاط
الجامعة العبرية
مستشفى هداسا
ليفتا
موتسا
دير ياسين
الطور
البلدة القديمة
العيزرية
سلوان
عين كارم
المالحة
شرفات
صور باهر
بيت لحم
1:80,000

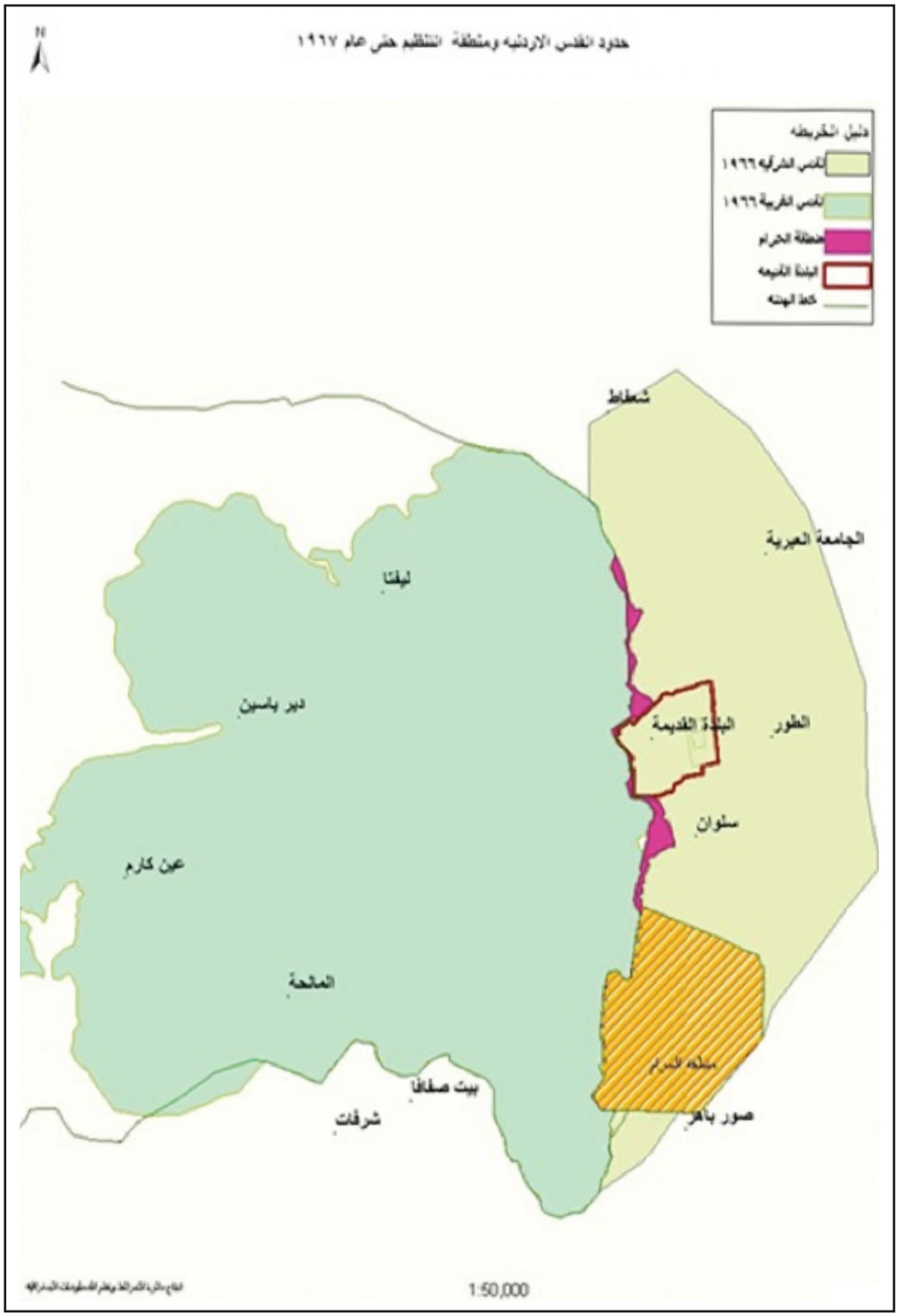
حدود القدس الاردنيه ومنطقة التنظيم حتى عام ١٩٦٧
N
دليل الخريطه
القدس الشرقيه ١٩٦٦
القدس الغربية ١٩٦٦
منطقة الحرام
البلدة القديمه
خط الهدنه
شعفاط
الجامعة العبرية
ليفتا
دير ياسين
الطور
البلدة القديمة
سلوان
عين كارم
المالحة
بيت صفافا
شرفات
صور باهر
1:50,000

برنامج المؤتمر

برعاية صاحب السّموّ الملكيّ

الأمير الحسن بن طلال المعظّم

المؤتمر العلميّ الدوليّ

الأوقاف الإسلاميّة والمسيحيّة في القدس

(عمّان: فندق لاند مارك ٢٥-٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣)

برنامج العمـل

الحاج زكي الغول

اليوم الأوّل: الإثنين ٢٥/١١/٢٠١٣

١١:٠٠-١١:٣٠ تسجيل المشاركين

١١:٣٠-١٢:٣٠ الافتتـــــاح

- **كلمة ترحيبية من الأمين العام لمنتدى الفكر العربيّ (د. الصادق الفقيه)**
- **كلمة رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر (معالي د. هشام الخطيب**، عضوالمنتدى)
- **كلمة أمين القدس الشريف (الحاج زكي الغول)**
- **كلمة معالي د. عبد العزيز بن عثمان التويجري، المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة/(الإيسيسكو)**/المغرب (**يلقيها بالإنابة معالي أ.د. صلاح جرار**، عضو المنتدى)
- **كلمة المشاركين (أ.د. فاضل مهدي بيات**/مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا) باستانبول/منظمة التّعاون الإسلاميّ/تركيا)

كلمة صاحب السّموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال المعظم
(رئيس منتدى الفكر العربيّ وراعيه)

عريف الحفل: دة. رشأ الخطيب
(الجامعة العربية المفتوحة، وجامعة الزيتونة/ الأردن)

١٢:٣٠- ١٢:٤٥ استراحة

١٢:٤٥-٢:١٥ الجلسة (١): الأوقاف، الحقوق، والتراث الثقافي في القدس

رئيس الجلسة: دولة أ. طاهر المصري/ رئيس مجلس الأعيان السابق، وعضو مجلس أمناء المنتدى (الأردن)

المقرر: أ. كايد هاشم/ مساعد أمين عام المنتدى (الأردن)

- **الإعمار الهاشمي ودور وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في الحفاظ على الأماكن المقدسة في القدس (المهندس أ. عبدالله العبادي**/ مدير المتابعة لشؤون المسجد الأقصى والقدس/ وزارة الأوقاف- الأردن)

- **الحقـوق القانونية للأوقاف في القـدس**

(**المحـامي والمستشار القانوني د. أنيس فوزي قاسم**/الأردن)

- **إدارة الأوقاف في القدس: الحقوق والتحديات** (**فضيلة الشيخ محمد عزام الخطيب التميمي**/ مدير أوقاف القدس، -قدَّمها بالإنابة **م . عبدالله العبادي**)

- **حـالة الحفـاظ على التـراث الثـقافي في القـدس المحتلة وما حولهـا**

(**أ. د. معاوية إبراهيم**/ ممثل الأردن في لجنة اليونسكو للتراث العالمي)

- **«مدينة القدس القديمة وأسوارها» في لجنة اليونسكو للتراث العالمي**

(**دة. ريتا عوض**/خبيرة في شؤون الثقافة والفنون والتراث والعلاقات الثقافية/ فلسطين- تونس)

معرض (القدس ٢٠١٥)/مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول

(باحة المؤتمر)

٢:١٥- ٣:١٥ **غـداء**

٣:٣٠- ٥:٠٠ الجلسة (٢) الأوقاف المسيحيّة في القدس

رئيس الجلسة: معالي أ. د. كامل أبو جابر/ مدير عام المعهد الملكي للدراسات الدينية، وعضو المنتدى (الأردن)

المقرر: أ. كايد هاشم/ مساعد أمين عام المنتدى (الأردن)

- **أوقاف الكنائس المسيحية في القدس** (**د. رؤوف أبو جابر**/ رئيس المجلس المركزي الأرثوذكسي في الأردن وفلسطين، ورئيس جمعية حماية القدس الشريف)

- **موجـز لتاريخ أوقـاف الكنيسة الأرثوذكسية (أم الكنـائس) في القـدس**

(**أ. باسم فرّاج**/ رئيس الجمعية الأرثوذكسية، ونائب رئيس المجلس المركزي الأرثوذكسي في الأردن وفلسطين)

- **الأوقاف المسيحية الكاثوليكية في القدس** (**سيادة المطران د. مارون اللحام**/ مطران اللاتين في الأردن)

- **الأوقاف الدينية والكنائس الأرمنية** (**سيادة المطران فاهان طوباليان**/ مطران الأرمن الأرثوذكس في الأردن، يقدم الورقة بالإنابة **سيادة المطران د. مارون اللحام**)

- **أوقاف الكنيسة القبطية في القدس** (**سيادة الأنبا أبراهام**/ مطران الكنيسة القبطية في القدس، قدم الورقة بالإنابة **الأب ميخائيل ثابت**)

- **أوقاف الكنيسة الأثيوبية Ethiopian Churches' Endowment in Jerusalem**

(**أ. ستالين جيبريسيلاس Stalin Gebreselassie**/ أثيوبيا)

٥:٠٠-٥:١٥ **استراحة**

٥:١٥-٧:١٥ الجلسة (٣): توثيق الأوقاف والأملاك العربية في القدس

رئيس الجلسة: د. محمد التميمي/باحث وأكاديمي (فلسطين/ تركيا)

المقرر: أ. محمد المشايخ/مندوب مؤسسة عبد العزيز البابطين للإبداع الشعري/ الكويت (الأردن)

- **توثيق الأملاك العربية في البلدة القديمة بالقدس**

(**أ. خليل التفكجي**/ مركز الدراسات العربية - القدس/ فلسطين، قدمتها بالإنابة **دة. نادية سعد الدين**)

- **مشروع توثيق الأوقاف والأملاك العربية في مدينة القدس القديمة**

(**المهندسة روان العطور**/ رئيس قسم التطوير الحضري/ الجمعية العلمية الملكية- الأردن)

- **منتخبات من مجموعة الوثائق والسجلّات المتعلقة بالقدس في الأرشيف العثماني برئاسة الوزراء التركية**

(**أ.د. جنكيز تومار**/مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا) وجامعة مرمرة باستانبول / تركيا)

- **وقفية أبو مدين الغوث في مدينة القدس ٧٢٠ هـ/١٣٢٠م**

(**أ. د. محمد الحزماوي**/ جامعة القدس- فلسطين)

- **أوقاف النقود في القدس في القرن السابع عشر الميلادي ١٦٠٠-١٧٠٠م**

(**د.زياد المدني**/مستشار في وزارة التربية والتعليم/ البحرين)

اليوم الثاني: الثلاثاء ٢٦/ ١١/ ٢٠١٣

٩:٣٠- ١١:٠٠ الجلسة (٤): الأوقاف والحقوق القانونية؛ الأبعاد والرعاية الإنسانية

رئيس الجلسة: أ. د. يوسف الحسن/ سفير سابق، وعضو مجلس أمناء المنتدى (الإمارات)

المقرر: المحامي أ. مروان المعايطة (الأردن)

- **الأملاك والعقارات العربية في الشطر الغربي لمدينة القدس المحتلة في غياب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة**
(**د. عدنان عبد الرازق**/ باحث وأكاديمي- فلسطين)

- **الوضع القانوني للأوقاف المسيحيّة في القدس**
(**المحامي أ. معين خوري** - القدس)

- **الوقف الذّريّ في القدس من منظور تجارب شخصية**
(**أ. عزام أبو السعود**/مدير الغرفة التجارية الصناعية العربية- القدس)

١١:٠٠- ١١:١٥ استراحة

١١:٠٠- ١:٠٠
اجتماع مجلس أمناء المنتدى التاسع والثلاثون (الحضور لأعضاء المجلس فقط)

١١:١٥- ١٢:٤٥ الجلسة (٥): الأبعاد التاريخية للمحافظة على الأوقاف في القدس

رئيس الجلسة: معالي أ.د. صلاح جرار/ وزير الثقافة الأسبق، نائب رئيس جامعة العلوم الإسلامية العالمية، وعضو المنتدى (الأردن)

المقرر: أة. عبير قطناني/ رئيس قسم البحوث/ المعهد الدبلوماسي الأردني

- **الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس: أعدادها ومصادرها**
(**أ.د. محمد هاشم غوشه**/الرئيس التنفيذي لدارة القدس للبحوث والتوثيق - القدس، وعضو المنتدى)

- **جهود الدولة العثمانية في حماية المؤسسات الوقفية في القدس - القرن السادس عشر نموذجاً** (**أ.د.فاضل مهدي بيات**/مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلاميّة (إرسيكا) تركيا)

- إدارة الوقف في القدس في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين
(د. زهير غنايم/ جامعة القدس/ فلسطين)

- دور نظام الوقف في مدارس بيت المقدس مطلع العهد العثماني
(أة.دة. هند أبو الشعر/ جامعة آل البيت/ الأردن)

- البُعد التاريخي للأوقاف الإسلامية في القدس الشريف: مديرية عموم أوقاف القدس ١٨٤٣- ١٩٤٨م ودورها في خدمة أوقاف فلسطين وتوثيقها
(دة. نائلة الوعري/ البحرين- فلسطين)

١٢:٤٥- ١:٠٠ استراحة

١:٠٠- ٢:٣٠ الجلسة (٦): الأوقاف، الأوضاع والأبعاد الإنسانية

رئيس الجلسة: معالي د. هشام الخطيب/ رئيس اللجنة التحضيرية

المقرر: أ. محمد سلام جميعان/ أمين سرّ رابطة الكُتّاب الأردنيين

- الأبعاد الإنسانية للأوقاف في القدس (معالي أ.د. عبد السلام العبادي/ وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، سابقًا، ورئيس جامعة آل البيت سابقًا/ الأردن)

- الأوقاف في القدس: البشر والحجر (د. صبحي غوشه/ رئيس جمعية يوم القدس ومركز دراسات القدس، وم. عبد الله العبادي/ الأردن)

- الأوضاع الإنسانية الراهنة للسكان العرب في القدس
(أ. يوسف الدجاني/ رئيس مجلس إدارة شركة كهرباء محافظة القدس، وعضو لجنة القدس العُليا التابعة لمجلس الوزراء الأردني)

- هجرة المسيحيين من القدس خلال الفترة من عام ١٩٤٨-٢٠١٢م: الأسباب والمخاطر (د.جورج فريد طريف الداوود/ إعلامي وأكاديمي/ الأردن)

٢:٣٠- ٣:٣٠ غـــداء

٣,٣٠- ٥,٣٠ **المائدة مستديرة (٧): مستقبل القدس** (نقاش عام وتوصيات وخطة عمل)

رئيس الجلسة: دولة أ. د. عدنان بدران/رئيس جامعة البترا، وعضو مجلس أمناء المنتدى (الأردن)

المقرر: دة. جودي بطاينة/جامعة جرش الأهلية (الأردن)

المتحدثون:

- **نحو سياسة مدنية عربية إسلامية دولية في القدس الشريف**

(**أ.د. عبد الكبير العلوي المدغري**/ المدير العام لوكالة بيت مال القدس الشريف/ المغرب، قدمت الورقة بالإنابة **دة. جودي بطاينة**)

- **مستقبل القدس** (**أ. عبدالله كنعان**/ أمين عام اللجنة الملكية لشؤون القدس/ الأردن)

- **دور منظمات المجتمع المدني ومؤسساته في الدفاع عن القدس الشريف**

(**أ.د. عزت جرادات**/ أمين عام المؤتمر الإسلامي العام لبيت المقدس، ورئيس لجنة القدس وفلسطين المنبثقة عن المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة/ الأردن)

وجهات نظر حول مستقبل القدس (مداخلات قصيرة)

- المشاركون ألفبائياً -

- **أ.د. أحمد أوصال**/ مجموعة التفكير الاستراتيجي/ تركيا
- **أ. عثمان النشاشيبي**/ رئيس الهيئة الإدارية لمنتدى بيت المقدس/ الأردن
- **أ. د. عصام سخنيني**/ جامعة البترا/ الأردن
- **أ.د. عصام سليمان الموسى**/ جامعة اليرموك/ الأردن
- **أ.د. غازي ربابعه**/ الجامعة الأردنية
- **أ.د. كامل أبو جابر**/ مدير عام المعهد الملكي للدراسات الدينية/ الأردن
- **أ.د. موسى شتيوي**/ مركز الدراسات الاستراتيجية/ الجامعة الأردنية

٥,٣٠- ٥,٤٥ **استراحة**

٥,٤٥- ٦,٤٥ **الجلسة الختامية (٨)**

كلمة ختامية لسمو الأمير الحسن بن طلال

منتدى الفكر العربي

شكر وعرفان إلى

«اللجنة التحضيريّة للمؤتمر»

(ألفبائيًا)

معالي د.هشام الخطيب (رئيسًا)	المهندس عثمان النشاشيبي
د. إسماعيل الزبري	المهندس عبد الله العبادي
د. رؤوف أبو جابر	معالي أ.د.فايز خصاونة
المهندسة روان العطور	أ. د.محمد هاشم غوشه
الحاج زكي الغول	أة.دة. هند أبو الشعر
د. صبحي غوشة	أة. وفاء القسوس

منتدى الفكر العربي

ص ب ١٥٤١

عمّان ١١٩٤١ الأردنّ

تلفون: ٥٣٣٣٢٦١/٥٣٣٣٦١٧/٥٣٣٣٧١٥ (٦-٩٦٢+)

ناسوخ (فاكس): ٥٣٣١١٩٧ (٦-٩٦٢+)

facebook.com/atf.jordan

twitter.com/atf_jordan

Arab Thought Forum

P.O.Box: 1541

Amman 11941 Jordan

Tel.: (+962-6) 5333261/5333617/5333715

Fax: (+962-6) 5331197

E-mail: *atf@atf.org.jo*

URL: *www.atf.org.jo*

اللجنة التحضيرية لمؤتمر
«الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس»*

د. هشام الخطيب (رئيسًا)	عضو منتدى الفكر العربي
أ. إسماعيل الزبري	مؤسسة التعاون /الأردنّ
د. أنيس فوزي قاسم	محام ومستشار قانوني /الأردنّ
أ. حكم العلمي	مستشار لسموّ الأمير الحسن بن طلال
م. راسم بدران	دار العمران/الأردنّ
أة. روان العطور	رئيسة قسم التخطيط الحضري (مشروع القدس) الجمعية العلمية الملكية /الأردنّ
د. رؤوف أبو جابر	رئيس المجلس المركزي الأرثوذكسي في الأردن وفلسطين رئيس جمعية حماية القدس الشريف/الأردنّ
الحاج زكي الغول	أمين القدس الشريف
د. الصادق الفقيه	الأمين العام لمنتدى الفكر العربيّ
د. صبحي غوشه	رئيس جمعية يوم القدس، مركز دراسات القدس/الأردنّ
م. عبد الله العبادي	مدير المتابعة لشؤون المسجد الأقصى والقدس/وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية/الأردنّ
أ. عثمان النشاشيبي	رئيس منتدى بيت المقدس/الأردنّ
د. عوده الجيوسي	الجمعيّة العلميّة الملكيّة/الأردن
أ.د. فايز خصاونة	مستشار لسموّ الأمير الحسن بن طلال
أ. كايد هاشم	مساعد أمين عام منتدى الفكر العربي
أ.د. محمد هاشم غوشة	الرئيس التنفيذي/دارة القدس للبحوث والتوثيق/القدس
أة.دة. هند أبو الشعر	أستاذة التاريخ/كلية الآداب /جامعة آل البيت/الأردن

* الأسماء ألفبائيًا.

المؤتمر العلميّ الدوليّ
«الأوقاف الإسلاميّة والمسيحيّة في القدس»

(الإثنين والثّلاثاء؛ ٢٥و٢٦/١١/٢٠١٣؛ فندق لاند مارك /عمّان)

قائمة المشاركين
(الأسماء ألفبائيًا، مع حفظ الألقاب)

١	**الأب أنطونيوس صبحي حنا**	رئيس طائفة الأقباط الأرثوذكس/الأردن، ونائب رئيس المحكمة الكنائسية
٢	**أحمد أوصال**	مجموعة الفكر الاستراتيجي/تركيا
٣	**أغادير جويحان**	مديرة مكتب سمو الأميرة تغريد محمد، وعضو المنتدى
٤	**أنيس القاسم**	محام ومستشار قانوني
٥	**باسم فرّاج**	نائب رئيس مجلس إدارة التجمع العربي التكنولوجي في فلسطين
٦	**جنكيز تومار**	معهد دراسات الشرق الأوسط في جامعة مرمرة ومركز إرسيكا /تركيا
٧	**جواد العناني**	رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي/الأردن، عضو مجلس الأعيان، وعضو مجلس أمناء المنتدى
٨	**جودي بطاينة**	أستاذة الأدب والنقد /جامعة جرش الأهليّة
٩	**جورج طريف الداوود**	أكاديمي وإعلامي
١٠	**الحاج زكي الغول**	أمين القدس الشريف
١١	**الصادق الفقيه**	أمين عام المنتدى
١٢	**رشأ الخطيب**	أستاذة الأدب العربي في الجامعة العربية المفتوحة
١٣	**روان العطور**	مديرة مشروع توثيق الأوقاف والأملاك العربية في القدس الجمعية العلمية الملكية
١٤	**رؤوف أبو جابر**	رئيس المجلس المركزي الأرثوذكسي في الأردن وفلسطين ، رئيس جمعية حماية القدس الشريف
١٥	**ريتا عوض**	ناقدة أدبية وخبيرة في شؤون الثقافة والفنون والتراث الثقافي/ فلسطين – تونس
١٦	**زهير غنايم**	جامعة القدس/ فلسطين
١٧	**زياد المدني**	مستشار في وزارة التربية والتعليم /البحرين
١٨	**ستالين جيبريسيلاس**	الكنيسة الأثيوبية في القدس
١٩	**سلطان أبو عُرابي**	الأمين العام /اتحاد الجامعات العربية
٢٠	**صبحي غوشة**	رئيس جمعية يوم القدس، ورئيس مركز دراسات القدس

٢١	**صلاح الدين الزين**	مدير مركز دراسات الجزيرة في قطر، عضو مجلس أمناء المنتدى
٢٢	**صلاح جرار**	وزير الثقافة سابقًا، نائب رئيس جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة للشؤون الأكاديميّة، عضو المنتدى
٢٣	**طاهر المصري**	رئيس مجلس الأعيان السابق، عضو مجلس أمناء المنتدى
٢٤	**عامر الحافي**	مستشار المعهد الملكي للدراسات الدينية
٢٥	**عايدة النجار**	عضو المنتدى
٢٦	**عبد الحميد سيف الحدّي**	عضو ا لمجلس الاستشاري/ اليمن؛ عضو مجلس أمناء المنتدى
٢٧	**عبد الرحمن العطية**	وزير الدولة ، عضو مجلس أمناء المنتدى /قطر
٢٨	**عبد السّلام العبادي**	وزير سابق
٢٩	**عبد العزيز حجازي**	رئيس مؤسسة الزكاة المصرية، عضو مجلس أمناء المنتدى
٣٠	**عبد الله العبادي**	مدير المتابعة لشؤون المسجد الأقصى والقدس/وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
٣١	**عبد الله كنعان**	أمين عام اللجنة الملكية لشؤون القدس
٣٢	**عبد المهدي علاوي**	مدير عام البنك التجاريّ الأردنيّ/ عضو المنتدى
٣٣	**عبير قطناني**	رئيس قسم البحوث/المعهد الدبلوماسي الأردني
٣٤	**عثمان النشاشيبي**	رئيس الهيئة الإدارية ، منتدى بيت المقدس
٣٥	**عدنان الحسيني**	رئيس اللجنة الشعبية الأردنية لنصرة القدس وحق العودة
٣٦	**عدنان بدران**	رئيس جامعة البترا، عضو مجلس أمناء المنتدى
٣٧	**عدنان توفيق عبد الرازق**	باحث وأكاديمي/ فلسطين
٣٨	**عزام ابو السعود**	مدير الغرفة التجارية الصناعية العربية/القدس
٣٩	**عزت جرادات**	أمين عام المؤتمر الإسلامي العام لبيت المقدس
٤٠	**عصام سخنيني**	أستاذ التاريخ/ جامعة البتراء
٤١	**عصام سليمان الموسى**	أستاذ الإعلام والاتصال /جامعة اليرموك
٤٢	**غازي ربابعة**	أستاذ العلوم السياسية /الجامعة الأردنية
٤٣	**فاضل مهدي بيات**	مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية بإستانبول/تركيا
٤٤	**فاهان طوباليان**	مطران الأرمن الأرثوذكس في الأردن
٤٥	**فايز خصاونة**	رئيس مجلس أمناء جامعة اليرموك، ومستشار سمو الأمير الحسن، عضو مجلس أمناء المنتدى
٤٦	**فواز شرف**	وزير سابق، عضو المنتدى
٤٧	**فيصل غرايبة**	أكاديمي ومستشار اجتماعي، وعضو المنتدى
٤٨	**القس ميخائيل ثابت**	كاهن في الكنيسة القبطية، وعضو المحكمة الكنائسية للأقباط الأرثوذكس
٤٩	**كامل أبو جابر**	مدير عام المعهد الملكي للدراسات الدينية، عضو المنتدى

٥٠	**كايد هاشم**	مساعد أمين عام المنتدى
٥١	**لوريس احلاس**	سفيرة سابقة، عضو المنتدى
٥٢	**ليث نصراوين**	أستاذ مساعد في القانون الدستوري، كلية الحقوق/ الجامعة الأردنية، عضو مجلس أمناء المنتدى
٥٣	**ماهر المملوك**	رئيس شركة سايبرس كوربوريشن/دبي، عضو مجلس أمناء المنتدى
٥٤	**محمد أبو حمور**	رئيس مجلس إدارة المجموعة الدولية للاستشارات والتدريب / وزير سابق، عضو مجلس أمناء المنتدى، رئيس لجنة تنمية موارد المنتدى
٥٥	**محمد التميمي**	أكاديمي وباحث / تركيا
٥٦	**محمد الحزماوي**	أكاديمي وباحث /فلسطين – قطر
٥٧	**محمد المشايخ**	مندوب مؤسسة عبد العزيز البابطين للإبداع/ الكويت، في الأردن
٥٨	**محمد سلام جميعان**	عضو الهيئة الإدارية رابطة الكتاب الأردنيين
٥٩	**محمد عزام الخطيب التميمي**	مدير أوقاف القدس
٦٠	**محمد مصالحة**	أستاذ العلوم السياسية، الجامعة الأردنية، وعضو المنتدى
٦١	**محمد هاشم غوشة**	الرئيس التنفيذي/ دارة القدس للبحوث و التوثيق، عضو المنتدى
٦٢	**مروان المعايطة**	محام، الأردن
٦٣	**المطران مارون لحام**	النائب البطريركي اللاتيني العام في الأردن
٦٤	**معاوية ابراهيم**	معهد الدراسات الشرقية في جامعة فرايبورغ/المانيا، ممثل الأردن لدى منظمة اليونسكو
٦٥	**معين خوري**	محام وخبير قانوني / القدس
٦٦	**موسى بريزات**	المفوض العام لحقوق الإنسان/ الأردن، عضو المنتدى
٦٧	**موسى شتيوي**	مدير عام مركز الدراسات الاستراتيجية /الجامعة الأردنية
٦٨	**موسى شحادة**	نائب رئيس مجلس الإدارة / مدير عام البنك الإسلامي الأردني، عضو مجلس أمناء المنتدى
٦٩	**ميشيل الصايغ**	رئيس هيئة المديرين/ شركة مصانع الدهانات ناشونال، عضو مؤازر للمنتدى
٧٠	**نائلة الوعري**	أكاديمية وباحثة / البحرين
٧١	**هشام الخطيب**	رئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر الاوقاف الاسلامية والمسيحية في القدس، عضو المنتدى
٧٢	**هند أبو الشعر**	أستاذة التاريخ/كلية الآداب، جامعة آل البيت، عضوالمنتدى
٧٣	**وجيهة البحارنة**	نائب رئيس جمعية التجديد الثقافية الاجتماعية/ البحرين، عضو مجلس أمناء المنتدى
٧٤	**يوسف الحسن**	سفير سابق، عضو مجلس أمناء المنتدى/الإمارات
٧٥	**يوسف الدجاني**	عضو لجنة القدس العليا /مجلس الوزراء الأردني

من ألبوم المؤتمر

سموّ الأمير الحسن بن طلال يفتتح معرض صور «القدس في العهد العثماني» الذي أقامه مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا) / استانبول، ضمن الأنشطة المرافقة للمؤتمر.

الصادق الفقيه
الحسن بن طلال

الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس

برعاية صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم
المؤتمر الدولي
الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس
عمان: ٢٥-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣: فندق لاند مارك
landmark
Housing Bank
Bank al Etihad
جامعة الدول

نائلة الجاسر
فند ابو الشعر
صلاح جرار
فاضل مهدي بيات
هاشم خوشه

عمان ٢٥
بنك الاتحاد
Bank al Etihad
جامعة البترا
عزام ابو السعود
الحسن بن طلال
يوسف الحسن
سيادة المطران مارديوس لحام
سلمان نعيم الرزاق

landmark
معين خوري
عزام ابو السعود

مطبوعات المنتدى

أولاً: سلسلة الحوارات العربية العالمية

١ - *Europe and the Arab World* (بالإنجليزية والفرنسية)
تقرير الحوار العربي الأوروبي الأول، ١٩٨٢

٢ - *America and the Middle East*
تقرير الحوار العربي الأمريكي الكندي، ١٩٨٣

٣ - *Palestine, Fundamentalism and Liberalism*
تقرير الحوار مع الأحرار الدوليّين، ١٩٨٤

٤ - *Europe and the Security of the Middle East*
تقرير الحوار العربي الأوروبي الثاني، ١٩٨٥

٥ - **العرب والصين**
مداولات الحوار العربي الصيني حول الحاضر والمستقبل، ١٩٨٦

٦ - **المقاومة المدنية في النضال السياسي**
مداولات ندوة اللاعنف في النضال السياسي، ١٩٨٦

٧ - *Arab, Non-Violent Political Struggle in the Middle East*
المحرّرون: رالف كرو، وسعد الدين إبراهيم، وآخرون

٨ - **ديجول والعرب**
مداولات ندوة شارل ديغول في ذكرى ميلاده المئة، ١٩٨٩
تحرير وتقديم: د. سعد الدين إبراهيم

٩ - **العرب واليابان**
مداولات الحوار العربي الياباني الأول، ١٩٨٩

١٠ - *Arab-German Relations in the Nineties*
مداولات الحوار العربي الألماني، ١٩٩١

١١ - *Arab-Japanese Dialogue II*
مداولات الحوار العربي الياباني الثاني، ١٩٩١

١٢ - *Arab-Japanese Dialogue III*
مداولات الحوار العربي الياباني الثالث، ١٩٩٢

١٣ - *Arab Immigrants and Muslims in Europe*
الحوار العربي الأوروبي الخامس، ١٩٩٣

١٤ - *Ethics in Economy: Euro-Arab Perspectives*
أخلاقيات الاقتصاد: بحوث ومناقشات ندوة فكرية، ١٩٩٣

١٥- **التنمية، السياسة الخارجية، الديمقراطية:**
ندوة عربية نمساوية، ١٩٩٥
١٦- *(Euro-Arab Seminar 1995, Amman (1995*
١٧- *(Euro-Arab Seminar 1996, Vienna (1996*
١٨- **العرب والأتراك: الاقتصاد والأمن الإقليمي**
بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٦
١٩- *The Arab World and Turkey*
٢٠- **دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي: أوروبا والأقطار العربية** بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٧
٢١- *The Role of NGOs in the Development of Civil Society: Europe and the Arab Countries*
٢٢- **الكلفة البشرية للنزاعات**
بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٨
٢٣- *Human Cost of Conflict*
٢٤- *WTO Trading System: Review and Reform*
٢٥- **التعاون العربي الإيراني: المحاور السياسية والاقتصادية والثقافية**
بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٩
٢٦- **آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين**
بحوث ومناقشات ندوة، ٢٠٠٢
٢٧- **العرب والصين: آفاق جديدة في الاقتصاد و السياسة**
بحوث ومناقشات ندوة، ٢٠٠٦

ثانيًا: سلسلة الحوارات العربيّة

١- **تجسير الفجوة بين صانعي القرارات والمفكرين العرب**
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٨٤
٢- **تجربة مجلس التعاون الخليجي: خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية**
تأليف: أ. عبد الله بشارة، ١٩٨٥
٣- **التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول في مضمارها**
مداولات ندوة، ١٩٨٦
٤- **العائدون من حقول النفط**
مداولات ندوة حول التعاون العربي في مجال العمالة، ١٩٨٦
٥- **الأمن الغذائي العربي**
مداولات ندوة، ١٩٨٦
٦- **القمر الصناعي العربي بين مشكلات الأرض وإمكانات الفضاء**
مداولات ندوة، ١٩٨٦
٧- **إمكانات واستخدامات الشبكة العربية للاتصالات الفضائية**
تأليف: د. محمد المقوسي، ١٩٨٦

٨- **تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم**
تأليف: د. علي الدين هلال، ١٩٨٦

٩- **التعلُّم عن بُعد**
مداولات ندوة «**التعلُّم عن بُعد والجامعة المفتوحة**»، ١٩٨٦

١٠- **الأرصدة والمديونية العربية للخارج**
مداولات ندوة «**السياسات البديلة لحماية الأرصدة ومواجهة المديونية**»، ١٩٨٧

١١- **العنف والسياسة في الوطن العربي**
مداولات ندوة، ١٩٨٧

١٢- **الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي**
مداولات ندوة، ١٩٨٧ (طبعة ثانية ١٩٩٧)
تحرير وتقديم: د. سعد الدين إبراهيم

١٣- **الإنتلجنسيا العربية**
مداولات ندوة، ١٩٨٨

١٤- **الأزمة اللبنانية: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية**
مداولات ندوة، ١٩٨٨

١٥- **التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي**
مداولات ندوة، ١٩٨٩

١٦- **النظام الإنساني العالمي وحقوق الإنسان في الوطن العربي**
مداولات ندوة، ١٩٨٩

١٧- **آفاق التعاون العربي في التسعينات**
مداولات ندوة، ١٩٩١

١٨- **نحو تأسيس نظام عربي جديد**
مداولات ندوة، ١٩٩٢

١٩- **التنمية البشرية في الوطن العربي**
بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٣

٢٠- **اتفاقية غزة - أريحا: الأبعاد الاقتصادية المحتملة**
مداولات ورشة عمل، ١٩٩٣

٢١- **الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية**
مداولات ندوة فكرية، ١٩٩٤

٢٢- *Academic Freedom in Arab Universities*

٢٣- **الجامعات الخاصة في الدول العربية**
مداولات ندوة فكرية، ١٩٩٥

٢٤- **الغزو العراقي للكويت: الخبرات المستخلصة والخروج من الأزمة**
مداولات ندوة، ١٩٩٦

٢٥- **مواقف الفكر العربي من التغيرات الدولية: الديمقراطية والعولمة**
تأليف: د. علي أومليل، ١٩٩٨

٢٦- **التصوّر العربي للسلام**
مداولات ندوة، ١٩٩٧

٢٧- **تطوير البنية المالية التحتية في الوطن العربي**
تحرير: د. عبد الرحمن صبري، ١٩٩٩

٢٨- **النظام العربي. . . إلى أين؟**
مداولات ندوة، ٢٠٠٠

٢٩- **أسواق النفط والمال. . . إلى أين؟**
مداولات ندوة، ١٩٩٩

٣٠- **حل النزاعات العربية بالطرق السلمية**
مداولات ندوة، ١٩٩٩

٣١- **تطوير سياسات الطاقة الداخلية وعلاقتها بقطاع المياه في الوطن العربي**
مداولات ندوة، ٢٠٠٠

٣٢- *Domestic Energy Politcies in the Arab World*

٣٣- **آفاق التعاون العربي بين الإقليمية والعالمية**
مداولات ندوة، ٢٠٠١

٣٤- **الثقافة العربية الإسلامية: أمن وهوية**
مداولات ندوة، ٢٠٠٢

٣٥- **الخطاب العربي: المضمون والأسلوب**
مداولات ندوة، ٢٠٠٣

٣٦- **أسس تقدم الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين**
مداولات ندوة، ٢٠٠٣

٣٧- **الشباب العربي وتحديات المستقبل**
مداولات مؤتمر، ٢٠٠٤

٣٨- **الوسطيّة بين التّنظير والتّطبيق**
مداولات ندوة، ٢٠٠٥

٣٩- **الفكر العربيّ في عالم سريع التّغير**
مداولات ندوة، ٢٠٠٧

٤٠- **الشباب العربي في المهجر**
مداولات مؤتمر، ٢٠٠٧

٤١- **دولة السّلطة وسُلطة الدولة**
مداولات ندوة، ٢٠٠٧

٤٢- **المرأة العربيّة: آفاق المستقبل**
مداولات مؤتمر، ٢٠٠٨

٤٣- **المواطَنة في الوطن العربيّ**
مداولات ندوة، ٢٠٠٨

٤٤- **نحو تطوير مؤسسات العمل الشبابيّ العربيّ**
مداولات ندوة، ٢٠٠٨

٤٥- **القدس في الضمير**
مداولات ندوة، ٢٠٠٩

٤٦- **الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها في الوطن العربي**
مداولات ندوة، ٢٠٠٩

٤٧- **قضايا المياه: عربيًّا وإقليميًّا**
مداولات ندوة، ٢٠١٠

٤٨- **الشّباب وظاهرة العنف**
مداولات مؤتمر، ٢٠١٠

٤٩- **المستقبل العربيّ في ضوء الحراك الشبابيّ**
مداولات مؤتمر ، ٢٠١٢

ثالثًا: سلسلة المترجمات العالميّة

١- **التصحّر**
تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية، ١٩٨٦

٢- **المجاعة**
تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية، ١٩٨٦

٣- **ثورة حفاة الأقدام**
تأليف: برتراند شنايدر/أمين عام نادي روما السابق، ١٩٨٧
ترجمة: منتدى الفكر العربي

٤- **أطفال الشوارع**
تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية، ١٩٨٧
ترجمة: منتدى الفكر العربي

رابعًا: سلسلة دراسات الوطن العربي

١- **المأزق العربي**
تحرير: د. لطفي الخولي، ١٩٨٦

٢- **تقرير حالة الأمة العربية في عام ١٩٨٨**

٣- **تقرير حالة الأمة العربية في عام ١٩٨٩**

٤- **الدولة القطرية وإمكانيات قيام دولة الوحدة العربية**
تحرير: د. فهد الفانك، ١٩٨٩

٥- **مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي**
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٨٩

٦- كرّاس **اتفاقية مجلس التعاون العربي (بالإنجليزية)، ١٩٨٩**

٧- **مصر والوطن العربي**
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٩٠

٨- **العقل السياسي العربي**
تأليف: د. محمد عابد الجابري

٩- **التسوية: الشروط، والمضمون، والآثار**
تأليف: د. غسان سلامة، ١٩٩٥

١٠- **التنمية العربية: من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل**
تأليف: د. يوسف صايغ، ١٩٩٦

١١- **تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية**
تأليف: د. فتح الله ولعلو، ١٩٩٦

١٢- **القطاع الخاص ومستقبل التعاون العربي المشترك**
تأليف: د. الشاذلي العياري، ١٩٩٦

١٣- **التعليم العالي في البلدان العربية: السياسات والآفاق**
مداولات ومناقشات ندوة فكرية، ١٩٩٥

خامسًا: سلسلة الدراسات والبحوث الاستراتيجيّة

١- **السياسات التعليمية في وادي النيل والصومال وجيبوتي**
تأليف: دة. أماني قنديل، ١٩٨٩

٢- **السياسات التعليمية في المشرق العربي**
تأليف: دة. سعاد خليل إسماعيل، ١٩٨٩

٣- **مستقبل النظام العالمي وتجارب تطوير التعليم**
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم وآخرون، ١٩٨٩

٤- **الأمية في الوطن العربي**
تأليف: أ. هاشم أبو زيد، ١٩٨٩

٥- **التعليم العالي في الوطن العربي**
تأليف: د. صبحي القاسم، ١٩٩٠

٦- **سياسات التعليم في دول المغرب العربي**
تأليف: د. محمد عابد الجابري، ١٩٩٠

٧- **سياسات التعليم في دول الخليج العربية**
تأليف: د. محمد جواد رضا، ١٩٩٠

٨- **التربية العربية منذ ١٩٥٠: إنجازاتها ومشكلاتها وتحدياتها**
تأليف: د. ناثر سارة، ١٩٩٠

٩- **احتياجات الوطن العربي المستقبلية من القوى البشرية**
تأليف: د. أنطوان زحلان، ١٩٩٠

١٠- **كيف تفكر النخبة العربية في تعليم المستقبل؟**
تأليف: د. ضياء الدين زاهر، ١٩٩٠

١١- **تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين: الكارثة أو الأمل** (التقرير التلخيصي لمشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي)
تحرير وتقديم: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٩١

سادسًا: سلسلة اللقاءات الشهريّة

١- **اللقاءات الشهرية لمنتدى الفكر العربي عام ٢٠٠٣ (٢٠٠٤)**

٢- **اللقاءات الشهرية لمنتدى الفكر العربي عام ٢٠٠٤ (٢٠٠٥)**

٣- **اللقاءات الشهريّة لمنتدى الفكر العربي عام ٢٠٠٥ (٢٠٠٦)**

٤- **بين الأقلمة والعولمة: آراء واجتهادات وحوارات في عالم مضطرب (٢٠٠٦)**

سابعًا: سلسلة دراسات المنتدى

١- **العمل العربي المشترك: آمال وعقبات ونتائج**
تأليف: د. محيي الدين سليمان المصري، ٢٠٠٤

٢- **المجتمع المدنيّ وتحوّلات الدّيمقراطيّة في الوطن العربيّ**
تأليف: د. الحبيب الجنحاني، ٢٠٠٦

٣- **الحُكم الاقتصادي العلمي والصدمة الارتدادية**
تأليف: أ. د. حميد الجميلي، ٢٠١٢

ثامنًا: سلسلة كراسات المنتدى

١- **ثلاث رسائل مفتوحة إلى الشباب العربي**
الحسن بن طلال، ط١؛ شباط/ فبراير ٢٠٠٥
ط٢؛ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

٢- **حقائق عن النفط**
كمال القيسي، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

٣- **قضايا شبابيّة**
د. محمود قظّام السّرحان، ط١؛ آذار/ مارس، ٢٠٠٦
ط٢؛ ١ تموز/يوليو ٢٠٠٨

٤- **التوثيق ما بين الموروث التّاريخيّ والواقع المعاصر**
د. سعد أبو ديّة، أيلول/ سبتمبر، ٢٠٠٦

٥- **شَذرات شبابيّة**
أ. د. هُمام غَصيب، ١ تمّوز/ يوليو ٢٠٠٨

٦- **حول المواطنة في الوطن العربيّ**
الحسن بن طلال، ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨

٧- **القدس في الضمير**
الحسن بن طلال، ط١؛ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩
ط٢؛ ١٠ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٩

٨- **سُبل النهوض بالبَحث العلميّ في الوطن العربيّ**
أ. د. هُمام غَصيب، ٣٠ نيسان/ إبريل ٢٠٠٩

تاسعًا: سلسلة كتاب المنتدى

١- **الوسطيّة: أبعادٌ في التراث والمعاصرة**
إشراف وتقديم: الأمير الحسن بن طلال، ٢٠٠٦

٢- **الجدار الأخير: نظرات في الثقافة العربية**
تأليف: أ. د. صلاح جرّار، ٢٠٠٦

٣- **مرايا في الفكر المعاصر: حوارات مع نخبة من المفكرين العرب**
يوسف عبدالله محمود، ٢٠٠٧

٤- **اللغة العربيّة والإعلام وكُتَّاب النصّ**
مداولات ندوة، ٢٠٠٧

٥- **إدوارد سعيد: المثقّف الكونيّ**
مداولات ندوة، ٢٠٠٨

٦- **الثقافة وأزمة الهُويّة العربيّة**
أ. د. محمد عبد العزيز ربيع، ٢٠١٠

٧- **الحَداثة والحُرّيّة**
أ. د. الحبيب الجنحاني، ٢٠١٠

٨- **قضايا في الفكر والتفكير عند العرب**
أ. حسن سعيد الكرمي، ٢٠١٢

عاشرًا: سلسلة كتاب النهضة

١- **الحركة العربية (سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة ١٩٠٨-١٩٢٤)**
سليمان الموسى، ٢٠١٣

حادي عشر: إصدارات خاصة

١- **في الفكر العربيّ النّهضويّ**
الأمير الحسن بن طلال ولفيف من أعضاء المنتدى، ٢٠٠٦

٢- **استلهام ابن خلدون والفكر الاجتهادي**
أبو يعرب المرزوقي، ٢٠٠٧

٣- **شبابيّات**، ٢٠٠٨

٤- **استراتيجيّة عمل للسنوات الخمس المقبلة (٢٠١٠-٢٠١٥)**

٥- **أزمة الفكر والهُويّة العربيّة وعلاقتها بالقصور التنمويّ**
أ. د. جورج قُرم

٦- **المؤتمرات الشبابيّة: خلاصات وتقارير (٢٠٠٤-٢٠١٠)**، ٢٠١٢

٧- **مقالات مختارة/ منجاة الأمة: رؤى لاستشراف المستقبل العربي**، ٢٠١٢
الحسن بن طلال

٨- **الفكر العربي وسيرورة النهضة، ٢٠١٣**
الحسن بن طلال

٩- **الميثاق الاجتماعي العربي، ٢٠١٣**

ثاني عشر: الكشافات/نشرة ومجلة *المنتدى*

١- **الكشاف التراكمي للأعداد ١- ١٧١ (١٩٨٥-١٩٩٩) لنشرة *المنتدى***
إعداد: أمل محمد زاش (طبعة محدودة)

٢- *Al Muntada: Cumulative Index (Issues 1-30) Compiled by Amal M. Zash*

٣- **الكشاف السنوي للأعداد (١٧٢-١٨٣) لعام ٢٠٠٠**
إعداد: أمل محمد زاش (طبعة محدودة)

٤- *AL Muntada: Annual Index (31-34)*
إعداد: أمل محمد زاش (طبعة محدودة)

٥- **الكشاف السنوي للأعداد (١٨٤-١٩٥) لعام ٢٠٠١**
إعداد: أمل محمد زاش

٦- *Al Muntada: Annual Index (35 - 48) 2001*
إعداد: أمل محمد زاش

٧- **الكشاف السنوي للأعداد (١٩٦-٢٠٧) لعام ٢٠٠٢**
إعداد: أمل محمد زاش

٨- *Al Muntada: Annual Index (39-42) 2002*
إعداد: أمل محمد زاش

٩- **الكشاف السنوي لمجلة المنتدى للأعداد (٢٠٧-٣١٢) لعام ٢٠٠٣**
إعداد: أمل محمد زاش

١٠- **الكشاف السنوي لمجلة المنتدى للأعداد (٢١٤-٢١٩) لعام ٢٠٠٤**
إعداد: أمل محمد زاش

١١- **الكشاف السنوي لمجلة المنتدى للأعداد (٢٢٠-٢٢٥) لعام ٢٠٠٥**
إعداد: أمل محمد زاش

١٢- **الكشاف السنوي لمجلة المنتدى للأعداد (٢٢٦-٢٣١) لعام ٢٠٠٦**
إعداد: أمل محمد زاش